تحذير أميركي: هواتف الجنود تمنح إيران معلومات مجانية

ص2

هل يقتفي معين الشعباني أثر لومار مع منتخب تونس

ص11

سيف الصوان
قسوة الصحراء تتحول إلى بوابة للخلاص

ص9

العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الخميس 2026/07/30 - 16 صفر 1448
السنة 49 العدد 13874
Thursday 30/07/2026
49th Year, Issue 13874
www.alarab.co.uk

عدوى الرسوم تنتقل من هرمز إلى باب المندب

الحوثيون يحاولون تحويل الممرات الدولية إلى أوراق ابتزاز سياسي

صنعاء - لا يبدو أن جماعة الحوثي تسعى فقط إلى تهديد الملاحة في البحر الأحمر، بل إلى إعادة تعريف قواعد إدارتها. فالتوجه نحو فرض رسوم على السفن العابرة لمضيق باب المندب يعكس انتقالا من إستراتيجية تعطيل الملاحة إلى محاولة تحويل أحد أهم الممرات البحرية في العالم إلى مصدر نفوذ سياسي واقتصادي، في خطوة تستنسخ النموذج الذي بدأت إيران ترويجه في مضيق هرمز، وتفتح مرحلة جديدة من الصراع على حرية الملاحة الدولية.

ونقلت وكالة رويترز عن مصادر إقليمية مطلعة أن الجماعة تدرس فرض رسوم على السفن التجارية المبحرة عبر جنوب البحر الأحمر، وذلك بعد أسبوع من إعلانها فرض حصار بحري على المملكة العربية السعودية، من دون تحديد موعد لتنفيذ هذه الخطوة.

ويشير هذا التوجه إلى تحول نوعي في إستراتيجية الحوثيين. فبعد سنوات اعتمدت فيها الجماعة على استهداف السفن لإرباك الملاحة وفرض معادلات ردع، باتت تحاول الانتقال إلى مرحلة أكثر طموحا تقوم على إضفاء طابع دائم على نفوذها البحري، عبر فرض رسوم على السفن العابرة، بما يوحي وكأنها تمتلك حقا سياديا في تنظيم الملاحة داخل ممر دولي يخضع أصلا للقانون الدولي.

> المبادرة الحوثية امتداد عملي لإستراتيجية إيرانية تقوم على توزيع أوراق الضغط البحرية بين مضيق هرمز وباب المندب

ولا تبدو أهمية هذه الخطوة في العائد المالي المتوقع منها، بقدر ما تكمن في بعدها السياسي. فإيران، التي طرحت خلال الأشهر الماضية فكرة فرض رسوم على السفن العابرة لمضيق هرمز، تسعى إلى تحويل السيطرة العسكرية على الممرات البحرية إلى أداة ضغط اقتصادي وسياسي، وهو ما يحاول الحوثيون استنساخه في باب المندب، بما يوسع نطاق التأثير الإيراني من الخليج إلى البحر الأحمر.

شرعنة القرصنة وتقنينها

ومن هذا المنطلق، لا تمثل المبادرة الحوثية مجرد محاكاة لحليفتها الإقليمية، بل تشكل امتدادا عمليا لإستراتيجية إيرانية تقوم على توزيع أوراق الضغط البحرية بين مضيق هرمز وباب المندب، بحيث لا تظل الولايات المتحدة وحلفاؤها يواجهون تحديا واحدا، بل جبهتين بحريتين مترابطتين يمكن استخدامهما لزيادة كلفة أي مواجهة مع طهران.

وكان الحوثيون قد أعلنوا في العشرين من يوليو فرض حصار بحري على السعودية، في خطوة وسعت نطاق المواجهة إلى البحر الأحمر، واستهدفت ناقلات الطاقة وحركة الإمدادات المتجهة إلى الأسواق العالمية، وهو ما جعل باب المندب يدخل بصورة مباشرة في معادلة الصراع الأميركي – الإيراني.

وكشفت مصادر إقليمية لرويترز أن مسؤولين حوثيين ناقشوا مع مسؤولين إيرانيين، خلال زيارة إلى طهران في وقت سابق من الشهر الجاري، فكرة فرض رسوم على السفن العابرة لباب المندب، مشيرة إلى أن الهدف لا يقتصر على تحقيق مكاسب مالية، بل يشمل تطبيع فكرة فرض رسوم على الممرات البحرية الدولية، وزيادة الضغط على الولايات المتحدة.

وتشير هذه المعطيات إلى أن طهران لم تعد تنظر إلى الممرات البحرية باعتبارها مجرد ساحات عسكرية، وإنما باعتبارها أدوات لإعادة تشكيل قواعد الملاحة الدولية. فمجرد قبول شركات الشحن أو بعض الدول بدفع رسوم أو طلب إعفاءات خاصة يمثل، من وجهة نظرها، اعترافا ضمنيا بواقع جديد يمنح القوى المسيطرة على تلك الممرات نفوذا يتجاوز حدودها الجغرافية.

وفي هذا السياق، يكتسب الحديث عن إعفاء السفن الصينية من الرسوم المحتملة دلالات تتجاوز البعد التجاري. فبحسب المصادر، أبدى الحوثيون استعدادهم لاستثناء الناقلات الصينية، في حين أجرت بكين اتصالات مباشرة مع الجماعة لضمان مرور ناقلاتها بأمان عبر باب المندب.

ويكشف هذا التوجه أن الجماعة لا تسعى إلى فرض قواعد موحدة على جميع السفن، وإنما إلى استخدام حرية الملاحة كأداة لإعادة رسم العلاقات السياسية والاقتصادية، من خلال التمييز بين الدول الصديقة والدول المستهدفة، بما يحول المرور في أحد أهم الممرات البحرية في العالم إلى ورقة تفاوض سياسي.

كما يعكس الانفتاح المتبادل بين الحوثيين والصين طبيعة التحولات الجارية في البحر الأحمر، حيث تسعى بكين إلى حماية تدفق وارداتها النفطية من الموانئ السعودية المطلة على البحر الأحمر، ولاسيما ميناء ينبع، لتعويض جزء من الإمدادات التي تعطلت نتيجة إغلاق مضيق هرمز.

ورغم أن وزارة الخارجية الصينية لم تؤكد إجراء محادثات مباشرة مع الحوثيين، فإنها شددت على ضرورة الحفاظ على أمن الملاحة واحترام سيادة دول المنطقة، داعية إلى حل الخلافات عبر الحوار، وهو موقف يعكس حرص بكين على حماية مصالحها الاقتصادية دون الانخراط المباشر في الصراع.

وتشير بيانات تتبع السفن إلى أن ناقلات عدة غيرت مسارها بسبب المخاوف الأمنية في باب المندب، فيما تمكنت ناقلات أخرى متجهة إلى الصين من عبور المضيق بعد ترتيبات خاصة، وهو ما يؤكد أن مجرد التهديد بات كافيا لإرباك حركة الملاحة ورفع تكاليف النقل والتأمين.

ومع ذلك، فإن فرض رسوم فعلية على ممر مائي دولي يبقى أمرا بالغ التعقيد من الناحية القانونية والعملية.

إيران تعيد بناء درعها الجوي عبر الصين

بكين - تسارع إيران إلى إعادة بناء دفاعاتها الجوية عبر صفقة صينية تشمل مئات المنظومات المحمولة على الكتف، في أول برنامج تسلح كبير منذ انتهاء الحرب مع الولايات المتحدة وإسرائيل. وتعكس الصفقة إدراك القيادة الإيرانية أن المواجهة الأخيرة لم تكشف فقط حجم التفوق الجوي لخصومها، بل أظهرت أيضا الحاجة إلى مراجعة فلسفة الدفاع الجوي، بالانتقال من الاعتماد على البطاريات الثابتة إلى منظومات متنقلة يصعب رصدها واستهدافها.

وبحسب ثلاثة مصادر مطلعة، تستعد إيران لتسلّم ما بين 300 و400 منظومة دفاع جوي صينية الصنع من طرازي 12 – QW و16 – FN، في صفقة تقدر قيمتها بين 60 و70 مليون دولار، وتعد من أكبر صفقات التسلح الإيرانية في مجال الدفاع الجوي قصير المدى منذ اندلاع الحرب.

ورغم نفي وزارة الخارجية الصينية وجود هذه الصفقة، فإن تفاصيلها تتقاطع مع مؤشرات متزايدة على اتساع التعاون العسكري بين بكين وطهران، في وقت تواصل فيه إيران إعادة بناء قدراتها الدفاعية بعد الأضرار التي لحقت بمنظوماتها خلال الحرب.

وجاءت الصفقة في توقيت بالغ الحساسية، بعدما تعرضت منشآت عسكرية ومواقع مرتبطة ببرامج الصواريخ والطائرات المسيّرة والدفاع الجوي لسلسلة من الضربات الأميركية والإسرائيلية، كشفت محدودية قدرة بعض المنظومات الإيرانية على التصدي للهجمات الجوية الحديثة، ولاسيما تلك التي تعتمد على الطائرات الشبحية، والذخائر الدقيقة، والطائرات المسيّرة بعيدة المدى.

ورغم سريان وقف إطلاق النار، لا تزال طهران تتعامل مع احتمال استئناف العمليات العسكرية باعتباره سيناريو قائما، خاصة بعد تأكيد الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن الضربات قد تستأنف إذا تعثرت المفاوضات الجارية بشأن البرنامج النووي الإيراني.

ولا تعني هذه الصفقة أن إيران تتخلى عن تطوير قدراتها الهجومية، بل تشير إلى إعادة ترتيب أولوياتها العسكرية. فقد أظهرت الحرب أن امتلاك ترسانة كبيرة من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة لا يكفي إذا بقيت المنشآت النووية والعسكرية ومراكز القيادة عرضة للاستهداف خلال الساعات الأولى من أي مواجهة.

ولهذا تتجه طهران إلى تعزيز مخزونها من أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، التي تمتاز بسهولة النقل والإخفاء وإعادة الانتشار بواسطة فرق صغيرة، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على البقاء مقارنة ببطاريات الدفاع الجوي التقليدية التي يسهل تحديد مواقعها واستهدافها.

وتعد منظومات 12 – QW و16 – FN من الصواريخ الموجهة بالأشعة تحت الحمراء، والمصممة لاعتراض الطائرات التي تحلق على ارتفاعات منخفضة، والمروحيات، والطائرات المسيّرة، وهي لا توفر بديلا عن منظومات الدفاع بعيدة المدى، لكنها تضيف طبقة دفاعية فعالة حول المنشآت الحساسة، خصوصا عند نشرها بأعداد كبيرة وفي مواقع متفرقة.

ولا تقتصر أهمية الصفقة على بعدها العسكري، بل تحمل أيضا دلالات سياسية وإستراتيجية تتجاوز قيمة الأسلحة نفسها. فهي تعكس استمرار قنوات التعاون الدفاعي بين الصين وإيران، رغم العقوبات الغربية والضغوط الأميركية الرامية إلى الحد من حصول طهران على معدات عسكرية متطورة.

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

على ماذا تراهن إيران؟ قوتها... أم تردد الآخرين؟

ليس رفض إيران للمقترح العُماني بشأن مضيق هرمز مجرد موقف تفاوضي عابر، ولا خلافا تقنيا حول إدارة أحد أهم الممرات البحرية في العالم. فالمسألة أعمق من ترتيبات الملاحة، وأوسع من خلاف دبلوماسي يمكن احتواؤه بجولة جديدة من الوساطة. ما تكشفه هذه الخطوة هو أن طهران ما زالت تنظر إلى المضيق باعتباره أحد أعمدة معادلة الردع التي بنتها منذ قيام الجمهورية الإسلامية، وأن أي حديث عن إدارة مشتركة أو ترتيبات إقليمية جديدة يُقرأ في طهران بوصفه محاولة لتقليص واحدة من أهم أوراقها الإستراتيجية.

لكن السؤال الحقيقي لا يتعلق فقط بما ترفضه إيران، بل بما تراهن عليه. هل تراهن على قوتها العسكرية وقدرتها على فرض أمر واقع في الخليج أم أنها تراهن، بالدرجة الأولى، على تردد الآخرين في الذهاب إلى مواجهة مفتوحة قد تجر المنطقة والعالم إلى أزمة أكبر؟

هذا السؤال يفتح بابا لفهم جانب مهم من السلوك الإيراني خلال العقود الأربعة الماضية. فمنذ عام 1979 لم تكن طهران، في معظم المراحل، القوة العسكرية الأكبر في المنطقة، ولم تمتلك يومًا التفوق التقليدي الذي يسمح لها بمنافسة الولايات المتحدة أو حتى مجموع القدرات العسكرية لحلفائها الإقليميين. ومع ذلك، استطاعت أن تتحول إلى لاعب يصعب تجاوزه في معظم ملفات الشرق الأوسط، ليس لأنها امتلكت القوة المطلقة، وإنما لأنها نجحت في بناء إستراتيجية تجعل تكلفة مواجهتها أعلى من تكلفة التعايش مع نفوذها.

وفي قلب هذه الإستراتيجية يحتل مضيق هرمز مكانة استثنائية. فهو ليس مجرد شريط مائي يفصل بين السواحل الإيرانية والعربية، بل عقدة جيوسياسية تمر عبرها نسبة كبيرة من تجارة النفط العالمية المنقولة بحرًا، وتعتمد عليها اقتصادات كبرى في آسيا وأوروبا. لذلك تدرك إيران أن تأثيرها في هذا المضيق يمنحها وزنا سياسيا يفوق بكثير حجمها الاقتصادي.

غير أن قراءة السلوك الإيراني من زاوية القوة العسكرية وحدها تبقى قراءة ناقصة. فالتاريخ الحديث يُظهر أن طهران كثيرًا ما استخدمت القوة بوصفها وسيلة لإدارة التوازنات، لا لحسمها. فهي تدرك حدود قدراتها التقليدية، لكنها تدرك أيضًا حدود إرادة خصومها. ولذلك فإن الرهان الإيراني لا يقوم على الانتصار في حرب شاملة بقدر ما يقوم على منع تلك الحرب أصلًا، عبر إقناع الآخرين بأن أي محاولة لتغيير قواعد اللعبة ستكون أكثر كلفة من الإبقاء عليها.

هذه المقاربة هي التي تفسر اعتماد إيران على شبكة واسعة من أدوات الردع غير التقليدية، من تطوير برنامجها الصاروخي إلى بناء نفوذ إقليمي عبر حلفاء محليين، وصولًا إلى استخدام الممرات البحرية بوصفها جزءًا من معادلة الأمن القومي. فكل هذه الأدوات لا تهدف بالضرورة إلى تحقيق نصر عسكري مباشر، بل إلى خلق حالة من عدم اليقين تجعل خصومها أكثر ميلًا إلى الاحتواء من المواجهة.

غير أن الرهان الإيراني لا يكتمل إلا بفهم الطرف الآخر. فطهران لا تبني حساباتها على قدراتها الذاتية وحدها، بل على قراءتها الدقيقة لتوازنات خصومها، وعلى قناعة راسخة بأن الانقسام داخل المعسكر المقابل يمنحها هامشا واسعا للمناورة. ولذلك فإن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم ليس: هل إيران قوية بما يكفي؟ بل: هل خصومها متفقون بما يكفي؟

لقد أثبتت تجارب العقود الماضية أن الولايات المتحدة، رغم تفوقها العسكري الساحق، لا تميل إلى الانخراط في حروب طويلة ومكلفة في الشرق الأوسط. فمنذ الانسحاب من العراق، ثم أفغانستان، أصبح المزاج الأميركي أكثر ميلًا إلى إدارة الأزمات بدلًا من خوضها.

وفي المقابل، تبدو أوروبا أكثر انشغالًا بأمنها المباشر منذ الحرب في أوكرانيا، وبأزماتها الاقتصادية وأمن الطاقة والهجرة، بينما تختلف أولويات القوى الإقليمية نفسها. فدول الخليج، رغم استمرار قلقها من السياسات الإيرانية، أصبحت تميل أكثر إلى إدارة الخلافات عبر الحوار وخفض التصعيد، إدراكًا منها أن أي مواجهة عسكرية واسعة ستنعكس أولًا على اقتصاداتها واستقرارها الداخلي.

> إيران تدرك أن العالم لا يستطيع الاستغناء عن الاستقرار في الخليج، مثلما يدرك أنها ليست دولة يمكن تجاهلها

وسط هذه الشبكة المعقدة من المصالح، ترى طهران فرصة إستراتيجية. فهي تدرك أن كل طرف يملك حساباته الخاصة، وأن بناء جبهة دولية متماسكة لفرض قواعد جديدة في مضيق هرمز ليس مهمة سهلة.

إيران تدرك أيضا أن العالم لا يستطيع بسهولة الاستغناء عن الاستقرار في الخليج، تماما كما يدرك العالم أن إيران ليست دولة يمكن تجاهلها في أي معادلة أمنية إقليمية. ومن هنا تحاول طهران تحويل موقعها الجغرافي إلى ورقة تفاوض دائمة، لا باعتبارها دولة تعرقل النظام الإقليمي، بل باعتبارها لاعبًا لا يمكن صياغة أي ترتيبات أمنية من دونه.

وهنا يبرز التحدي الحقيقي أمام المجتمع الدولي. فهل يمكن بناء نظام أمني جديد في الخليج يقوم على الشراكة والتوازن، أم أن المنطقة ستظل أسيرة منطق الردع المتبادل، حيث تستخدم كل دولة ما تملكه من أوراق إستراتيجية لفرض شروطها؟

الإجابة عن هذا السؤال ستحدد مستقبل المنطقة أكثر مما ستحدده تفاصيل أي مبادرة منفردة. فإذا بقيت المبادرات السياسية عاجزة عن إنتاج إطار أمني جماعي يوازن بين مصالح جميع الأطراف، فإن مضيق هرمز سيظل عرضة للتحول، في كل أزمة جديدة، إلى ساحة اختبار للإرادات، لا إلى ممر للتجارة فقط.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الخميس 2026/07/30
السنة 49 العدد 13874

تحذير أميركي: هواتف الجنود تمنح إيران معلومات مجانية عن القواعد

واشنطن تشدد القيود على استخدام الهواتف في الشرق الأوسط لمنع طهران من تقييم نتائج هجماتها

براد كوبر يحذر الجنود من استخدام الهواتف

واشنطن - حذر قائد القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم)، الأميرال براد كوبر، قواته من أن الصور ومقاطع الفيديو التي يلتقطها الجنود بهواتفهم المحمولة أو بالأجهزة الذكية ثم ينشرونها على الإنترنت قد توفر لإيران معلومات استخباراتية تساعدها على تقييم نتائج ضرباتها واستهداف القواعد الأميركية بصورة أكثر دقة. وكشفت مصادر لرويترز أن الجيش الأميركي يدرس إصدار أوامر لبعض العسكريين في الشرق الأوسط، وبينهم قوات متمركزة في الأردن، بتسليم هواتفهم المحمولة ضمن إجراءات جديدة لتعزيز أمن العمليات.

وإذا أقرت هذه الإجراءات، فإنها ستشكل أحد أكثر القيود تشددا التي يفرضها الجيش الأميركي على استخدام الهواتف الذكية منذ اندلاع المواجهة مع إيران، إذ يعتمد آلاف العسكريين المنتشرين في المنطقة على هذه الأجهزة للتواصل مع عائلاتهم وطمأنتها على أوضاعهم.

وفي رسالة مؤرخة في 28 يوليو، حصلت رويترز على نسخة منها، أوضح كوبر أن إيران أصبحت قادرة على متابعة نجاح أو فشل ضرباتها بصورة شبه فورية، ليس فقط عبر وسائلها الاستخباراتية، بل أيضا من خلال التقارير الإعلامية والمنشورات المتداولة على الإنترنت، التي تتضمن صورا ومقاطع فيديو التقطها جنود أميركيون أو أشخاص موجودون في محيط القواعد المستهدفة.

وكتب كوبر أن "الكلفة المباشرة التي لا مفر منها لهذه المعلومات الاستخباراتية المستمدة من المصادر المفتوحة قد تكون أرواح الجنود الأميركيين والمدنيين المقيمين في دول الخليج المستهدفة"، داعيا قواته إلى "مضاعفة التركيز على أمن العمليات"، من دون أن يحدد الإجراءات التي ستتخذ.

ويعكس هذا التحذير إدراك المؤسسة العسكرية الأميركية أن الحروب الحديثة لم تعد تدار في ميادين القتال وحدها، بل أيضا عبر المعلومات المتاحة للجمهور. فالصور التي ينشرها الجنود أو الصحافيون أو السكان المحليون قد تتحول، من وجهة نظر البنتاغون، إلى أدوات استخبارات مفتوحة تمكن إيران من قياس دقة ضرباتها، وتحديد الأهداف التي أصابتها، والاستعداد لموجات هجوم لاحقة.

> المخاوف الأميركية لم تعد تقتصر على الصواريخ والطائرات المسيّرة، بل امتدت إلى المعلومات التي ينشرها الجنود

وأفاد مصدران مطلعان على الأمر بأن بعض الجنود الأميركيين في الأردن، الذي تعرضت قواعده خلال الفترة الأخيرة لهجمات إيرانية متكررة، أبلغوا بإمكان مصادرة هواتفهم خلال الأيام المقبلة، فيما قال مصدر ثالث إن هذه الخطوة لا تزال قيد الدراسة في عدد من القواعد العسكرية بسبب اعتبارات تتعلق بأمن العمليات.

وردا على طلب للتعليق، قال المتحدث باسم القيادة المركزية الأميركية، تيموثي هوكينز، إن رسالة كوبر "تشكل تذكيرا عاما لأفراد القوات المسلحة بأهمية الحفاظ على أمن العمليات"، مضيفا أن الأميرال يحرص باستمرار على توضيح الأولويات العملياتية للقوات المنتشرة في المنطقة.

ويشير تركيز القيادة الأميركية على مقاطع الفيديو والهواتف الذكية إلى اتساع مفهوم "أمن العمليات"، بحيث لم يعد يقتصر على حماية الوثائق العسكرية أو الاتصالات السرية، بل بات يشمل أيضا المحتوى الذي ينشر بصورة عفوية على منصات التواصل الاجتماعي، والذي قد يحمل تفاصيل ميدانية ذات قيمة استخباراتية.

وتأتي هذه الإجراءات في وقت تتزايد فيه قدرة أجهزة الاستخبارات على استغلال البيانات التجارية المتاحة، سواء عبر تطبيقات الهواتف، أو بيانات تحديد المواقع، أو الصور المنشورة على الإنترنت. وكانت رويترز قد كشفت في مايو الماضي أن بيانات الموقع المستخرجة من الهواتف الذكية استخدمت في مراقبة أو استهداف القوات الأميركية في عدد من مناطق النزاع.

وفي الوقت نفسه، يواصل البنتاغون انتهاج سياسة متحفظة في الكشف عن تفاصيل الهجمات الإيرانية، إذ يحرص على الحد من المعلومات التي يمكن أن تساعد طهران في تقييم نتائج عملياتها، وغالبا ما يمتنع عن التعليق على البيانات الإيرانية أو نشر تفاصيل دقيقة عن الأضرار التي لحقت بالقواعد العسكرية.

والأوصاف والتحليلات التفصيلية التي تنشرها وسائل الإعلام علنا تتحول عمليا إلى تقييم لخسائر المعركة بالنسبة إلى إيران".

نازحون أكراد ينشدون العودة إلى ديارهم في شمال شرق سوريا

رأس العين (سوريا) - من مخيم يؤوي الآلاف من العائلات الكردية النازحة في شمال شرق سوريا، يناشد الشاب أحمد أوسي السلطات العمل على تأمين عودتهم إلى منازلهم في منطقة رأس العين "بأسرع وقت ممكن".

يقول أوسي (26 عاما) باللغة الكردية من مخيم الطلائع الواقع على بعد نحو سبعين كيلومترا من مدينته الحدودية مع تركيا، "يسكن (مقاتلو) الفصائل في منازلنا.. ونتلقى اتصالات منهم بشكل دائم يقولون فيها 'لا يمكنكم العودة إلى منازلكم.. لقد أصبحت منازلنا'".

وأوسي في عداد عشرات الآلاف من الأكراد الذين نزحوا أواخر عام 2019 من منطقة رأس العين الحدودية مع تركيا، إثر هجوم شنته أنقرة مع مقاتلي فصائل سورية موالية لها ضد القوات الكردية التي كانت تسيطر على المنطقة، ما مكّنهم من السيطرة على شريط حدودي بطول 120 كيلومترا يضمّ رأس العين.

واستقر في المنطقة لاحقا مقاتلو الفصائل الموالية لأنقرة مع عائلاتهم النازحة بدورها من مناطق أخرى في البلاد. ولا يزال عدد منهم، وفق شهادات الأهالي، يقيمون في رأس العين.

ويقول أوسي الذي أمضى السنوات السبع الأخيرة من عمره نازحا "لا مكان لهم ليعودوا إليه، لذلك لا يخرجون من منازلنا"، في وقت لا يزال نحو 5.5 ملايين شخص، وفق الأمم المتحدة، في عداد النازحين في سوريا بعدما خلّفت الحرب دمارا واسعا.

ويضيف "أتمنى من الإدارة الكردية والحكومة السورية، على رأسها وزارة الدفاع، أن تخرجانا من المخيم وتعيدانا إلى مدينتنا بأسرع وقت"، مطالبا بـ"إخراج الفصائل" من المنطقة التي كان يقطنها أساسا خليط من العرب والأكراد.

في أزقة المخيم تتناثر أكشاك صغيرة ويبيع أشخاص الوقود في قوارير موضوعة تحت أشعة شمس حارقة. ويلهو أطفال وسط الغبار الذي يعمّ المكان بينما تعبر نسوة مسرعات بين الحين والآخر.

وتقول كوبار قادر وهي تتفقّد بسطة تعرض ملابس مستعملة داخل مخيم الطلائع، "يُقال لنا باستمرار إننا سنعود خلال هذا الأسبوع أو بعد أسبوعين ولكن حتى الآن لم يحدث هذا".

وتضيف الأم (43 عاما) لسبعة أبناء "لا أمان حتى الآن، لأنهم ما زالوا يقطنون في منازلنا، نحن خائفون من العودة.. نريد أن نعود وأن نسكن في منزلنا دون خوف أو تهديد".

ودفعت هجمات عسكرية شنّتها تركيا مع فصائل موالية لها بين عامي 2016 و2019 ضد القوات الكردية في شمال شرق سوريا، عشرات الآلاف من السكان إلى النزوح. ووثّقت شهادات سكان ومنظمات حقوقية تعرّض المنازل والممتلكات، بما في ذلك في رأس العين أو سري كانيه بالكردية، لعمليات نهب وسرقة وتخريب خلال الهجمات.

وتشكّل عودة النازحين جزءا من اتفاق أبرمته قوات سوريا الديمقراطية مطلع العام مع السلطات التي أطاحت بالحكم السابق أواخر عام 2024.

ونصّ الاتفاق كذلك على دمج تدريجي للمؤسسات العسكرية والمدنية التي أنشأها الأكراد خلال سنوات النزاع في إطار مؤسسات الدولة السورية.

وتطبيقا للاتفاق، عاد عدد كبير من النازحين مؤخرا إلى منطقة عفرين ذات الغالبية الكردية في محافظة حلب (شمال)، بعد فرارهم عام 2018 إثر هجوم تركي.

لكن عدة عقبات لا تزال تعترض عودة سكان رأس العين الذين يقيم أكثر من 17 ألف نازح منهم في المخيم المؤلف من خيم متراصة وفيه منازل صغيرة شيدها نازحون من الطين لتقيهم حرّ الصيف وبرد الشتاء.

> عشرات الآلاف من الأكراد نزحوا أواخر 2019 من رأس العين، إثر هجوم شنته أنقرة وفصائل سورية ضد القوات الكردية

ويشرح ممثل الإدارة الكردية في دمشق عبدالكريم عمر لفرانس برس أن الملف "ما زال بحاجة إلى استكمال المعالجة". ويضيف "إنه من أبرز القضايا العالقة التي تستوجب التنفيذ".

وبحسب جوان عيسو، العضو في لجنة تمثّل نازحي منطقة رأس العين، تمّ في الآونة الأخيرة اتخاذ عدة "خطوات تمهيدية" بشأن عودة الأهالي شملت زيارات ونشر فرق لإزالة الألغام. لكن "معوقات كبيرة" ما زالت قائمة، أبرزها الوضع الأمني، مع بقاء المدينة "حتى اللحظة خاضعة للنفوذ التركي".

وتتواجد القوات التركية بشكل رئيسي في ثلاثة مقرّات في المنطقة، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ويوضح مصدر في مديرية إعلام محافظة الحسكة الحكومية من دون الكشف عن هويته، أن "عشرات العائلات عادت إلى بيوتها".

ويؤكد ردا على اتهام مقاتلي الفصائل بمصادرة منازل وممتلكات، أن عناصر من الفصائل خرجوا من منازل وممتلكات كانوا يقطنونها "مباشرة بعدما راجع مالكوها" الجهات الرسمية.

ويقول المصدر إن ارتباط جزء من النازحين الأكراد بقوات سوريا الديمقراطية يثير "مخاوفهم من حصول حالات انتقامية ومحاسبة ما لم يعودوا عن طريق الدولة بشكل رسمي أسوة بنازحي عفرين".

إسرائيل تفقد الإجماع الحزبي في واشنطن

الحرب في غزة ونتنياهو يدفعان الديمقراطيين إلى مراجعة عقود من الدعم الأميركي

واشنطن - لم يعد الدعم الأميركي لإسرائيل يحظى بالإجماع الحزبي الذي ميز السياسة الخارجية الأميركية لعقود. فالحرب في قطاع غزة، والمواجهة مع إيران، والعلاقة الوثيقة التي نسجها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع الحزب الجمهوري، دفعت قطاعا متزايدا من الديمقراطيين إلى إعادة النظر في طبيعة الدعم التقليدي لتل أبيب، بما يهدد بتحويل أحد أكثر التحالفات رسوخا في السياسة الأميركية إلى قضية خلافية بين الحزبين.

ويظهر هذا التحول بوضوح داخل الكونغرس، حيث صوّت ما يقرب من نصف النواب الديمقراطيين هذا الشهر لصالح تعديل يهدف إلى وقف المساعدات العسكرية لإسرائيل، في خطوة كان يصعب تصورها قبل سنوات قليلة، عندما كانت مثل هذه المبادرات تواجه رفضا ساحقا من الحزبين.

وتحصل إسرائيل على مساعدات عسكرية أميركية سنوية تبلغ 3.8 مليارات دولار، إضافة إلى مليارات الدولارات التي أُقرت في صورة مساعدات طارئة منذ اندلاع الحرب في غزة، وهو ما يجعل أي نقاش بشأن هذه المساعدات مؤشرا على تحول سياسي يتجاوز قيمة التمويل نفسه.

ورغم معارضة زعيم الديمقراطيين في مجلس النواب حكيم جيفريز وعدد من مساعديه للتعديل، باعتباره واسع الصياغة، فإن تصويت شخصيات بارزة مثل الرئيسة السابقة للمجلس نانسي بيلوسي ومسؤولة الانضباط الحزبي كاثرين كلارك لصالحه كشف اتساع مساحة الجدل داخل الحزب الديمقراطي بشأن مستقبل العلاقة العسكرية مع إسرائيل.

إيباك ونتنياهو خلطة متفجرة في نظر بعض الأميركيين

ولم يعد الخلاف يدور حول كيفية إدارة الحرب في غزة فحسب، بل بات يشمل طبيعة المساعدات الأميركية نفسها، بين من يدعو إلى استمرارها كما هي، ومن يطالب بحصرها في الأسلحة الدفاعية، وآخرين يدعون إلى تعليقها بالكامل إلى حين تغيير السياسة الإسرائيلية.

ويأمل السيناتور الديمقراطي كريس كونز، العضو البارز في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، أن تفتح الانتخابات الإسرائيلية المقررة في أكتوبر المقبل الباب أمام استعادة الدعم التقليدي لإسرائيل داخل الحزبين، معتبرا أن تغيير القيادة في تل أبيب قد يساهم في إعادة ضبط العلاقة مع واشنطن.

وتعكس استطلاعات الرأي هذا التحول بصورة واضحة. فقد أظهر استطلاع أجرته جامعة كوينيبياك في يونيو أن 48 في المئة من الأميركيين و66 في المئة من الديمقراطيين يعتقدون أن الولايات المتحدة تقدم دعما مفرطا لإسرائيل، مقارنة بـ16 في المئة و20 في المئة على التوالي عند طرح السؤال لأول مرة عام 2017، وهو ما يشير إلى تغير كبير في المزاج السياسي، خصوصا داخل القاعدة الديمقراطية.

في المقابل، يقلل المسؤولون الإسرائيليون من أهمية هذه المؤشرات. وقال مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة داني دانون إن النقاش داخل الولايات المتحدة "حاد"، لكنه شدد على أن الدعم لإسرائيل "لا يزال راسخا داخل التيار الرئيسي في الحزبين".

> الخلافات داخل الحزب الديمقراطي لا تقتصر على حرب غزة، بل امتدت إلى التشكيك في استمرار المساعدات لإسرائيل

غير أن هذا الجدل مرشح للتصاعد مع اقتراب الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في ولاية ميشيغان، حيث أصبحت المواقف من إسرائيل والمساعدات العسكرية أحد أبرز محاور المنافسة بين المرشحين، في انعكاس واضح للتحولات التي يشهدها الحزب على المستوى الوطني.

ويكتسب هذا التحول أهمية خاصة مع اقتراب الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في ولاية ميشيغان، حيث أصبحت المواقف من إسرائيل والمساعدات العسكرية أحد أبرز محاور التنافس بين المرشحين، في مؤشر على أن القضية لم تعد شأنا خارجيا فحسب، بل تحولت إلى ملف انتخابي يؤثر في توجهات الناخبين الديمقراطيين.

ويخوض السباق المرشح التقدمي عبدول السيد والنائبة هيلي ستيفنز، التي تحظى بدعم قوي من لجنة الشؤون العامة الأميركية – الإسرائيلية (إيباك). وبينما تدافع ستيفنز عن استمرار الشراكة الإستراتيجية مع إسرائيل باعتبارها ركيزة للأمن والاقتصاد الأميركيين، يدعو منافسها إلى وقف استخدام أموال دافعي الضرائب في تمويل العمليات العسكرية الإسرائيلية، في خطاب يعكس تنامي حضور التيار التقدمي داخل الحزب.

العرب
الخميس 2026/07/30
السنة 49 العدد 13874

القرن الأفريقي يعود إلى قلب الاستراتيجية الأميركية.. لماذا يبرز الصومال الآن؟

باب المندب يحول مقديشو من ساحة لمكافحة الإرهاب إلى ركيزة لموازنة النفوذ الدولي

مع تصاعد أهمية باب المندب في معادلات الأمن العالمي، تحولت مقديشو من دولة هامشية في الحسابات الجيوسياسية إلى موقع متقدم في استراتيجية حماية الممرات البحرية، ومنافسة القوى الدولية، وتأمين سلاسل الإمداد التي باتت تمثل إحدى ركائز الأمن القومي الأميركي.

نفوذ غير مكتمل

مقديشو - لم يعد الصومال يحتل موقعه في الحسابات الأميركية باعتباره مجرد ساحة لملاحقة الجماعات المتشددة أو نموذجا لدولة تعاني هشاشة مؤسساتها، بل أصبح يمثل حلقة متقدمة في إعادة صياغة الاستراتيجية الأميركية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي. فالحرب الأخيرة مع إيران، وما كشفته من هشاشة حركة التجارة العالمية أمام تهديدات الممرات البحرية، دفعت واشنطن إلى مراجعة أولوياتها الإقليمية، ليبرز الصومال باعتباره أحد أكثر المواقع قدرة على التأثير في معادلات الأمن البحري والتوازنات الجيوسياسية.

هذا التحول لا يعكس تغيرا في أهمية الصومال بقدر ما يعكس تغيرا في طبيعة التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة. فبعد أن ظلت مكافحة الإرهاب العنوان الرئيسي للسياسة الأميركية طوال عقدين، أصبحت حرية الملاحة، وأمن سلاسل الإمداد، والتنافس مع القوى الدولية والإقليمية، عوامل تفرض على واشنطن توسيع نظرتها إلى القرن الأفريقي باعتباره امتدادا مباشرا لمنظومة أمن البحر الأحمر.

وأظهرت المواجهة مع إيران، وما رافقها من تصعيد في البحر الأحمر وباب المندب، أن السيطرة العسكرية وحدها لم تعد كافية لضمان استقرار التجارة العالمية. فالهجمات التي نفذها الحوثيون ضد السفن التجارية والعسكرية بينت أن أي اضطراب في جنوب البحر الأحمر يمكن أن ينعكس فورا على الاقتصاد العالمي، سواء عبر ارتفاع تكاليف الشحن أو اضطرار الشركات إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، بما يعني زيادة زمن النقل وأسعار الطاقة والتأمين.

في هذا السياق، اكتسب الساحل الصومالي الممتد على خليج عدن قيمة استراتيجية مضاعفة. فالصومال لا يطل فقط على أحد أكثر الممرات البحرية ازدحاما في العالم، وإنما يقع أيضا على مقربة من باب المندب، البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، وهو ما يمنحه دورا محوريا في أي تصور أميركي جديد لحماية خطوط التجارة الدولية.

ومن هنا، لم يعد استقرار الصومال قضية أفريقية محلية بالنسبة لواشنطن، بل أصبح جزءا من أمن الاقتصاد العالمي، وهو تحول يعيد تعريف العلاقة الأميركية مع مقديشو على أسس أوسع من مجرد التعاون العسكري.

ولسنوات طويلة، ارتبط الحضور الأميركي في الصومال بملف الإرهاب، خصوصا بعد معركة مقديشو عام 1993، التي تركت أثرا عميقا في الوعي السياسي الأميركي، ثم مع صعود حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة، ولاحقا تنظيم "داعش – الصومال". ولذلك، انصب الجهد الأميركي على بناء وحدات خاصة، وتنفيذ ضربات جوية، وتقديم الدعم الاستخباراتي، باعتبار أن احتواء التنظيمات المسلحة يمثل الهدف الأول.

> **بات هدف واشنطن في الصومال هو الحيلولة دون تشكل ميزان نفوذ إقليمي ودولي يحد من قدرتها على التأثير في البحر الأحمر**

لكن البيئة الاستراتيجية تغيرت بصورة جذرية. فالولايات المتحدة أصبحت تواجه اليوم منافسة متزايدة على النفوذ في القرن الأفريقي، في وقت تحولت فيه المنطقة إلى ساحة تداخل بين المصالح العسكرية والاقتصادية واللوجستية.

وتدرك واشنطن أن الفراغ الذي تتركه سرعان ما تملؤه قوى أخرى. فقد نجحت تركيا في بناء نفوذ واسع داخل الصومال من خلال أكبر قاعدة تدريب عسكري خارج أراضيها، إضافة إلى إدارة مرافق حيوية والاستثمار في البنية التحتية والموانئ، وصولا إلى التوسع في مشاريع الطاقة البحرية. كما عززت الصين حضورها في القرن الأفريقي عبر استثمارات ضخمة وربطها بمبادرة "الحزام والطريق"، بينما وسعت الإمارات وقطر حضورهما الاقتصادي واللوجستي، في إطار تنافس إقليمي متزايد على موانئ البحر الأحمر وخليج عدن.

ولذلك، لم يعد الهدف الأميركي مجرد منع تمدد الجماعات المتشددة، وإنما الحيلولة دون تشكل ميزان نفوذ إقليمي ودولي يحد من قدرة واشنطن على التأثير في واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم.

ويكتسب هذا البعد أهمية إضافية مع المؤشرات المتزايدة على امتلاك الصومال احتياطيات واعدة من النفط والغاز في مياهه الإقليمية، إلى جانب إمكانات كبيرة في مجالات التعدين والثروة السمكية والخدمات اللوجستية. ورغم أن هذه الموارد لا تزال في مراحلها الأولى، فإنها تضيف بعدا اقتصاديا جديدا إلى الحسابات الأميركية، خاصة مع تنامي الطلب العالمي على مصادر طاقة جديدة خارج مناطق التوتر التقليدية.

ولهذا، بدأت المقاربة الأميركية تتحول من التركيز على المساعدات الأمنية إلى بناء شراكات قادرة على خلق بيئة مستقرة للاستثمار والتجارة. فواشنطن تدرك أن الأمن وحده لا يكفي إذا بقيت الدولة عاجزة عن جذب الاستثمارات أو توفير فرص التنمية، لأن الهشاشة الاقتصادية تظل بيئة مثالية لإعادة إنتاج التطرف وعدم الاستقرار.

وفي هذا الإطار، يمثل "لواء داناب" أحد أبرز نماذج الاستراتيجية الأميركية الجديدة، إذ لم يعد ينظر إليه باعتباره قوة قتالية فحسب، وإنما كنواة لبناء مؤسسات أمنية أكثر احترافية تستطيع حماية الدولة ومناطق الاستثمار في الوقت نفسه.

لكن دوائر صنع القرار الأميركية باتت تميل إلى مقاربة أكثر انتقائية، تقوم على توجيه الموارد إلى المناطق التي تجمع بين ثلاثة عناصر أساسية: وجود تهديدات أمنية، وتوافر شركاء محليين قادرين على التعاون، وامتلاك فرص اقتصادية يمكن البناء عليها. ولذلك، تحظى مناطق مثل بونتلاند وجوبالاند، وحتى صوماليلاند، باهتمام متزايد داخل مراكز التفكير الأميركية، رغم اختلاف أوضاعها القانونية والسياسية.

وتبقى صوماليلاند الملف الأكثر حساسية في هذه المعادلة. فالإقليم يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقرار مقارنة ببقية أنحاء الصومال، ويقع في موقع بالغ الأهمية قرب باب المندب، وهو ما يجعله محل اهتمام متزايد من قوى دولية وإقليمية. إلا أن الولايات المتحدة تحاول تحقيق توازن دقيق بين الاستفادة من هذا الواقع والمحافظة على دعمها الرسمي لوحدة الأراضي الصومالية، إدراكا منها أن أي تغيير في هذا الموقف قد يفتح الباب أمام تداعيات إقليمية تتجاوز الصومال نفسه.

في المقابل، تدرك واشنطن أن تعقيدات القرن الأفريقي لا تقتصر على التنافس الدولي، بل تشمل أيضا شبكة متداخلة من الحسابات الإقليمية. فتركيا والإمارات والسعودية ومصر وإثيوبيا وقطر وإسرائيل، إلى جانب إيران بدرجات متفاوتة، تمتلك جميعها مصالح مباشرة في هذه المنطقة، سواء من خلال الموانئ أو الأمن البحري أو النفوذ السياسي.

ولهذا، أصبح من الصعب الفصل بين الاستراتيجية الأميركية في الصومال وبين رؤيتها الأوسع للبحر الأحمر. فالإدارة الأميركية تنظر اليوم إلى الامتداد الجغرافي من خليج عدن حتى قناة السويس باعتباره مسرحا استراتيجيا واحدا، تتداخل فيه ملفات الطاقة والتجارة والأمن البحري والمنافسة مع الصين، إضافة إلى احتواء تداعيات الأزمات الإقليمية.

وبذلك، يغدو الاستثمار في استقرار الصومال جزءا من مشروع أوسع يهدف إلى منع تحول البحر الأحمر إلى مساحة نفوذ لقوى منافسة أو إلى نقطة اختناق دائمة للاقتصاد العالمي.

ورغم استمرار التحديات الداخلية، من الانقسامات السياسية والصراعات القبلية إلى نشاط الجماعات المسلحة، فإن واشنطن تبدو مقتنعة بأن تكلفة تجاهل الصومال أصبحت أعلى من تكلفة الانخراط فيه. فالموقع الجغرافي، والثروات المحتملة، والتنافس الدولي، كلها عوامل تجعل من الصومال أحد أهم مفاتيح التوازنات الجديدة في القرن الأفريقي.

وفي النهاية، فإن صعود الصومال في سلم الأولويات الأميركية لا يعبر عن عودة إلى السياسات التقليدية، بل عن انتقال إلى مرحلة مختلفة أصبحت فيها الجغرافيا الاقتصادية والأمن البحري عاملين حاسمين في صياغة الاستراتيجية الأميركية. وبين حماية باب المندب، وتأمين سلاسل الإمداد العالمية، وموازنة النفوذ المتصاعد للقوى المنافسة، لم تعد مقديشو مجرد ملف أمني، بل تحولت إلى ركيزة متقدمة في إعادة تشكيل النظام الإقليمي للبحر الأحمر، وهو ما يرجح أن يمنحها مكانة متزايدة في السياسات الأميركية خلال السنوات المقبلة.

باب المندب.. الجبهة التي قد توسّع الحرب على إيران

الحوثيون يحولون البحر الأحمر إلى ورقة ضغط موازية لمضيق هرمز

صنعاء - لم يعد الصراع بين الولايات المتحدة وإيران يدور حول الخليج العربي ومضيق هرمز وحدهما، بل بدأ يمتد جنوباً نحو البحر الأحمر، حيث يتحول مضيق باب المندب تدريجياً إلى أحد أخطر مسارح المواجهة. فالمضيق الذي يمثل شرياناً رئيسياً للتجارة العالمية بات يمنح طهران، عبر الحوثيين، ورقة ضغط إضافية لا تقل أهمية عن قدرتها التقليدية على تهديد الملاحة في الخليج، بما ينذر بتوسيع نطاق الصراع من الخليج إلى البحر الأحمر.

ومع تصاعد التوتر بين جماعة الحوثي من جهة، والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، تتزايد المؤشرات على أن اليمن قد يتحول إلى ساحة المواجهة التالية في الصراع الأميركي – الإيراني، بما يحمله ذلك من تداعيات تتجاوز حدود الإقليم لتطال الاقتصاد العالمي وأمن سلاسل الإمداد والتجارة الدولية.

وخلال المراحل الأولى من المواجهة بين واشنطن وطهران، حافظ الحوثيون على مستوى محدود من الانخراط العسكري، مكتفين بتنفيذ هجمات ضد إسرائيل، في انتظار اتضاح مسار الصراع. لكن التطورات الأخيرة في الداخل اليمني، إلى جانب تجدد التوتر مع السعودية، دفعت الجماعة إلى تبني خطاب أكثر تصعيداً، أعاد باب المندب إلى صدارة الحسابات الإقليمية والدولية.

ويعكس هذا التصعيد إدراك الحوثيين أن الجغرافيا أصبحت إحدى أهم أدواتهم الإستراتيجية. فإذا كان مضيق هرمز يمثل ورقة الضغط الإيرانية التقليدية على أسواق الطاقة، فإن باب المندب يمنح الجماعة، وطهران معها، القدرة على التأثير في الممر البحري الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، وتعبر عبره نسبة كبيرة من التجارة العالمية وإمدادات الطاقة المتجهة إلى أوروبا وآسيا. وبذلك يصبح الضغط على الاقتصاد العالمي ممكناً من جهتين في آن واحد، شمال الخليج وجنوب البحر الأحمر.

وتشير التطورات الميدانية إلى أن اليمن لم يعد مجرد ساحة داخلية للصراع، بل تحول إلى جزء من إستراتيجية إقليمية أوسع. فقد شهدت مدينة الحديدة، المطلة على البحر الأحمر، تصعيداً عسكريا متزايدا، في حين استهدفت قوات الحكومة اليمنية مدارج مطار صنعاء الدولي، وهو ما اعتبره الحوثيون محاولة لمنع وفد تابع لهم من العودة من طهران.

وسرعان ما حمّلت الجماعة السعودية مسؤولية الهجوم، وردت بإطلاق صواريخ باتجاه أراضيها، قبل أن تعلن فرض حصار على الملاحة السعودية في باب المندب، وتستهدف ناقلتي نفط في البحر الأحمر، في تصعيد نقل المواجهة من تبادل الضربات العسكرية إلى استهداف الممرات البحرية والطاقة.

ويمثل هذا التحول نقلة نوعية في طبيعة الصراع، إذ لم تعد المواجهة تقتصر على العمليات العسكرية التقليدية، بل أصبحت تشمل استهداف الشرايين التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي، بما يرفع كلفة أي تصعيد على جميع الأطراف، وليس فقط على الدول المنخرطة في النزاع.

هجمات الحوثي تهدد باب المندب بمصير مضيق هرمز

وفي هذا السياق تبدو تهديدات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بـ"عقاب عسكري كبير" للحوثيين وإيران محاولة لردع أي خطوة قد تؤدي إلى تعطيل الملاحة في باب المندب. فواشنطن تدرك أن أي اضطراب في هذا الممر ستكون له انعكاسات مباشرة على حركة التجارة العالمية وأسواق الطاقة، خاصة في ظل هشاشة سلاسل الإمداد الدولية.

كما تنظر الإدارة الأميركية إلى الحوثيين باعتبارهم الحلقة الأكثر قدرة داخل شبكة النفوذ الإيراني على تهديد الملاحة الدولية بصورة مباشرة. فبخلاف الفصائل المسلحة في العراق أو لبنان، يمتلك الحوثيون موقعاً جغرافياً يسمح لهم بالتأثير في أحد أهم الممرات البحرية في العالم، وهو ما يجعلهم أداة إستراتيجية في أي محاولة إيرانية لتوسيع ساحات المواجهة ورفع كلفة الضغوط الأميركية.

ومن هذا المنطلق، فإن استهداف الملاحة في البحر الأحمر لا يُقرأ باعتباره تطورا يمنيا داخليا، بل باعتباره جزءاً من إستراتيجية إيرانية أوسع تقوم على توزيع الضغوط على أكثر من جبهة، بحيث لا تبقى المواجهة محصورة في الخليج أو مضيق هرمز.

وفي المقابل، يسعى الحوثيون إلى تقديم تحركاتهم باعتبارها جزءا من مواجهة ما يصفونه بـ"الهيمنة الأميركية" والدعم الغربي لإسرائيل، مؤكدين أن أولويتهم هي التصدي للتهديدات الخارجية، رغم استمرار الصراع الداخلي في اليمن. كما يتهمون السعودية بالمشاركة في حصار اقتصادي لمناطق سيطرتهم، وبالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل في العمليات العسكرية بالمنطقة.

ويعكس هذا الخطاب مدى ترابط الجبهة اليمنية مع بقية ساحات النفوذ الإيراني في المنطقة، من لبنان والعراق إلى غزة والبحر الأحمر، بحيث بات أي تصعيد في اليمن جزءاً من معادلة إقليمية أشمل، وليس مجرد تطور محلي.

ويكمن الخطر الحقيقي في أن أي محاولة لإغلاق باب المندب أو تعطيل الملاحة بصورة واسعة ستغيّر طبيعة الحرب نفسها. فبدلاً من مواجهة تتركز على الردع المتبادل بين واشنطن وطهران، قد يجد المجتمع الدولي نفسه أمام أزمة تهدد أحد أهم شرايين التجارة العالمية، بما سيدفع قوى بحرية متعددة إلى التدخل لحماية الملاحة، ويمنح الولايات المتحدة مبررات أوسع لتوسيع عملياتها العسكرية ضد الحوثيين.

> **واشنطن تنظر إلى الحوثيين باعتبارهم الحلقة الأكثر قدرة داخل شبكة النفوذ الإيراني على تهديد الملاحة الدولية بصورة مباشرة**

لكن من غير المرجح أن يكون الإغلاق الكامل للمضيق هو الخيار الأول لدى الحوثيين أو إيران. فمجرد رفع مستوى المخاطر الأمنية، واستهداف بعض السفن أو التلويح بتهديد الملاحة، قد يكون كافياً لرفع أقساط التأمين، وزيادة تكاليف الشحن، وإرباك الأسواق العالمية، من دون الوصول إلى مواجهة بحرية شاملة يصعب احتواء تداعياتها. ولذلك، قد يكون التصعيد المحسوب أكثر فاعلية من الإغلاق الكامل في تحقيق أهداف الضغط السياسي والاقتصادي.

كما أن تداعيات أي مواجهة في باب المندب لن تقتصر على البعد العسكري، بل ستمتد إلى الاقتصاد العالمي. فتعطل الملاحة في البحر الأحمر سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن، وإطالة مسارات التجارة عبر رأس الرجاء الصالح، فضلاً عن زيادة أسعار النفط والسلع، وهو ما قد يفاقم الضغوط التضخمية في العديد من الاقتصادات الكبرى.

وفي هذا السياق يتحول باب المندب تدريجياً إلى ورقة ضغط موازية لمضيق هرمز. فإذا كانت إيران قادرة على تهديد صادرات الطاقة من الخليج، فإن الحوثيين يمنحونها قدرة إضافية على التأثير في حركة التجارة العالمية من الجهة الجنوبية للبحر الأحمر، بما يوسع خيارات الردع ويزيد تعقيد الحسابات الأميركية.

وفي المحصلة، لم يعد باب المندب مجرد ممر مائي إستراتيجي أو امتداد للصراع اليمني، بل تحول إلى إحدى أهم أوراق القوة في المواجهة الإقليمية بين الولايات المتحدة وإيران. وإذا كان مضيق هرمز يمثل بوابة الضغط على أسواق الطاقة، فإن باب المندب أصبح بوابة التأثير في التجارة العالمية من الجنوب. ولهذا، فإن أي تصعيد حوثي لن يُقرأ بعد اليوم باعتباره تطورا يمنيا داخليا، بل باعتباره جزءاً من معركة أوسع على أمن الممرات البحرية وإعادة رسم موازين القوى في الشرق الأوسط.

العرب
الخميس 2026/07/30
السنة 49 العدد 13874

سباق الذكاء الاصطناعي يُعيد رسم خارطة الشحن الجوي

شركات الطيران تعيد تصميم شبكاتها حول مراكز تصنيع الرقائق الإلكترونية مع إعادة تشكيل التقنيات المتقدمة للتجارة

مسارات مختلفة لكن الهدف واحد

يدفع التوسع السريع في استثمارات الذكاء الاصطناعي شركات الشحن الجوي إلى ضبط شبكاتها التشغيلية، مع تحول الرقائق ومعدات مراكز البيانات إلى المحرك الرئيسي للنمو بدلاً من التجارة الإلكترونية العابرة للحدود، وهو ما يعكس تغيرا في الأولويات التي ترتبط بتحقيق المكاسب.

هونغ كونغ - يُعيد السباق العالمي لتطوير الذكاء الاصطناعي رسم خارطة الشحن الجوي في آسيا، ما يدفع شركات الطيران إلى إعادة تصميم شبكاتها حول مراكز تصنيع أشباه الموصلات المتنامية، في ظل تراجع زخم التجارة الإلكترونية عبر الحدود.

وعلى عكس طفرة الطرود التي أعقبت الجائحة، فإن الطلب المرتبط بالبنية التحتية للذكاء الاصطناعي مدعوم بطلبات متعددة السنوات لرقائق الذاكرة والمعالجات المتقدمة، واستثمارات ضخمة مُخطط لها في مراكز البيانات، وفقًا لشركات الطيران وشركات الخدمات اللوجستية.

وفي الوقت نفسه، تُؤدي القواعد الأكثر صرامة بشأن استيراد السلع منخفضة القيمة في الولايات المتحدة وأوروبا إلى تباطؤ التجارة الإلكترونية عبر الحدود، التي كانت المحرك الرئيسي لنمو القطاع مؤخرًا.

وقال نيال فان دي ووو، كبير مسؤولي الشحن الجوي في زينيتا لتحليلات الشحن عند إصدار الشركة لتوقعاتها النصف سنوية هذا الشهر "كانت التجارة الإلكترونية الركيزة الأساسية لنمو الشحن الجوي، لكن الوضع تغير الآن".

نيال فان دي ووو
كانت التجارة الإلكترونية الركيزة الأساسية لنمو القطاع

ليم تشينغ كيات
الرقائق عززت نمو الشحن في مطار شانغي بسنغافورة

وتُعدّ الخطوط الجوية الكورية مثالًا واضحًا على هذا التحول، حيث ارتفعت إيراداتها للشحن بنسبة 46 في المئة بالربع الثاني من 2026 لتصل إلى 1.54 تريليون وون (1.07 مليار دولار أميركي).

وكان ذلك مدفوعا برقائق الذكاء الاصطناعي، ووحدات الخوادم، وبنية مراكز البيانات التحتية، والتي قالت الشركة إنها حلت محل شحنات التجارة الإلكترونية من الصين كمحرك رئيسي لنموها.

وقال جايدونغ إيوم، نائب الرئيس التنفيذي ورئيس قسم الشحن في الخطوط الجوية الكورية "شهد الشحن عالي التقنية نموًا سريعًا ليصبح محركًا أساسيًا للنمو".

وأضاف أن "الطلب واضح بشكل استثنائي، حيث تمتد طلبات رقائق الذاكرة والمعالجات عالية النطاق الترددي المتقدمة إلى سنتين أو ثلاث سنوات قادمة، في حين لا يزال الطلب يفوق العرض."

وتضاعفت مبيعات أشباه الموصلات العالمية في أبريل الماضي على أساس سنوي، مسجلة أقوى نمو منذ بدء تسجيل البيانات عام 1986، وفقًا لشركة زينتا.

في المقابل، انخفضت صادرات الصين منخفضة القيمة والتجارة الإلكترونية بنسبة 7 في المئة في مايو، مسجلة بذلك انخفاضًا شهريًا سادسًا على التوالي.

وألغت الولايات المتحدة العام الماضي الإعفاء الجمركي على الواردات منخفضة القيمة من الصين، بينما ألغى الاتحاد الأوروبي هذا الشهر حدّه الأدنى للإعفاء الجمركي.

وأفادت شركة شين، المتخصصة في بيع الأزياء السريعة الأحد، بأن هذه التغييرات أضرت بأعمالها في الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن تُفاقم التحديات في أوروبا.

وأصدرت شركة أي.أن.أي هولدينغز اليابانية للطيران بيانًا قالت فيه إن خطوة الاتحاد الأوروبي "تُشكل خطرا على سوق الشحن بشكل عام، حتى مع استمرار قوة الشحنات المتعلقة بأشباه الموصلات."

> **53.3**
> في المئة نسبة البضائع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي من السلع المنقولة جوا في 2025، وفق إياتا

ويُعيد تغير مزيج الشحنات رسم مسارات التجارة في جميع أنحاء آسيا. وتُصدّر اليابان معدات تصنيع أشباه الموصلات، وتُنتج كوريا الجنوبية رقائق الذاكرة المتطورة، بينما تُعدّ تايوان مركزًا رائدًا في إنتاج الرقائق الإلكترونية.

وتبرز فيتنام وماليزيا وتايلاند وسنغافورة كمراكز تصنيع وتجميع ذات أهمية متزايدة لخوادم الذكاء الاصطناعي المُخصصة لأمريكا الشمالية وأوروبا.

وصرح ليم تشينغ كيات، نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة مطار شانغي لتطوير مركز الشحن الجوي، بأن حجم الشحن في مطار شانغي بسنغافورة نما بنسبة 8.7 في المئة بمقارنة سنوية في النصف الأول من العام، مدفوعًا بالطلب العالمي القوي على الرقائق.

وتُعيد شركات الطيران تنظيم عملياتها بما يتناسب مع هذه التدفقات، فقد أعلنت الخطوط الجوية اليابانية أن المنتجات التقنية شكّلت نحو 80 في المئة من الزيادة في الصادرات الجوية من آسيا باستثناء الصين خلال العام الماضي.

ويقول الخبراء إن هذا الوضع يُؤكد كيف تُعيد أشباه الموصلات والأجهزة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي تشكيل تدفقات الشحن الإقليمية.

وقد وسّعت الشركة خدمات الشحن الجوي التي تربط مراكز أشباه الموصلات، مثل تايبيه وبانكوك وهانوي، بمطار ناريتا في طوكيو.

وأعلنت شركة الخطوط الجوية اليابانية (أي.أن.اي) أنها تعمل على دمج شركة نيبون للشحن الجوي لنقل المزيد من طائرات الشحن الكبيرة إلى الطرق عبر المحيط الهادئ والطرق الأوروبية، مع استخدام شبكتها الآسيوية لتوجيه شحنات أشباه الموصلات من مراكز التصنيع في جميع أنحاء المنطقة.

وفي تايوان، أضافت الخطوط الجوية الصينية رحلات شحن جوي إلى جنوب شرق آسيا مع سعي المصنعين لتنويع إنتاجهم، وأشارت إلى أن الطلب المتزايد على منتجات الذكاء الاصطناعي ساهم في رفع حجم الشحن بنسبة 8.1 في المئة في النصف الأول من العام.

وذكرت شركة طيران إيفا أن الشحنات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي تُشكّل الآن ما يصل إلى نصف إيراداتها من الشحن الجوي.

وتقول شركات الطيران إن أجهزة الذكاء الاصطناعي تتطلب معالجة مختلفة عن الشحن الجوي التقليدي، لأن الشحنات غالباً ما تشمل معدات تصنيع أشباه الموصلات الحساسة وعالية القيمة، ومعالجات الرسومات، ووحدات خوادم كاملة.

العالم بعيد عن تحقيق أهداف التنمية الصناعية بحلول عام 2030

نيويورك - تواجه جهود تحقيق التنمية الصناعية المستدامة تحديات متزايدة مع استمرار التباطؤ في نمو القطاع واتساع الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، في وقت تحذر فيه الأمم المتحدة من أن العالم لا يسير بالوتيرة المطلوبة لتحقيق الأهداف.

وحذر تقرير أممي جديد من أن وتيرة التقدم في التنمية الصناعية العالمية لا تزال غير كافية لتحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030.

وأكد أن مسار التعافي يظل بطيئاً وغير متوازن بين مختلف مناطق العالم، بما يهدد بتعميق الفجوة الاقتصادية والصناعية بين الدول.

ورفع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش التقرير، الذي أعده المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) غيرد مولر، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، تمهيداً لمناقشته خلال دورتها الحادية والثمانين المقررة في سبتمبر المقبل.

ويعد التقرير تقييماً شاملاً للتقدم المحرز في تنفيذ الهدف التاسع الخاص ببناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، ودعم الابتكار.

ويظهر التقرير أن خارطة الصناعة العالمية تشهد تغيرات متسارعة، إلا أن ثمارها لا تتوزع بالتساوي بين الدول، إذ تواصل آسيا وأوقيانوسيا ترسيخ موقعهما كمحرك رئيسي للإنتاج الصناعي العالمي.

في المقابل لا تزال أفريقيا وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تواجه تحديات هيكلية تحد من قدرتها على تحقيق نمو صناعي مستدام.

> **لا تزال أفريقيا وأميركا اللاتينية والكاريبي تواجه تحديات هيكلية تحد من قدرتها على تحقيق نمو صناعي مستدام**

وتبرز الصين باعتبارها أكبر المستفيدين من هذه التحولات، بعدما استحوذت وحدها على أكثر من 30 في المئة من القيمة المضافة الصناعية العالمية خلال عام 2025.

ويعكس ذلك استمرار انتقال مركز الثقل الصناعي نحو آسيا، في ظل توسع الاستثمارات في الصناعات المتقدمة والتكنولوجيا وسلاسل التوريد الإقليمية.

في المقابل، يشير التقرير إلى أن العديد من الاقتصادات النامية لم تتمكن حتى الآن من استعادة مستويات النشاط الصناعي التي سبقت جائحة كوفيد – 19.

ويعزو خبراء يونيدو ذلك إلى استمرار تداعيات الأزمات العالمية المتلاحقة، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية، واضطرابات التجارة الدولية، وارتفاع تكاليف التمويل، إضافة إلى حالة عدم اليقين التي تفرضها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة.

وأوضح التقرير أن قطاع الصناعة التحويلية لا يزال يواجه صعوبات في استعادة دوره كمحرك للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، خاصة في أقل البلدان نموا.

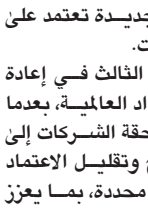

خارطة الصناعة تشهد تغيرات متسارعة، إلا أن ثمارها لا تتوزع بالتساوي بين الدول

ولا تزال مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي محدودة، كما أن قدرتها على استيعاب العمالة الجديدة تبقى دون المستويات المطلوبة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

ويرى الخبراء أن هذه التطورات تعكس تباينا في قدرة الدول على الاستفادة من التحولات العالمية، إذ تمتلك الاقتصادات المتقدمة والعديد من الدول الآسيوية الإمكانات المالية والتكنولوجية اللازمة لتحديث قواعدها الصناعية.

وعلى الجهة الأخرى تواجه الدول الأقل دخلاً تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية، ونقص التمويل، وغياب التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى محدودية المهارات اللازمة لمواكبة الثورة الصناعية الجديدة.

وسلط التقرير الضوء على خمسة تحولات كبرى تعيد رسم ملامح الصناعة العالمية خلال السنوات المقبلة، أولها التحول نحو الطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر، مع تسارع الاستثمارات في الصناعات منخفضة الانبعاثات الكربونية والتقنيات المستدامة.

أما التحول الثاني فيتمثل في التوسع السريع في استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، حيث أصبحت الرقمنة عاملاً رئيسياً في تعزيز الإنتاجية ورفع كفاءة العمليات الصناعية، فضلاً عن تطوير نماذج أعمال جديدة تعتمد على الأتمتة وتحليل البيانات.

ويتمثل التحول الثالث في إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، بعدما دفعت الأزمات المتلاحقة الشركات إلى تنويع مصادر الإنتاج وتقليل الاعتماد على مراكز تصنيع محددة، بما يعزز مرونة سلاسل التوريد ويحد من مخاطر الانقطاعات.

كما أشار التقرير إلى أن التغيرات الديمغرافية في أسواق العمل تشكل تحولاً رابعاً، في ظل ارتفاع معدلات الشيخوخة في بعض الاقتصادات، مقابل النمو السريع للقوى العاملة في دول أخرى، الأمر الذي يفرض تحديات وفرصاً جديدة أمام السياسات الصناعية.

ثبات أسعار آيفون يمنح أبل أفضل أداء مبيعات منذ خمس سنوات

نيويورك - يُرجح أن يُسهم قرار شركة أبل بالإبقاء على أسعار آيفون ثابتة في تحقيق أقوى نمو في مبيعات الربع الثاني من العام 2026 خلال خمس سنوات، لكن المستثمرين سيرغبون في معرفة إلى متى ستتمكن الشركة من مقاومة أي زيادة.

وقد رفع عملاق الإلكترونيات الاستهلاكية أسعار آيباد وماك بوك الشهر الماضي في محاولة منه لتعويض ارتفاع التكاليف الناتج عن نقص رقائق الذاكرة والتخزين بسبب التوسع الهائل في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي.

لكن الشركة لم تُعر اهتمامًا كبيرًا لمنتجاتها الأساسية، أجهزة آيفون، حتى في الوقت الذي اضطرت فيه الشركات المنافسة إلى تحميل المستهلكين التكاليف المرتفعة التي أدت إلى انخفاض الشحنات العالمية بين أبريل ويونيو إلى أدنى مستوى لها منذ 13 عامًا.

وقد أثمر قرار أبل نتائج إيجابية، إذ ارتفعت شحنات آيفون بنسبة 3 في المئة، وصعدت حصة الشركة في السوق إلى ما يقارب الخمس، وفقًا لتقديرات شركة الأبحاث كاونتربوينت.

وفضلا عن ذلك، ساعد عدم إنفاقها المليارات من الدولارات على مراكز البيانات، على استعادة لقب الشركة الأغلى قيمة في العالم من شركة إنفيديا بعد عامين، في ظل تزايد الشكوك حول طفرة الذكاء الاصطناعي.

وارتفعت أسهم أبل بنسبة تقارب 25 في المئة هذا العام، مما دفع قيمة للشركة لفترة وجيزة إلى ما يزيد عن 5 تريليونات دولار لأول مرة الثلاثاء، وتفوقت بشكل ملحوظ على أداء باقي أسهم الشركات السبع الكبرى.

ونسبت رويترز إلى دان مورغان مدير المحافظ في شركة سينوفوس ترست، التي تمتلك أسهمًا في أبل قوله "في البداية، استهجن العديد من المستثمرين الشركة لعدم انضمامها إلى دورة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي".

وأضاف "أما الآن، فهي تُكافأ بالفعل، حيث يتساءل المستثمرون عن العلاقة بين إنفاق شركات التكنولوجيا الكبرى وعائد الاستثمار".

وفي الأسبوع الماضي، فاجأت شركة ألفابت المستثمرين بتسجيلها تدفقًا نقديًا حرًا سلبيًا لأول مرة في تاريخها الممتد منذ عام 1993.

ولفت مورغان إلى أنه يتوقع أن ترفع أبل أسعارها في وقت لاحق من هذا العام، مما قد يُضعف الطلب ويُشكل ضغطًا على شركة لا يترك تقييمها المرتفع مجالًا كبيرًا للخطأ.

ويتوقع المحللون أن ترفع أبل أسعارها عند إطلاقها سلسلة هواتف آيفون الجديدة، والتي تُطرح عادةً في سبتمبر من كل سنة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، رفعت الشركة سعر خدمة أبل ميوزك وخدمة أبل ون، وهي باقة اشتراك تضم العديد من خدمات أبل.

ومن المتوقع أن تُعلن أبل عن ارتفاع إيراداتها بنسبة 15.5 في المئة لتصل إلى 108.65 مليار دولار خلال الفترة من أبريل إلى يونيو، وهو الربع الثالث من السنة المالية للشركة، وذلك وفقًا لبيانات جمعتها مجموعة بورصة لندن (أل. أس.إي.جي).

دان مورغان
يتساءل المستثمرون عن العلاقة بين الإنفاق وعائد الاستثمار

ويُعدّ هذا النمو أبطأ قليلًا من الأشهر الثلاثة السابقة، ولكنه يُمثّل أقوى نمو في مبيعات الربع الثالث منذ عام 2021.

كما يُتوقع أن يتباطأ نمو الأرباح قليلًا إلى 18.1 في المئة مع انخفاض هامش الربح الإجمالي إلى 47.9 في المئة من 49.3 في المئة في الربع السابق.

ويرى بعض المحللين أن شعبية أجهزة أبل ونظامها المتكامل القوي من شأنهما على الأرجح أن يُجنّبا آي انخفاض كبير في الطلب على أجهزة آيفون نتيجة ارتفاع الأسعار، مما قد يحمي هوامش الربح.

وقال محللو بنك مورغان ستانلي "كان الطلب على منتجات الشركة الأساسية غير مرن إلى حد ما، حيث يُعدّ آيفون المنتج الأقل مرونة ضمن نظام منتجات أبل، يليه ماك ثم آيباد".

وهذا يعني عمومًا أن الزيادات الأخيرة في الأسعار من غير المرجح أن تؤثر بشكل كبير على الطلب، لاسيما في ظل تحديات الإمداد التي تواجهها الشركات المنافسة.

ومن المرجح أن مبيعات أجهزة آيفون قد ارتفعت بنسبة 20.8 في المئة خلال هذه الفترة، مسجلةً بذلك أقوى نمو ربع سنوي منذ عام 2021.

وتصب التوقعات في أن يتحسن نمو إيرادات أجهزة ماك إلى 8.7 في المئة مقارنةً مع 5.7 في المئة خلال الربع السابق، على الرغم من ارتفاع الأسعار، بينما من المتوقع أن تتباطأ مبيعات أجهزة آيباد قليلاً إلى 5.2 في المئة مقارنةً مع 8 في المئة بمقارنة فصلية.

العرب
الخميس 2026/07/30
السنة 49 العدد 13874

«ليش ما وقّعت؟».. ترند محرج يكشف أزمة السيادة في العراق

هل سيكون الترند مجرد عاصفة إعلامية عابرة أم شرارة بداية لتغييرات سياسية جذرية

تحول سؤال رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي لوزير النقل وهب الحسني "ليش ما وقّعت" أمام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى ترند ساخن سيطر على مواقع التواصل الاجتماعي، وسط استياء شعبي عام من ظاهرة "الدولة داخل الدولة" ومحاصصة تحول الوزارات إلى إقطاعيات.

بغداد - في واحد من أكثر المشاهد السياسية إثارة وانتشارا تحول سؤال رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي لوزير النقل وهب الحسني "ليش ما وقّعت" إلى ترند ساخن سيطر على منصات التواصل الاجتماعي في العراق والمنطقة بأكملها حيث وقع الحادث أمام أعين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وعدسات الإعلام العالمي خلال مراسم توقيع اتفاقيات إستراتيجية بين بغداد وأنقرة.

وسرعان ما انتشر الفيديو، ما أثار جدلاً واسعاً يتجاوز مجرد موقف دبلوماسي محرج إلى نقاش عميق حول سيادة الدولة وتوازنات المحاصصة والتأثيرات الخارجية على القرار العراقي.

> **الترند يؤثر تأثيراً كبيراً على الرأي العام العراقي في عدة أبعاد أهمها تعزيز الشعور بعدم الثقة في المؤسسات الحكومية**

ويأتي هذا الترند في وقت حساس لمشروع طريق التنمية الذي يُعد من أهم المشاريع الاقتصادية الطموحة لحكومة الزيدي إذ يهدف إلى ربط موانئ الجنوب العراقي مثل الفاو بالأسواق الأوروبية عبر تركيا بما يشمل شبكات سكك حديدية وطرقا برية حديثة ويُنظر إليه كفرصة تاريخية لتعزيز الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط وحده. غير أن تردد وزير النقل، أو رفضه التوقيع الفوري أمام الكاميرات، أثار تساؤلات حادة حول ما إذا كانت هناك أجندات حزبية أو إقليمية تعيق تقدم مثل هذه المشاريع الوطنية خاصة أن الوزير يُعتبر من المحسوبين على كتل سياسية معينة داخل الإطار التنسيقي.

وأثار الموقف جدلاً كبيراً في الرأي العام العراقي الذي انقسم بين مؤيد ومعارض لكن الغالبية الساحقة من التعليقات على منصات مثل إكس وفيسبوك عبرت عن غضب واستياء واضحين من ظاهرة "الدولة داخل الدولة"، حيث يرى الكثير من العراقيين أن الوزير لم يكن يمثل موقفاً فنياً بحتاً بل كان يعكس ولاءات خارجية أو حزبية تحول دون مصلحة البلد العليا.

وانتشرت عبارات مثل "ميليشيات تحكم" و"سيادة وهمية" و"إيران تتحكم" في آلاف التعليقات، ما يعكس حالات إحباط متراكمة منذ سنوات بسبب المحاصصة الطائفية والحزبية التي تحول الوزارات إلى إقطاعيات خاصة.

وكتب معلق:

@DrOmarGhanim

#ليش ما وقعت

سيدي جاتنا مذكرة من عراقجي ... والخارجية طلبت التريث
صدق من قال
جمهورية التنك والحديد المصدي
اعانك الله يا الزيدي على وزرائك الرخاص

من جهة أخرى دافع البعض عن الوزير معتبرا أن التوقيع يتطلب دراسات فنية وموافقات قانونية مسبقة وأن الضغط العلني من الزيدي كان مبالغاً فيه ويضعف صورة الحكومة أمام الخارج.

لكن هذا الرأي بقي أقلية أمام موجة الاستياء الشعبي التي رأت في المشهد دليلاً حياً على ضعف السلطة المركزية وقدرة بعض الوزراء على التمرد العلني دون عقاب فوري.

أما الزيدي فقد استغل الموقف ليظهر نفسه كقائد حازم يرفض الإملاءات الداخلية أو الخارجية حيث أصر على إتمام الاتفاق وأكد على البدء الفعلي بتنفيذ طريق التنمية، ما أعطاه نقاطاً إيجابية لدى شريحة من الرأي العام تبحث عن رجل دولة قوي يستطيع مواجهة مراكز القوى التقليدية.

وكتب معلق:

@jouhinanewssy

بنبرة حادة «ليش ما وقعت؟».. في حضور أردوغان.. رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي يوجه سؤاله لوزير النقل وهب الحسيني الذي قيل إنه رفض توقيع عقد طريق التنمية مع تركيا يبدو الزيدي لم يكن يريد فقط تحميل وزير النقل مسؤولية عدم التوقيع، بل كان يحاول، وهو حديث العهد برئاسة الحكومة، أن يستثمر حضور #أردوغان والكاميرات ليُظهر نفسه كرئيس قوي، متمكن، ومسيطر على تفاصيل الدولة، وكأنه يريد أن يقول للجميع: «أنا الرجل الصحيح في المكان الصحيح».

لكن الطموح الشخصي لإثبات القوة، مع قلة الخبرة السياسية، أوقعه في سقطة كبيرة. فحتى لو كان الوزير مقصرًا أو مترددًا، فإن معالجة الأمر بهذه الطريقة، أمام رئيس دولة أجنبية وفي مؤتمر صحفي، ليست من علامات التمكن، بل من علامات الاستعراض.

أراد أن يظهر كرجل دولة قوي... لكنه أظهر، من حيث لا يقصد، حاجته إلى إثبات أنه كذلك.

#العراق
#تركيا
#علي__الزيدي

غير أن معلقين كشفوا أن عدم التوقيع كان خطأ بروتوكوليا.

وكتب صحفي:

اسامة العابدي

بحسب ما وردني .. فإن عدم توقيع وزير النقل العراقي على إحدى الاتفاقيات خلال المؤتمر الصحفي في العاصمة التركية أنقرة ، يعود إلى خلل تنظيمي وبروتوكولي في ترتيب مقاعد الموقعين ، إذ جلس الوزير بالخطأ في المقعد المخصص لتوقيع مذكرة تفاهم سياسية تدخل ضمن صلاحيات وزارة الخارجية .

ويؤثر هذا الترند تأثيراً كبيراً على الرأي العام العراقي في عدة أبعاد أولها تعزيز الشعور بعدم الثقة في المؤسسات الحكومية حيث يرى المواطن العادي أن الصراعات الداخلية تعيق التنمية وتحول دون تحسين الخدمات اليومية مثل الكهرباء والصحة والتعليم.

ويعمق الاستقطاب السياسي بين من يدعمون فكرة "الدولة القوية" التي يمثلها الزيدي حالياً وبين من يتخوفون من تصاعد التوترات داخل الإطار التنسيقي، وهو ما قد يؤدي إلى أزمات سياسية جديدة.

كما أن انتشار الفيديو عالمياً أضر بصورة العراق الخارجية حيث بدا البلد كأنه لا يزال يعاني من مشكلة السيادة المفقودة أمام الدول الجارة. في الوقت نفسه فتح الترند الباب أمام نقاش أوسع حول ضرورة إصلاح المنظومة السياسية وإنهاء المحاصصة وتعزيز صلاحيات رئيس الوزراء في اختيار الوزراء بناءً على الكفاءة لا الولاءات الحزبية.

ويأمل الكثير من المعلقين أن يتحول هذا الحادث إلى نقطة تحول تدفع الزيدي نحو تعديل وزاري يشمل وزارات سيادية مثل النقل والداخلية والدفاع ليتمكن من تنفيذ برنامجه الحكومي دون عقبات داخلية.

غير أن آخرين يشككون في قدرة الزيدي على مواجهة التحالفات القوية داخل الإطار معتبرين أن الموقف مجرد مسرحية إعلامية لن تغير الواقع على الأرض.

بشكل عام أصبح ترند "ليش ما وقّعت" مرآة تعكس حالة الرأي العام العراقي اليوم؛ فهو مزيج من الغضب والأمل والإحباط الشديد من أداء الحكومات المتعاقبة مع رغبة ملحة في قيادة قادرة على فرض السيادة الوطنية وتحقيق التنمية الحقيقية.

جدل يتجاوز مجرد موقف دبلوماسي

الهاكا المغربية تصدر دليلا شاملا يعزز التعددية السياسية في الإعلام السمعي البصري

الرباط - أصدرت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا) دليلاً شاملاً يهدف إلى توضيح مبادئ وقواعد وآليات تنظيم التعبير السياسي التعددي في وسائل الإعلام السمعية والبصرية.

ويأتي هذا الدليل المعنون بـ"دليل الهاكا لفهم التعددية في التعبير السياسي عبر الإذاعة والتلفزيون" في توقيت استراتيجي، يسبق الانتخابات التشريعية العامة المقررة في 23 سبتمبر 2026، ويستهدف تعزيز نزاهة النقاش العمومي وحماية الديمقراطية من مخاطر التضليل.

ويُقدَّم الدليل بأسلوب مبسط وسهل الفهم، موجهاً للمتعهدين الإعلاميين والأحزاب السياسية والجمهور على حد سواء. ويتناول الأسس الدستورية والقانونية لضمان التعددية، مع التركيز على الكيفيات العملية لتطبيقها سواء خلال الفترات الانتخابية أو خارجها. ويشمل تفاصيل حول مدة الفترة الانتخابية، وتوزيع الزمن الإعلامي بين الأحزاب، وقواعد البرامج الانتخابية الرسمية، وآليات الرصد التي تعتمدها الهيئة طوال العملية الانتخابية.

ويعد الدليل استكمالا للقرار المعياري رقم 50 – 26 الصادر عن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري في 16 يونيو 2026. يحدد هذا القرار فترة انتخابية مدتها 39 يوماً، تبدأ في 15 أغسطس وتنتهي في 22 سبتمبر 2026، مقسمة إلى مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية (26 يوما) والحملة الرسمية (13 يوما).

كما يفرض ضوابط صارمة لمكافحة الأخبار الزائفة والمضامين المولدة بالذكاء الاصطناعي، مع منع التواصل الانتخابي المقنّع وحظر ظهور الصحفيين والمنشطين المرشحين أو المعلنين عن دعمهم لأي حزب أو مرشح.

وتعكس مبادرة الهاكا التزام المغرب بتعزيز الديمقراطية التشاركية، خاصة مع اقتراب استحقاقات انتخابية مهمة.

وتُعد الهيئة، بموجب الدستور، الضامن الرئيسي لحرية التعبير والتعددية في الفضاء السمعي البصري.

ويأتي الدليل كأداة عملية تساعد على تجاوز التحديات المستجدة، مثل انتشار المعلومات المضللة والاستخدامات الخادعة للتقنيات الحديثة، التي قد تهدد نزاهة الاقتراع.

ويُبرز الدليل أهمية التوازن بين حرية الإعلام والمسؤولية الاجتماعية، من خلال آليات توزيع الزمن الإعلامي العادل بين الأحزاب حسب تمثيليتها البرلمانية، مع مراعاة تمثيل المعارضة والأحزاب غير الممثلة. كما يشدد على ضرورة احترام التنوع اللغوي والثقافي، وتعزيز حضور المرأة والشباب والمغاربة المقيمين بالخارج وذوي الاحتياجات الخاصة في البرامج الانتخابية.

ويأتي هذا الإصدار في وقت يشهد فيه الإعلام المغربي تحولات رقمية سريعة، حيث أصبحت المنصات الجديدة مصدراً رئيسياً للمعلومات. وبالتالي، يساهم الدليل في ملء الفراغ التنظيمي وتوحيد الممارسات بين مختلف المتدخلين، مما يعزز الثقة في العملية الانتخابية ويحمي النقاش العمومي من التأثيرات الخارجية أو الداخلية المغرضة.

كما يمثل إصدار الدليل خطوة إيجابية نحو مهننة أكبر للإعلام السمعي البصري، لكنه يواجه تحديات عملية في التنفيذ. فالفارق بين النصوص التنظيمية والتطبيق الميداني يظل قائماً في بعض الحالات، خاصة مع الضغوط السياسية أو الاقتصادية التي قد تؤثر على استقلالية بعض الوسائل. كما أن مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي تتطلب يقظة مستمرة وتعاوناً بين الهيئة والمتعهدين.

يشكل دليل الهاكا أداة حيوية لتعزيز التعددية السياسية، ويؤكد دور الهيئة كحارس للديمقراطية في الفضاء الإعلامي.

تعزيز للديمقراطية التشاركية

أزمة طائفية مقنّعة بثوب المهنية والمالية تضرب تلفزيون لبنان

بيروت - شهدت أروقة الإعلام الرسمي اللبناني هزة عنيفة في الأيام الأخيرة، تمثلت في خروج الخلافات العميقة داخل مجلس إدارة تلفزيون لبنان إلى العلن، بعد تقديم عضوين بارزين استقالتيهما خلال أيام قليلة، وهما الإعلامية جنان ملاط والصحافي محمد نمر.

ويأتي هذا التفكك المتسارع بعد مرور نحو عام واحد فقط على تعيين المجلس الحالي برئاسة أليسار نداف جعجع، ليثير علامات استفهام كبرى حول مستقبل التلفزيون الرسمي وقدرته على الصمود أمام الأزمات المتراكمة.

وبدأت بوادر الأزمة مع تقديم المنتجة جنان ملاط استقالتها، تلتها استقالة الصحافي محمد نمر الذي أعلنها رسمياً موجهاً الشكر إلى رئيس الحكومة نواف سلام ووزير الإعلام بول مرقص.

وكتب نمر عبر حسابه على منصة إكس "يبقى تلفزيون لبنان مؤسسة وطنية عريقة، تجاوزت الأشخاص وستبقى بعدهم، بفضل موظفيها والعاملين فيها الذين حافظوا على استمراريتها في أصعب الظروف".

أما جنان ملاط فقد وجهت في كتاب استقالتها انتقادات حادة طالت الواقع المالي والتقني المتردي، وآلية عمل الموظفين.

لم تكن الاستقالات مجرد قرارات إدارية هادئة، بل ترافقت مع سجال علني على وسائل التواصل الاجتماعي. وردت رئيسة المجلس أليسار نداف جعجع بإشارات إلى "الحسابات الطائفية الضيقة والمصالح الفئوية والزبائنية" التي تعيق العمل الإصلاحي.

أما محمد نمر فقد رد بطريقة غير مباشرة معتبراً أن "خطاب الإصلاح يفقد صدقيته عندما يناقضه السلوك".

ويعود تأسيس تلفزيون لبنان إلى عام 1959، وكان يُعتبر في فترات ازدهاره منبراً وطنياً جامعاً يعكس تنوع لبنان الطائفي والثقافي. لكنه عانى على مر العقود من تدخلات سياسية مباشرة، ومن الفراغ الإداري الطويل الذي استمر منذ عام 1999 حتى تعيين المجلس الحالي في يوليو 2025.

وجاء التعيين آنذاك كبادرة أمل في إصلاح المؤسسة بعد عقود من الشغور، حيث عُيّنت أليسار نداف جعجع، وهي أكاديمية وباحثة متخصصة في الأدب الفرنسي ولها خبرة في أرشيف التلفزيون، رئيسة للمجلس ومديرة عامة، إلى جانب أعضاء من خلفيات متنوعة.

> **أزمة تلفزيون لبنان تعكس صورة عن لبنان نفسه: مؤسسة غنية بالإمكانات، لكنها أسيرة توازنات ومصالح متضاربة**

وكانت الآمال كبيرة في تحديث الشاشة الرسمية، لكن الواقع الاقتصادي القاسي الذي يعيشه لبنان منذ انفجار 2019، والأزمة المالية غير المسبوقة، سرعان ما أعادا المؤسسة إلى دوامة العجز.

ويفتقر التلفزيون إلى موازنة كافية، وتعاني تجهيزاته من التهالك، فيما يصطدم أي طموح تطويري بشح الموارد.

ورغم أن الخلافات تُلبس ثوباً مهنياً ومالياً، إلا أن مراقبين يرون فيها تجسيداً للانقسامات الطائفية والسياسية التي تتحكم في مصير المؤسسات العامة في لبنان.

ويعكس الصراع داخل المجلس صراع رؤى بين فريق يطالب بنقلة نوعية جذرية وآخر يدافع عن إنجازات تدريجية في ظل الظروف الصعبة.

وتتحدث رئيسة المجلس عن إنجازات مثل تأمين أستوديوهات جديدة عبر هبات دولية، وإقرار الحد الأدنى للأجور، ورقمنة الأرشيف، لكن المنتقدين يرون أن هذه الخطوات لا ترقى إلى مستوى الطموحات.

وفي لبنان، لا يمكن فصل أي تعيين إداري عن المحاصصة الطائفية. حتى لو أعلن عن اختيار الكفاءات، فإن التوازنات السياسية والمذهبية تظل حاضرة بقوة.

ويتحول تلفزيون لبنان، الذي يفترض أن يكون مرآة للوطن، إلى ساحة لتصفية حسابات فئوية، حيث يصبح الحديث عن "الإصلاح" أداة لتبرير الجمود أو للهجوم على الخصوم.

الإصلاح أبرز الغائبين

العرب
الخميس 2026/07/30
السنة 49 العدد 13874

هكذا بنى الملك محمد السادس نهضة المغرب الاقتصادية

طارق البوزيدي
باحث مغربي مهتم بالشؤون السياسية والأمنية

قدّر البنك الدولي، في تقرير أصدره بتاريخ 23 يوليو/تموز 2026، أن الاقتصاد المغربي حقق خلال سنة 2025 نموًا حقيقيًا قدره 4.9 في المئة، وهو أعلى معدل يسجله خلال عقد. وربط التقرير هذه النتيجة بقوة الاستثمار العمومي المرتبط بالأوراش الكبرى والاستعدادات لكأس العالم 2030، إلى جانب بداية تعافي النشاط الزراعي. ويكتسب هذا الأداء دلالته من كونه ثمرة مسار طويل قاده الملك محمد السادس لتحويل الاقتصاد إلى رافعة لبناء الدولة وتعزيز السيادة ورفع قدرة المملكة على المنافسة.

منذ بداية العهد الجديد، قامت الرؤية الملكية على تجهيز المغرب بالبنيات التي تسمح له باستثمار موقعه الجغرافي بدل الاكتفاء بامتلاكه. وأصبح ميناء طنجة المتوسط التعبير الأبرز عن هذا الاختيار، بعدما تحول من مشروع مينائي إلى منظومة لوجستية وصناعية مرتبطة بأكثر طرق التجارة البحرية نشاطًا. وفي سنة 2025 عالج المركب 11.1 مليون حاوية ونحو 161 مليون طن من البضائع، مؤكّدًا موقعه في صدارة موانئ أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

ولم يتوقف الأثر عند حركة السفن. فقد استقطبت المنصة الصناعية لطنجة المتوسط ومدينة محمد السادس طنجة تيك استثمارات خاصة جديدة بقيمة 17.13 مليار درهم خلال سنة 2025، ووفرت 15 ألفًا و658 منصب شغل جديدًا. وتضم مناطق الأنشطة المرتبطة بالمجموعة أكثر من 1500 شركة، توفر في مجموعها نحو 145 ألف وظيفة في السيارات والطيران والإلكترونيات والنسيج والصناعات الغذائية والخدمات اللوجستية.

وتكامل هذا المشروع مع شبكة الطرق السيارة والمطارات والموانئ والسكك الحديدية، ومع إطلاق أول قطار فائق السرعة في أفريقيا ثم تمديد خطه من القنيطرة إلى مراكش على مسافة 430 كيلومترا. ولم تعد البنية التحتية مجرد تجهيز للنقل، بل أصبحت وسيلة لتوحيد السوق الوطنية وتقريب مناطق الإنتاج من منافذ التصدير ورفع جاذبية المدن أمام الاستثمار والسياحة.

وامتد المنطق نفسه إلى الأقاليم الجنوبية عبر الطريق السريع تيزنيت – الداخلة ومشروع ميناء الداخلة الأطلسي الجاري إنجازه. وتكشف هذه الأوراش أن التنمية في الرؤية الملكية ترتبط بالسيادة وبإعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية للمملكة، من خلال تحويل الجنوب إلى قطب للاستثمار والطاقة والخدمات وبوابة أطلسية نحو غرب أفريقيا ودول الساحل.

نهضة المغرب الاقتصادية بقيادة محمد السادس جسّدت رؤية استراتيجية جمعت البنية التحتية الحديثة بالصناعة المتنوعة، وحولت الموقع الجغرافي إلى قيمة مضافة تعزز السيادة الوطنية

وبعد مرحلة تجهيز المجال، انتقل المغرب إلى بناء قاعدة صناعية أكثر تنوعًا وقدرة على التصدير. ووفق أحدث بارومتر رسمي متاح للصناعة، الخاص بنتائج سنة 2024 والمنشور في أكتوبر/تشرين الأول 2025، بلغ رقم معاملات القطاع 898 مليار درهم، وقيمته المضافة 240 مليار درهم، فيما وصل الاستثمار الصناعي إلى 90 مليار درهم. وتجاوز التشغيل الصناعي مليون وظيفة، بعد إحداث 42 ألفًا و714 منصب شغل صافٍ خلال سنة واحدة.

وأكدت الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لسنة 2025 استمرار هذا التحول. فقد بلغت صادرات السلع 469.1 مليار درهم، بزيادة 2.8 في المئة، بينما ارتفعت صادرات الطيران بنسبة 10 في المئة إلى 29.1 مليار درهم. وحافظ قطاع السيارات على موقعه كأكبر قطاع صناعي مصدر بعائدات بلغت 154.5 مليار درهم، رغم تراجع ظرفي بنسبة 2 في المئة، مع استمرار نمو صادرات الأسلاك ومكونات المقصورات والمقاعد.

ويقدم مشروع "سافران" في النواصر دليلًا على انتقال الصناعة المغربية إلى حلقات أعلى من سلسلة القيمة. فالمركب الجديد يضم مصنعًا لتجميع واختبار محركات "LEAP – 1A" وآخر لصيانتها وإصلاحها، باستثمار يبلغ 2.1 مليار درهم. وسيجعل المغرب ثاني موقع عالمي لإنتاج هذا المحرك، بطاقة تصل إلى 350 محركًا سنويًا، مع توفير 300 وظيفة عالية التأهيل في أفق 2029.

وتظهر جاذبية النموذج كذلك في ارتفاع إيرادات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 56.1 مليار درهم خلال 2025، بزيادة 28 في المئة، بينما ارتفع صافي تدفقاتها بأكثر من 74 في المئة. كما بلغت عائدات السفر 138.1 مليار درهم، وارتفعت صادرات الخدمات إلى 315 مليار درهم، بما يعكس توسع الاقتصاد المغربي خارج القطاعات التقليدية.

ومع توالي الجفاف واضطراب أسواق الطاقة، وسّع الملك محمد السادس مفهوم النهضة الاقتصادية ليشمل الأمن الاستراتيجي. وبلغت القدرة السنوية الحالية لتحلية مياه البحر نحو 420 مليون متر مكعب، مع هدف رفعها إلى 1.7 مليار متر مكعب. وفي الطاقة، تجاوزت حصة المصادر المتجددة 45 في المئة من القدرة الكهربائية المركبة، في اتجاه تخطي 52 في المئة بحلول 2030.

ويتقدم "عرض المغرب" للهيدروجين الأخضر باعتباره امتدادًا لهذا المسار. فقد جرى اختيار خمسة مستثمرين وتحالفات لتطوير ستة مشاريع بكلفة متوقعة تبلغ 319 مليار درهم في الجهات الجنوبية الثلاث، إضافة إلى مشروعين شملاهما اتفاقان سابقان في أكتوبر/تشرين الأول 2024. ويربط هذا التوجه الطاقة بالصناعة وتحلية المياه والموانئ وتكوين أقطاب إنتاجية جديدة.

ولم تنفصل هذه النهضة عن البعد الاجتماعي. فالتوسع الاقتصادي وفّر قاعدة أوسع لتمويل الحماية الاجتماعية وتعميم التأمين الصحي ودعم الأسر، كما أعاد توجيه الاستثمار العمومي نحو المدن المتوسطة والمجالات القروية والمناطق التي ظلت بعيدة عن مراكز الإنتاج. وتقوم الرؤية الملكية في جوهرها على أن قوة الاقتصاد لا تُقاس بالموانئ والمصانع وحدها، وإنما بقدرته على تحسين الخدمات، وتوسيع الطبقة الوسطى، وفتح مسارات جديدة أمام الشباب، وتقليص الفوارق بين جهات المملكة. وهو ما يجعل التشغيل وجودة التعليم والتكوين المهني في قلب استدامة هذا الصعود.

كما أصبحت النهضة الاقتصادية أداة للسياسة الخارجية. فالمبادرة الملكية لتمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، ومشروع أنبوب الغاز الأفريقي الأطلسي، يستندان إلى موانئ وممرات وتجربة استثمارية تمنح الشراكة المغربية مضمونًا عمليًا. وتسرّع الاستعدادات لكأس العالم 2030، إلى جانب استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" تحديث النقل والمدن والإدارة والبنية التكنولوجية.

وتتمثل المرحلة المقبلة في توسيع فرص الشغل، ورفع إنتاجية المقاولات، وملاءمة التكوين مع حاجات الصناعة، وتحويل النمو إلى عدالة مجالية واجتماعية أوسع. أما المنجز المركزي، فهو أن الملك محمد السادس بنى خلال سبعة وعشرين عامًا قدرة وطنية على التخطيط والتنفيذ وجذب الاستثمار، ونقل المغرب من بلد يستفيد من موقعه إلى دولة تصنع قيمة هذا الموقع وتوظف الاقتصاد لبناء القوة والسيادة والمكانة.

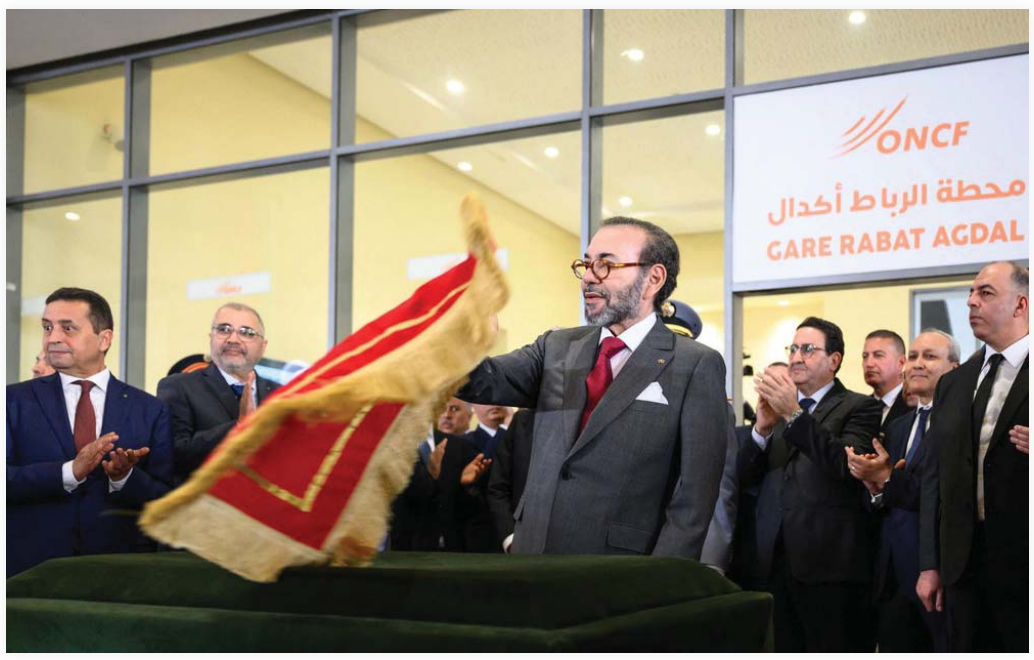

توظيف الاقتصاد لبناء القوة والسيادة والمكانة

من فَشَلَ في إنقاذ ليبيا... لماذا يعود باسم الحل؟

عمر الليبو
باحث ليبي

في ليبيا، لا يغادر الفشل المشهد؛ بل يعود كل مرة بوجهٍ جديد، واسم جديد، ووعد جديد. وكلما طُرحت مبادرة للخروج من الأزمة، يفرض السؤال نفسه بإلحاح: لماذا يُطلب من الليبيين أن يمنحوا فرصة جديدة لمن امتلكوا السلطة سابقًا ولم ينجحوا في إنقاذ البلاد؟

ليست المشكلة في الدعوة إلى توحيد السلطة أو إنهاء الانقسام أو الوصول إلى انتخابات حقيقية، فهذه أهداف يتفق عليها الجميع. المشكلة أن يتحول الحل إلى بوابة لعودة من أخفقوا في إدارة الدولة، وكأن الذاكرة الوطنية لا تتسع لكل ما حدث في الكهرباء والمال العام والأمن والانتخابات.

من وعد؟ ومن حكم؟ ومن كانت بيده السلطة؟ ومن يتحمل مسؤولية الإخفاق؟ هذه ليست أسئلة موجهة ضد الشرق أو الغرب أو الجنوب، بل ضد عقلية سياسية واحدة تقوم على إعادة تدوير الفشل وتقديمه في كل مرة على أنه مشروع إنقاذ جديد. ولعل ملف الكهرباء يقدم المثال الأكثر وضوحًا.

فالكهرباء في ليبيا ليست مجرد خدمة عامة، بل مرآة لحالة الدولة نفسها. وعندما تنقطع باستمرار، فإنها تكشف أزمة حكم وإدارة قبل أن تكشف أزمة إنتاج. وفي اجتماع زليتن الأخير، تحدث رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة عن فشل إدارة الشركة العامة للكهرباء وعن الفساد وعودة الأزمة، وكأن الحكومة تقف خارج دائرة المسؤولية.

غير أن الواقع القانوني يقول غير ذلك. فقرار مجلس الوزراء رقم 760 لسنة 2021 أعاد تشكيل الجمعية العمومية للشركة العامة للكهرباء، وجعل رئيس مجلس الوزراء رئيسًا لها. صحيح أنه لا يدير التفاصيل الفنية، لكنه يتحمل المسؤولية السياسية والرقابية العليا. ومن ثم لا يكفي أن ينتقد الإدارة التنفيذية، بل يصبح مطالبًا بالإجابة عن سؤال بديهي: من راقب؟ ومن حاسب؟ ولماذا استمرت الأزمة رغم الوعود المتكررة؟

ولا يتعلق الأمر بالدفاع عن إدارة الشركة، فهي بدورها مطالبة بالمساءلة، لكن المعيار يجب أن يكون واحدًا؛ فلا يجوز تحميل المدير التنفيذي وحده مسؤولية الإخفاق وإعفاء السلطة السياسية التي كانت تمتلك صلاحيات الإشراف والتوجيه.

كما أن التحسن النسبي الذي شهدته الشبكة في السنوات الأولى لا يمكن نسبته بالكامل إلى الحكومة الحالية، لأن جزءًا من القدرات الإنتاجية التي دخلت الخدمة كان نتيجة مشاريع بدأت قبل توليها السلطة، في غرب طرابلس ومصراتة وطبرق. ومن ينسب لنفسه لحظات النجاح، عليه أيضًا أن يتحمل مسؤولية الفشل.

فالإنجاز الحقيقي لا يقاس بافتتاح محطة أو إعلان مشروع، بل ببناء منظومة قادرة على الاستمرار والصيانة ومواكبة الطلب المتزايد. وهنا تصبح الأرقام أكثر بلاغة من الخطابات.

فديوان المحاسبة أشار إلى أن تعاقدات الشركة العامة للكهرباء تجاوزت 16 مليار دينار خلال عام 2021 وحده، بينما تخطت العقود التراكمية بين عامي 2001 و2021 أكثر من 35 مليار دينار، ومع ذلك استمر تأجيل الصيانات واستمر العجز في الإنتاج وارتفاع الفواقد.

كما تظهر بيانات مصرف ليبيا المركزي استمرار الإنفاق الضخم على القطاع؛ إذ بلغت مخصصات الشركة نحو 11.7 مليار دينار عام 2023 بين ميزانية عادية واستثنائية، ونحو 7.4 مليار دينار عام 2024، إضافة إلى أكثر من 4.3 مليار دينار خلال عام 2025.

هذه الأرقام لا تعني أن جميع الأموال ذهبت إلى إنشاء محطات جديدة، فهناك نفقات تشغيل وصيانة ورواتب ووقود. لكنها تطرح سؤالًا مشروعًا: ما الذي تحوّل منها فعلًا إلى قدرة إنتاجية مستقرة؟ ولماذا بقيت الأزمة تتكرر كل صيف وكل شتاء رغم هذا الإنفاق؟

وتزداد الصورة غموضًا مع تداول أرقام أكبر من قبل شخصيات سياسية وبرلمانية. فقد تحدث عضو في مجلس النواب عن إنفاق يقارب 90 مليار دينار، بينما قدّر آخرون الإنفاق منذ عام 2021 بأكثر من 100 مليار دينار، يرتفع إلى أكثر من 200 مليار إذا أضيفت تكاليف الوقود والمبادلات النفطية.

قد لا تمثل هذه الأرقام حقائق رقابية نهائية، لكنها تكشف الحاجة إلى الشفافية. فالمطلوب ليس الدخول في جدل حول ما إذا كان الرقم 90 أو 100 أو 200 مليار، بل إصدار كشف رسمي موحد يوضح حجم الإنفاق الحقيقي، وما خُصص للمشروعات، وما أُنفق على التشغيل والوقود، وما الذي أُنجز بالفعل على أرض الواقع.

فالقضية لم تعد قضية كهرباء فقط، بل قضية مساءلة سياسية. وإذا كانت السلطة التي أخفقت بالأمس تطلب اليوم فرصة جديدة باسم الحل، فمن حق الليبيين أن يسألوا أولًا: لماذا لم تنجح حين كانت تمتلك السلطة الكاملة؟ ومن دون إجابة واضحة عن هذا السؤال، سيظل الخوف قائمًا من أن يتحول كل مشروع إنقاذ جديد إلى مجرد فصل آخر في إعادة إنتاج الأزمة نفسها.

تقدم التجارب الإقليمية معيارًا واضحًا لقياس كفاءة الإنفاق في قطاع الكهرباء. فقد أنجزت مصر، بالشراكة مع شركة سيمنس، ثلاث محطات عملاقة أضافت نحو 14.4 غيغاواط إلى الشبكة الوطنية بكلفة قاربت 6 مليارات يورو. ووفق هذا المعيار، فإن توفير قدرة إضافية تتراوح بين 3 و4 غيغاواط في ليبيا كان سيكلف، حتى مع احتساب ظروف الانقسام والتحديات الأمنية، ما بين 2 و4 مليارات دولار.

وهنا يبرز السؤال الذي لا يمكن تجاوزه: إذا كانت التصريحات المتداولة تتحدث عن إنفاق عشرات المليارات على قطاع الكهرباء، فلماذا بقيت ليبيا عاجزة عن تأمين هذا الهامش الآمن من الإنتاج؟ ففي عام 2023 بلغت القدرة التشغيلية نحو 8.2 غيغاواط، بينما تجاوز الطلب في أوقات الذروة 9 غيغاواط، ومع الأعطال ونقص الوقود تتراجع القدرة المتاحة لتعود البلاد إلى دوامة طرح الأحمال كل صيف وكل شتاء.

من امتلك الفرصة وأخفق لا ينبغي أن يعود إلى الليبيين بوصفه الحل فالدول لا تتقدم بإعادة تدوير الفشل بل بتجديد الثقة على أساس الكفاءة والمسؤولية والمحاسبة

المشكلة ليست في حجم الأرقام وحدها، بل في غياب الوضوح. المطلوب ليس تضخيم الإنفاق أو التقليل منه، وإنما نشر كشف رسمي يجيب عن أسئلة بسيطة: كم صُرف فعلًا؟ وكم ميغاواط أُضيفت إلى الشبكة؟ وما حجم الإنفاق على التشغيل والصيانة والوقود مقارنة بالمشروعات الجديدة؟ فبقاء الليبيين بين أرقام رسمية مجتزأة وتصريحات سياسية متضاربة يعكس أزمة أعمق من أزمة الكهرباء نفسها، وهي أزمة الشفافية.

غير أن الإنصاف يقتضي ألا تتوقف المحاسبة عند طرابلس وحدها. فإذا كانت حكومة الوحدة الوطنية تُسأل عن وعودها، فإن السلطات في الشرق مطالبة بالإجابة أيضًا عن وعود الاستقرار والإدارة الرشيدة. فمنذ سنوات ترفع المؤسسات التنفيذية هناك شعار التنظيم والسيطرة، لكنها لم تقدم للرأي العام كشفًا واضحًا بحجم الإنفاق على قطاع الكهرباء، ولا نتائج العقود المبرمة، ولا أسباب استمرار الأعطال.

وقد أثبتت الوقائع أن الأزمة ليست حكرًا على غرب البلاد. ففي مايو 2025 شهدت مدن الشرق انقطاعًا واسعًا للتيار بعد خروج محطات عن الخدمة، وتكررت خلال عام 2026 أعطال في طبرق وشمال بنغازي مع الحديث عن نقص الوقود وصعوبات تشغيل الشبكة. وهذا يؤكد أن الخلل بنيوي، ويتجاوز الحكومات والأقاليم إلى طريقة إدارة الدولة نفسها.

والأمر ذاته ينطبق على ملف الأمن. فمن يرفع شعار الاستقرار والسيطرة لا يُحاسب على الشعارات، بل على النتائج. وقد أظهرت الأحداث المتكررة في الجنوب، من التوترات الحدودية إلى الاشتباكات قرب الحدود مع النيجر، أن الحديث عن السيطرة الكاملة لا ينسجم دائمًا مع الواقع. فالأمن الحقيقي لا يقاس بعدد البيانات العسكرية، بل بقدرة الدولة على حماية المواطنين وتأمين الحدود وفرض سيادة القانون.

كما أن تركّز السلطة داخل دوائر ضيقة أو عائلات أو مراكز نفوذ يعيد إنتاج المشكلة ذاتها. فالليبيون لم يرفضوا حكم الفرد عام 2011 ليجدوا أنفسهم أمام نماذج مشابهة بأسماء مختلفة. الدولة لا تُبنى حين تختفي المؤسسات خلف الأشخاص، ولا حين تُستبدل المحاسبة بالولاء.

لقد أصبح الفشل في ليبيا منظومة متكاملة، تشترك فيها حكومات ومؤسسات ومراكز نفوذ ومصالح مالية وتحالفات خارجية، أكثر مما هو مسؤولية طرف واحد. ولذلك فإن توحيد السلطة السياسية يجب ألا يكون مجرد جمع لهذه الأطراف تحت سقف واحد، بل بداية لإنهاء أسلوب إدارة المرحلة الانتقالية الذي سمح بإعادة تدوير الأزمات.

ليبيا لا تحتاج إلى سلطة موحدة بالاسم فقط، بل إلى سلطة محددة المهمة والمدة، خاضعة للرقابة والمساءلة، يكون هدفها توحيد المؤسسات، وحماية المال العام، وتهيئة الانتخابات، ووضع السلاح تحت سلطة الدولة المدنية.

ولهذا، فإن القاعدة التي يجب أن تحكم المرحلة المقبلة بسيطة وعادلة: من امتلك الفرصة وأخفق، لا ينبغي أن يعود إلى الليبيين بوصفه الحل. فالدول لا تتقدم بإعادة تدوير الفشل، بل بتجديد الثقة على أساس الكفاءة والمسؤولية والمحاسبة.

فصل آخر في إعادة إنتاج الأزمة نفسها

الفساد في العراق... معركة شرعية الدولة وثقة المواطن

محمد حسن الساعدي
كاتب عراقي

يُعدّ الفساد في العراق ظاهرة مركبة ومعقدة، تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ عقود، حتى باتت واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، فبعد عام 2003 ومع انهيار مؤسسات الدولة المركزية، وجد العراق نفسه أمام فراغ إداري وأمني فتح الباب واسعاً أمام شبكات الفساد لتتمدد داخل أجهزة الحكم، مستفيدة من ضعف الرقابة وتعدد مراكز القوى، وبالتالي فإن هذا الواقع جعل الفساد ليس مجرد سلوك فردي أو حالات معزولة، بل منظومة متكاملة لها أدواتها وأذرعها داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

الفساد في العراق يتجلى في صور متعددة، من الرشوة والمحسوبية إلى نهب المال العام وتزوير العقود الحكومية، وصولاً إلى التلاعب في المشاريع الاستثمارية الكبرى، وقد ساهمت المحاصصة السياسية في تكريس هذه الظاهرة، إذ تحولت الوزارات والهيئات إلى حصص للأحزاب، تُدار وفق الولاءات الحزبية والطائفية أكثر مما تُدار وفق معايير الكفاءة والنزاهة، مما جعل هذا النظام من مكافحة الفساد مهمة شبه مستحيلة، لأن من يفترض بهم محاربته هم في كثير من الأحيان جزء من بنيته.

انعكاسات الفساد على المجتمع العراقي خطيرة للغاية، فهو يضعف ثقة المواطن بالدولة ويجعل مؤسساتها عاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى أنه يعرقل التنمية الاقتصادية، إذ تُهدر مليارات الدولارات في مشاريع وهمية أو عقود غير شفافة، بينما يبقى المواطن يعاني من نقص الكهرباء والمياه والبنى التحتية، بالاضافة إلى أن تفشي الفساد يعزز الفوارق الاجتماعية، حيث تتكدس الثروات في أيدي قلة مرتبطة بمراكز النفوذ، فيما تتسع دائرة الفقر والبطالة بين عامة الناس.

> رغم كل التحديات فإن مكافحة الفساد في العراق ليست مستحيلة لكنها تتطلب إرادة سياسية حقيقية وإصلاحات جذرية، ومن أبرز هذه الإصلاحات تعزيز استقلالية القضاء

من الناحية السياسية، يُعتبر الفساد أحد أبرز أسباب هشاشة النظام الديمقراطي في العراق فحين تُشترى الأصوات وتُزوّر الانتخابات أو تُستغل الموارد العامة في الحملات السياسية، يصبح التداول السلمي للسلطة مجرد واجهة شكلية تخفي وراءها صفقات ومساومات، ما يجعل هذا الواقع يضعف شرعية المؤسسات المنتخبة ويزيد من حالة الإحباط الشعبي، وهو ما يفسر موجات الاحتجاجات المتكررة التي يشهدها العراق منذ سنوات، حيث يرفع المتظاهرون شعار مكافحة الفساد كأحد المطالب المركزية.

المجتمع الدولي بدوره لم يغفل هذه الظاهرة، فقد أدرج العراق في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد العالمية، وهو ما انعكس سلباً على صورته أمام المستثمرين والشركات الأجنبية، لأن غياب الشفافية وسيادة الفساد يجعلان البيئة الاستثمارية طاردة، ويحدّان من فرص العراق في استقطاب رؤوس الأموال التي يحتاجها لإعادة بناء اقتصاده. كما أن استمرار الفساد يضعف قدرة الدولة على الاستفادة من مواردها الطبيعية، وعلى رأسها النفط، الذي يُفترض أن يكون رافعة للتنمية لا مصدراً للنهب.

رغم كل هذه التحديات، فإن مكافحة الفساد في العراق ليست مستحيلة، لكنها تتطلب إرادة سياسية حقيقية وإصلاحات جذرية ومن أبرز هذه الإصلاحات تعزيز استقلالية القضاء وتفعيل دور الهيئات الرقابية، إلى جانب إعادة هيكلة النظام الإداري بما يقلل من فرص المحسوبية والرشوة. كما أن إشراك المجتمع المدني والإعلام في فضح قضايا الفساد يمثل عاملاً مهماً في خلق ضغط شعبي مستمر على الطبقة السياسية ولا يمكن إغفال دور التربية والتعليم في بناء ثقافة جديدة ترفض الفساد وتؤمن بقيم النزاهة والشفافية.

يبقى الفساد في العراق ظاهرة معقدة تتغذى من ضعف الدولة والانقسامات السياسية والاجتماعية، لكنه أيضاً إحدى أبرز العقبات أمام بناء عراق مستقر ومزدهر، كما أن مواجهة هذه الظاهرة ليست مجرد خيار سياسي، بل ضرورة وجودية لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، حيث لا يمكن لأي مشروع إصلاحي أو اقتصادي أن ينجح ما لم يُكسر هذا الطوق الذي يفرضه الفساد على مؤسسات الدولة والمجتمع.

ظاهرة معقدة تتغذى من ضعف الدولة

الاستيطان رسالة ضد قيام الدولة الفلسطينية

المشهد الميداني يعيد إنتاج نفسه

فاضل المناصفة
كاتب فلسطيني

في كل مرة تعلن فيها إسرائيل عن مصادرة مئات الدونمات من الأراضي الفلسطينية، أو تقر إنشاء بؤر استيطانية جديدة، أو تهدم منازل في الضفة الغربية والقدس الشرقية، يتكرر الخبر، وتتكرر معه ردود الفعل. لكن القضية لم تعد تتعلق بعدد الدونمات المصادرة أو المنازل المهدمة، بقدر ما تتعلق بأن هذه الأحداث لم تعد استثناءً، بل أصبحت جزءًا من سياسة مستمرة تعيد رسم المشهد على الأرض عامًا بعد عام.

فالاستيلاء مؤخرًا على نحو 500 دونم من الأراضي الفلسطينية، وإقامة ثماني بؤر استيطانية جديدة، إلى جانب استمرار هدم المنازل والمنشآت في نعلين وعرابة وسلوان وبيت حنينا وجبل المكبر، ليست وقائع منفصلة، وإنما حلقة جديدة في مسار بدأ منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، وتواصل بأشكال مختلفة حتى اليوم.

عندما وُقّع اتفاق أوسلو، كان يُنظر إلى تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج) باعتباره ترتيبًا انتقاليًا يقود في نهاية المطاف إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة. لكن السنوات مضت، وتحول المؤقت إلى واقع دائم. فالمنطقة (ج) التي تمثل نحو 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية، بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وأصبحت المجال الأوسع للتوسع الاستيطاني، في وقت تراجعت فيه قدرة الفلسطينيين على البناء أو الاستثمار، بل وحتى البقاء في أجزاء واسعة منها.

وهنا تظهر المفارقة بوضوح. فلا يزال المجتمع الدولي يتمسك، من حيث المبدأ، بحل الدولتين باعتباره الإطار الأكثر واقعية لإنهاء الصراع، بينما تتغير الأرض التي يفترض أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية باستمرار. فقيام الدول لا يعتمد على الاعتراف السياسي وحده، بل يحتاج أيضًا إلى مساحة جغرافية متصلة وقابلة للحياة. وكلما اتسعت المستوطنات، وازدادت الطرق الالتفافية والمناطق العسكرية، أصبحت هذه المساحة أكثر تجزئة، وأصبح تحقيق هذا التصور أكثر تعقيدًا.

> الاستيطان في الضفة الغربية لم يعد مجرد انتهاك عابر بل سياسة ممنهجة تعيد رسم الجغرافيا وتضعف إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة والاستمرار

وتقول إسرائيل إن سياساتها في الضفة الغربية تستند إلى اعتبارات أمنية وقانونية، في حين ترى الأمم المتحدة ومعظم دول العالم أن المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة منذ عام 1967 تخالف القانون الدولي. وبين هذين الموقفين، تستمر الوقائع على الأرض في فرض إيقاعها بعيدًا عن الجدل السياسي والقانوني.

وربما تكمن المشكلة الأهم في عامل الزمن. فكل توسع استيطاني جديد يضيف واقعًا يصعب التراجع عنه لاحقًا. وعندما تُستأنف أي مفاوضات مستقبلية، إن حدث ذلك، فلن تبدأ من الخرائط التي طُرحت في جولات التفاوض السابقة، وإنما من واقع مختلف تشكّل تدريجيًا خلال السنوات الماضية.

ومن هنا، لم يعد السؤال يقتصر على شرعية الاستيطان، بل أصبح يتعلق أيضًا بمدى قدرة أي تسوية سياسية مستقبلية على مواكبة هذه التحولات. فكلما تغيرت الوقائع على الأرض، ازدادت الفجوة بين التصورات السياسية وما يمكن تطبيقه عمليًا.

أما على المستوى الإنساني، فإن الفلسطيني الذي يرى أرضه تُصادر أو منزله يُهدم يفقد تدريجيًا ثقته بجدوى العملية السياسية، بينما يرى قطاع من الإسرائيليين أن استمرار التوسع الاستيطاني يعزز الوقائع التي يمكن البناء عليها مستقبلًا. وبين هذين التصورين، تتراجع الثقة المتبادلة، وتتسع مساحة الخطابات الأكثر تشددًا على حساب فرص التسوية.

كما أن المشهد الميداني يعيد إنتاج نفسه بصورة متكررة؛ فكل توسع استيطاني يزيد من الاحتقان، يعقبه تصاعد في التوتر والمواجهات، ثم مزيد من الإجراءات الأمنية، قبل أن تبدأ الدورة من جديد. وخلال عقود طويلة، لم تؤد هذه المعادلة إلى استقرار دائم، كما لم تُقرب أيًا من الطرفين من سلام مستدام.

وفي ظل هذا الواقع، يبدو أن الرهان الفلسطيني لم يعد يقتصر على مواجهة الاستيطان ميدانيًا، بل يمتد إلى الساحة القانونية والدبلوماسية. فتوثيق الانتهاكات، والاستفادة من قرارات الأمم المتحدة، واللجوء إلى الهيئات القضائية الدولية، وحشد الدعم الدولي، وتعزيز صمود الفلسطينيين في المناطق المهددة، أصبحت أدوات يراها كثيرون أكثر أهمية في مواجهة سياسة فرض الأمر الواقع.

قوة دولية في غزة... هل تملك فرصة للنجاح؟

عبدالباري فياض
كاتب وصحافي فلسطيني

تتزايد الطروحات الدبلوماسية حول مستقبل إدارة قطاع غزة مع استمرار الحرب وتواصل جهود الوسطاء للتوصل إلى اتفاق يوقف القتال ويفتح الباب أمام ترتيبات اليوم التالي. وفي هذا السياق، عاد إلى الواجهة مقترح نشر قوة دولية تتولى الإسهام في تثبيت الاستقرار خلال المرحلة الانتقالية. ورغم أن الفكرة تبدو، من الناحية النظرية، إحدى الأدوات الممكنة لمنع انهيار أي اتفاق مستقبلي، فإن نجاحها سيظل مرهونًا بطبيعة البيئة السياسية والأمنية التي ستعمل فيها، وبمدى قبول القوى الفاعلة في القطاع لدورها وحدود صلاحياتها.

ولا يأتي هذا النقاش بمعزل عن مسار المفاوضات الجارية، بل يمثل أحد أكثر ملفاتها تعقيدًا. فإلى جانب الخلافات المتعلقة بوقف العمليات العسكرية، لا تزال هناك تباينات بشأن مستقبل الوجود العسكري الإسرائيلي، وإدارة القطاع بعد الحرب، والجهة التي ستتولى المسؤولية الأمنية والمدنية خلال المرحلة المقبلة. ومن هنا، تبدو القوة الدولية جزءًا من نقاش أوسع حول شكل غزة بعد انتهاء الحرب، وليس مجرد إجراء أمني منفصل.

التجارب الدولية تشير إلى أن نجاح مثل هذه القوات لا يرتبط بحجمها أو تسليحها بقدر ارتباطه بوجود توافق سياسي يسبق انتشارها. فقد نجحت بعض قوات حفظ السلام عندما جاءت لتثبيت اتفاق قائم، بينما واجهت أخرى صعوبات كبيرة عندما طُلب منها العمل وسط نزاع لم تُحسم أسبابه السياسية بعد. وغزة، في وضعها الحالي، تبدو أقرب إلى النموذج الثاني، حيث لا تزال الملفات الأساسية محل خلاف، رغم ما تحقق من تقدم في بعض جولات التفاوض.

وهذا يطرح سؤالًا جوهريًا: هل ستدخل القوة الدولية إلى قطاع شهد تسوية سياسية مستقرة، أم إلى هدنة قابلة للانهيار في أي وقت؟ فالإجابة عن هذا السؤال ستحدد طبيعة مهمتها أكثر مما سيحدده عدد الجنود أو الدول المشاركة فيها.

ومن بين أكثر الملفات حساسية، يبرز موقف الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة حماس. ولا يبدو من الدقة افتراض أن موقف الحركة محسوم سلفًا، لأن طبيعة تعاملها مع أي قوة دولية ستعتمد على مضمون الاتفاق الذي ستأتي في إطاره، وعلى حدود المهام الموكلة إليها. فهناك فارق بين قوة تراقب تنفيذ وقف إطلاق النار، وتؤمن وصول المساعدات، وتدعم المؤسسات المدنية، وبين قوة تُمنح صلاحيات أمنية واسعة أو تُكلّف بفرض ترتيبات ميدانية تمس توازنات القوة داخل القطاع.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن اختزال المشهد في موقف حماس وحدها. فالقطاع يضم فصائل ومجموعات مسلحة تختلف في رؤيتها وحساباتها، كما أن سنوات الحرب أفرزت واقعًا ميدانيًا شديد التعقيد. لذلك، فإن أي قوة دولية ستحتاج إلى بيئة تسمح لها بالعمل، لا إلى مجرد قرار سياسي يجيز انتشارها. وحتى في حال التوصل إلى تفاهمات مع القوى الرئيسية، سيظل خطر الاحتكاكات قائمًا إذا لم تتوافر ضمانات كافية لضبط الوضع الميداني.

> الاستقرار في غزة لن يُقاس فقط بغياب إطلاق النار، فالقطاع يحتاج إلى إعادة إعمار واسعة واستعادة الخدمات الأساسية وعودة النشاط الاقتصادي

ولا تقل الحسابات الإسرائيلية تأثيرًا في فرص نجاح هذه الفكرة. فإسرائيل تنظر إلى الترتيبات الأمنية في غزة باعتبارها جزءًا من أمنها المباشر، وهو ما يجعلها حريصة على الاحتفاظ بهامش للتحرك العسكري إذا رأت أن الظروف تستدعي ذلك. لكن استمرار هذا الهامش قد يضع أي قوة دولية أمام معادلة معقدة؛ إذ سيكون مطلوبًا منها الحفاظ على الاستقرار في بيئة قد تشهد عمليات عسكرية أو توترات مفاجئة، وهو ما يحد من قدرتها على أداء دورها بالشكل المطلوب.

كما أن طبيعة التفويض الممنوح لهذه القوة ستكون عنصرًا حاسمًا في تحديد فرص نجاحها. فكلما اقتربت مهمتها من المراقبة وتنسيق الجهود الإنسانية، ازدادت فرص قبولها. أما إذا توسعت صلاحياتها لتشمل فرض الأمن أو التعامل المباشر مع الفصائل المسلحة، فإنها قد تتحول من عنصر مساعد إلى طرف جديد في معادلة الصراع، بما يحمله ذلك من مخاطر على أفرادها وعلى المهمة نفسها.

غير أن الاستقرار في غزة لن يقاس فقط بغياب إطلاق النار. فالقطاع يحتاج إلى إعادة إعمار واسعة، واستعادة الخدمات الأساسية، وعودة النشاط الاقتصادي، وهي ملفات لا يمكن لأي قوة دولية أن تنجزها بمفردها. كما أن نجاح المرحلة المقبلة سيظل مرتبطًا بوجود إدارة فلسطينية قادرة على إدارة الشؤون المدنية، والتعامل مع متطلبات إعادة البناء، لأن أي فراغ في هذا الجانب سيجعل الترتيبات الأمنية، مهما بدت متماسكة، معرضة للاهتزاز.

القوة الدولية خيار قد يساعد على تثبيت الاستقرار، لكنها ليست بديلًا عن التسوية السياسية. وإذا نجحت المفاوضات في الوصول إلى اتفاق واضح يحدد التزامات جميع الأطراف، فقد تصبح هذه القوة عاملًا مساعدًا في حماية الهدوء وتهيئة الظروف لإعادة الإعمار. أما إذا جاءت قبل معالجة القضايا السياسية والأمنية التي أنتجت الصراع، فإنها ستجد نفسها تعمل في بيئة لا تزال مفتوحة على احتمالات التصعيد، حيث يصبح نجاحها مرهونًا بقدرة الأطراف المختلفة على حماية الاتفاق بقدر ما هو مرهون بقدرات القوة الدولية نفسها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الخميس 2026/07/30
السنة 49 العدد 13874

لماذا نملُّ من قراءة بعض الروايات؟

الإيقاع والسحر الحلال وصفة روائية تفشل في تعليمها ورشات الكتابة

لا تنبع متعة الرواية من قوة فكرتها وحدها، ولا من جمال لغتها فحسب، بل من قدرة كاتبها على ضبط إيقاع السرد وصناعة الدهشة. وهنا تتقاطع أسئلة القراءة والكتابة للكشف عن السر الخفي الذي يجعل بعض الروايات آسرة، فيما يعجز بعضها الآخر عن الاحتفاظ بقارئها حتى النهاية.

على الكاتب أن يكون ساحرا

أحمد السماري
كاتب وروائي سعودي

ليس كلُّ ملل يصيب القارئ سببه ضعف الفكرة، ولا فقر اللغة، ولا بطء الأحداث. فكثيرٌ من الروايات تبدأ بفكرة مميزة، ولغة متينة، ومع ذلك يعجز القارئ عن إكمالها، بينما توجد روايات أخرى تبدو فكرتها بسيطة، لكنها تأسرنا منذ الصفحة الأولى حتى الأخيرة.

وهنا يبرز السؤال الذي يطرحه كثير من القراء والكتّاب معًا: لماذا نملُّ من قراءة بعض الروايات؟

التحكم في الإيقاع

في تغريدات لافتة للدكتور حسن النعمي بعنوان "إيقاع السرد ومتعة القراءة"، يقارب هذه الإشكالية من زاوية فنية دقيقة، فيؤكد أن السرد الناجح لا يقوم على الحدث وحده، ولا على الوصف وحده، وإنما على العلاقة المتوازنة بينهما. فالإسراع المفرط يفقد النص عمقه، والإبطاء المفرط يقتل التشويق، أما متعة القراءة فتولد من الإيقاع؛ من معرفة الكاتب متى يقدّم الحدث، ومتى يمنح الوصف مساحته، وكيف ينتقل بالقارئ بين الحركة والسكون دون أن يفقد انتباهه.

> إيقاع السرد هو الحارس الحقيقي للنص والدهشة وقوده الذي يمنع القارئ من مغادرة حلقة الرواية قبل إسدال الستار

إنها ملاحظة بالغة الأهمية؛ لأنها تضع يدها على أحد أهم أسرار الفن الروائي. غير أن سؤالًا آخر يفرض نفسه: من الذي يصنع هذا الإيقاع؟

فالإيقاع ليس قاعدةً جامدة، أو معادلة يمكن تعلّمها كما نتعلم قواعد النحو أو تقنيات الحبكة؛ لأنه في جوهره حسٌّ فني، وحدسٌ سردي، وقدرة على الإمساك بانتباه القارئ منذ الجملة الأولى حتى النهاية.

ومن هنا أصل إلى فكرة أراها شخصيًا مفتاحًا لفهم هذه المسألة: الكاتب الحقيقي هو "حاوٍ" من طرازٍ خاص.

الحاوي؛ كما هو معروف، لاعبُ خفة، لكن المقصود هنا هو ذلك الفنان الذي يعرف كيف يصنع الدهشة، ويقود أنظار جمهوره حيث يريد، ويخفي أكثر مما يُظهر، ثم يكشفه في اللحظة المناسبة. وهذه هي الوظيفة نفسها التي يؤديها الروائي المتمكن داخل نصه.

فالكاتب، عندما يكتب الكلمات، عليه أن يدير انتباه القارئ، ويوزع لحظات المفاجأة، ويخلق الترقب، ويؤخر المعلومة، ويقدم أخرى، ويزرع الأسئلة قبل الإجابات. إنه يصنع الإيقاع الذي تحدّث عنه الدكتور حسن النعمي، كإبداع حي، بعيداً عن التقنية الميكانيكية.

ومن هنا يمكن فهم سبب فشل كثير من دورات الكتابة الإبداعية في صناعة روائيين كبار. فهي تستطيع أن تعلّم بنية الرواية، وأنواع الرواة، والحبكة، والشخصيات، والحوار، وتقنيات الاسترجاع والاستباق، لكنها تعجز عن منح المتدرّب تلك الملكة الخفية التي تجعل النص حيًا. فالإيقاع لا يُحفظ، هو شيء يُكتسب بالممارسة الطويلة، والقراءة العميقة، والخيال الواسع، والتحايل داخل النص، وموهبة تعرف كيف تسمع موسيقى اللغة قبل أن تكتبها.

ولهذا يمكن القول إن الفرق بين الكاتب العادي والكاتب المتمكن يشبه الفرق بين من يعرف أسرار اللعبة، وبين من يمتلك القدرة على ممارستها ببراعة حتى تتحول إلى فنٍّ يدهش الجمهور.

خفة الساحر

في الموروث الشعبي العربي، وتحديدًا في الثقافة المصرية، يحتل "الحاوي" مكانةً خاصة في الوجدان. قد يبدو لاعبَ خفة، لكنه في الحقيقة صانعُ بهجة، ومهندسُ دهشة، والشخص الذي يلتف حوله السامر طواعية ليقع في أسر حيله البصرية.

وإذا تأملنا فعل الكتابة الإبداعية بعمق، سنجد أن الكاتب الحقيقي ليس سوى "حاوٍ" من طرازٍ رفيع؛ فهو لا يمتلك سوى ثمانيةٍ وعشرينَ حرفًا ليصنع بها عوالم تخلّب الألباب، وتستولي على الخيال.

تبدأ اللعبة دائمًا من "الجراب". في الشارع أو في السيرك، يقف الجمهور حول الحاوي، وهم يعلمون يقينًا أن ما يرونه نوعٌ من الوهم وخفة اليد، ومع ذلك يدفعون المقابل، ويسلمونه عقولهم؛ رغبةً في الاستمتاع. وهذا تمامًا هو "عقد المتعة" غير المكتوب بين القارئ والكاتب.

حين يفتح القارئ كتابًا، يعلم أن الشخصيات حبرٌ على ورق، وأن الأحداث قد تكون من محض الخيال، لكنه يختار بكامل إرادته أن يسلم عقله إلى "جراب" الكاتب. والكاتب الماهر، كالحاوي الذكي، لا يفرغ جرابه دفعةً واحدة؛ يبدأ باستهلالٍ آسر، ثم يمد يده بتؤدة، ليصدمك بحدث مربك، وعندها يخرج لفظًا يدهش، أو فكرةً تزلزل الثوابت، أو تشبيهًا يغيّر زاوية الرؤية، محافظًا على حالة الغموض الجميل والتشويق حتى السطر الأخير.

والسر الأكبر في نجاح أي خدعة سحرية هو مهارة "التوجيه الخاطئ". فالكاتب المحترف يمتلك "خفة يد لغوية"؛ يقود القارئ في اتجاه معين، ويشغله بتفاصيل تبدو طبيعية، ويبني له مبررات مقنعة، حتى إذا استرخى دفاعه العقلي، باغته بنهاية غير متوقعة، أو حقيقة تقلب فهمه للنص كله.

الكاتب، عندما ينغمس في كتابة النص، يجلس وحيدًا خلف مكتبه، لا يملك إلا الكلمات. لكن الكلمات بين يديه تتحول إلى سحر حلال؛ تضحك القارئ وهو وحيد، وتبكيه على موت شخصية لم توجد قط، وتزرع الخوف في نفسه من سطر مكتوب، وتجعله يعيش حياةً كاملة داخل عالم لا وجود له إلا في الخيال. إذًا، لقد وقعت في شرك الكاتب بمرتبة "الحاوي"، تقودك إليه هندسة الدهشة وسحر الكلمات.

وأكبر مخاوف الحاوي أن ينفضّ السامر من حوله إذا تباطأ عرضه. لذلك يحافظ على تدفق الإيقاع، ويعرف متى يفاجئ، ومتى يصمت، ومتى يغيّر مسار اللعبة.

> الرواية التي تجعلنا نواصل القراءة هي تلك التي يقودها كاتبٌ يعرف كيف يكون ساحرا يتلاعب بأشيائه

والكاتب اليوم يعيش الخوف نفسه؛ فالقارئ يمتلك سلطة المغادرة في أي لحظة. لذلك يصبح إيقاع السرد هو الحارس الحقيقي للنص، وتصبح الدهشة وقوده الذي يمنع القارئ من مغادرة (حلقة) الرواية قبل إسدال الستار.

ولعل ما ذهب إليه الدكتور حسن النعمي في حديثه عن إيقاع السرد يفسر جانبًا مهمًا من متعة القراءة، لكنه يقودنا أيضًا إلى السؤال الأكبر: من أين يأتي هذا الإيقاع؟

إنه لا يولد من القواعد وحدها، ولا من كثرة الورش والدورات، وإنما عندما تجتمع الموهبة مع القراءة العميقة، وسنواتٍ طويلة من الإصغاء إلى موسيقى اللغة، وتأمل إيقاع الحياة، والتدريب المستمر على صناعة الدهشة.

ولهذا فإن الرواية التي تجعلنا نواصل القراءة هي تلك التي يقودها كاتبٌ يعرف كيف يكون "حاويًا"؛ يفتح جرابه في اللحظة المناسبة، ويخفي أكثر مما يكشف، ويقود قارئه بين الحركة والسكون حتى يغلق الكتاب، وهو يشعر أنه خرج من عرض ساحر، ولا يزال يتساءل: كيف حدث كل ذلك بهذه الكلمات القليلة؟

إنها ليست وصفةً تُلقَّن، ولا مهارةً تُمنح بشهادة، إنها كيمياء خفية تتشكل في أعماق الكاتب؛ حيث تلتقي الفطرة بالثقافة، والخيال بالمعرفة، والحياة بالأدب. وهناك يولد ذلك السحر الحلال الذي يجعل القارئ ينسى أنه يقرأ، ويؤمن، ولو لعدة ساعات، بأن الوهم الذي صنعته الرواية كان أكثر حياةً ومتعة من الواقع.

الإعلام وصناعة النفاق الثقافي.. حين تتحول الأفكار إلى سلعة

كه يلان محمد
كاتب عراقي

اكتظت المكتبات في السنوات الأخيرة بالإصدارات والمطبوعات التي تقدم وصفات عن أسرار اكتساب المال والثراء في وقت قياسي. لا شكَّ أنَّ هذا الموضوع يوافق رغبة الإنسان القديمة في اكتشاف الكنوز وحجر الكيمياء الذي يحوّل به المعادن الرخيصة إلى ذهب.

وعلى هذا المنوال تُنشر لائحة بالعناوين التي ترشدك إلى شيفرات الخطابة والفصاحة وقوة الإقناع، ولعلَّ الأغرب في هذا السياق الإرشادي ظهور من يقدم طرائق قراءة الكتب بسرعة. كأنَّ التسابق مع الزمن هو ما يجب أن يتعلمه المرء إذا أراد فعلًا ألّا يتخلف عن الاستعراض الكبير الذي صار العالم مسرحًا له.

وبالطبع، فإنَّ وسائل الإعلام تضخ البيئة الاجتماعية والثقافية بالمواد التي تعيد برمجة العقول والتركيبة النفسية، وتحدد الأولويات بالنسبة إلى الجموع. يشير المفكر السويسري آلان دوبوتون إلى ما أحدثه الإعلام من ازدياد التطلعات المادية والرغبة الاستهلاكية لدى الجماهير، وذلك بنقل أخبار المشاهير ونمط عيشهم، والاهتمام بسيرتهم الخارقة، لافتًا إلى ما حظي به كتاب "أيقظ العملاق من داخلك" لأنتوني روبنز من ترويج.

النفاق الثقافي

في هذا المناخ السائل، لم يعد المتابع مستهلكًا لأشياء مادية فحسب، إنما طالت رغبته الاستهلاكية الوجوه والخطابات، وهذا ما أدركته الماكينة الإعلامية؛ لذلك تفتح مجالًا للوجوه المنبئة بالحدث المزلزل، وللأصوات المشحونة بالنبرة القيامية. ولا يُستثنى ما يروج له باسم الثقافة والنهضة والعقلانية من النسق الخطابي السائد، الأمر الذي يكشف عدم فعالية هذه المفاهيم الشائعة على المستوى الواقعي.

كلما زاد التنظير للتنوير ومفرداته المتفائلة، انتكس الواقع إلى الظلامية وكوابيسها المؤرقة، وليس في ذلك ما يدعو إلى الاستغراب؛ لأنَّ المعطيات الفكرية والمناهج الفلسفية، بقطع النظر عن الآليات التي تقدمها والأسئلة المضمرة في نسقها، يدركها الضمور في البيئات المتخلفة، وقد تكون غطاءً لكل ما يناقض مبادئها.

كما يشهد على ذلك مسخ مفهوم الديمقراطية، فما وقع تحت يافطة النظام الديمقراطي من الفساد والتبلد الأخلاقي والانهيار القيمي يفوق ما سُجل في الأزمنة الدكتاتورية من الجرائم والاضطهاد.

الأخطر من العرف الاستهلاكي وتفريغ المفاهيم الفكرية من قيمتها الفاعلة هو ظاهرة النفاق الثقافي التي تغذيها روافد متعددة. بدايةً، لا بدَّ من الاعتراف بأنَّ المثقف المعاصر لا يختلف عن أصحاب المصالح الاقتصادية الذين لا يهمهم غير السوق والبورصة وحركة رأسمالهم. كذلك الأمر بالنسبة إلى أهل الثقافة؛ فلا يشغلهم اختبار رأسمالهم الفكري على مستوى الواقع والتأكد من صلاحية العدة المعرفية بقدر ما يريدون توظيفها في الدكاكين الحزبية والسياسية لأغراض نفعية.

إنَّ تجاهل هذه الحقيقة ليس إلا محاولة لتسمية الأشياء بغير مسمياتها، وهذا يعني مزيدًا من اللغط والتلطخ. وكما قال ألبير كامو سابقا "سوء تسمية الأشياء يسهم في شقاء الإنسان".

قد يكون الكلام عن هذا الموضوع يستدعي مثالًا توضيحيًا لإزالة الالتباس. ومن المنطقي عدم الذهاب بعيدًا والاستقصاء من الواقع الأقرب للإبانة عن صحة الافتراض بشأن الظاهرة. ومن المعلوم أنَّ البيئة العراقية مواتية لنشوء وانتشار هذه الحالة، ومن المناسب الإشارة إلى ما يؤكدها في الوسط الثقافي والإعلامي الكردي.

إنَّ عددًا كبيرًا من الأسماء التي تصاعدت إلى النجومية على أكتاف الأحزاب العلمانية وماكينتها الإعلامية كانت منتمية إلى الجماعات الدينية، وحققت هذه النقلة المصحوبة بالأضواء ليس عن طريق المراجعة الفكرية والنقد العلمي للتجربة السابقة، بل بالانقلاب على المعتقدات ونشر جملة من المعلومات التي كان لها طابع مخابراتي عن الحزب والكيان الذي عمل في صفوفه المنشق سابقًا.

والغريب هو أنَّ هذا النموذج يُطلق عليه صفة الناقد أو المفكر إن تعثر حظه في الوصول إلى مناصب إدارية رفيعة في الحكومة. كما ترى ملمحًا آخر من الظاهرة في انتقال الشخصيات بين أحزاب المعارضة والسلطة. والأسوأ من ذلك نوع من السياسيين المتضلعين في الفساد بكل أشكاله وأنواعه، بعدما يخسرون مقاعدهم، يتحولون إلى الفكر والثقافة سعيًا لتدوير عملتهم البائرة، وصرف الأنظار عن المساوئ والإخفاقات التي مُنيت بها نسختهم السياسية.

من الواضح أنَّ كل ذلك يكرس للنفاق على المستوى الاجتماعي والثقافي، ومن السذاجة التوقع من هذا الوسط الذي يفرخ عقليات تدعو إلى جني الغنائم من حزب السلطة، والتصويت للمعارضة، والترشح على قائمتها، أن يرتفع منه غير دخان الكارثة.

دور الإعلام

خلط الأوراق من الآليات المتبعة في المنصات الإعلامية؛ إذ لا يتم فيها الفصل بين الاختصاصات، وقد تُسوَّق للعراف أو ضارب الودع أو الحكواتي تحت تسمية المحلل السياسي أو المفكر الإستراتيجي.

في الواقع، إنَّ قراءة الخريطة السياسية بناءً على معطيات علمية وموضوعية أبعد ما تكون عن حكايات مسرودة للتجارب الشخصية مع حزب معين أو طائفة أو رموز مذهبية. ومن الظواهر التي غزت الواقع السياسي العراقي الارتدادات التي يشهدها منذ ما بعد عام 2003. فقد تصادف من كان يؤلب العالم والمنظمات الدولية على بلده، وما إن تحققت غايته وأخذ حصته من العراق الجديد، وصار ناطقًا باسم الزمن الديمقراطي، حتى ملَّ من دوره، وبدأ بالبحث مجددًا عن صفة تخطف الأضواء أكثر، وتبعد عنه الاتهامات التي لاحقته بالتآمر على سيادة بلده، إلى أن وجد ضالته في الفضائيات التي تشرع له النوافذ على جمهور واسع من المشاهدين.

ومن على هذه المنابر يعلن ارتداده عن كل ما كان يؤمن به ويستظل بشرعيته الدينية والسياسية، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يشن هجومًا لاذعًا وحربًا كلامية على شخصيات كان مواليًا لها، وأنزلها منزلة قدس أقداسه.

ولا تمنع الفضائيات أن تكون حبل غسيل للمجتمعات التي طحنتها الأزمات السياسية والاجتماعية، ولم تعد لديها المناعة السيادية لحماية خطها المستقل. وبالتالي، تصدر هذه البيئات خامًا إعلامية للفضائيات والمنصات الرقمية.

> المنصات الإعلامية تتواطأ مع الخطابات الانتهازية بينما تآكل دور المثقف أمام منطق الاستعراض والمصالح الشخصية الضيقة

ومن الملاحظ أنَّ مقدم البرنامج، أو المقدمة، يخرج من الإطار المهني عندما يستضيف شخصية قادمة من بيئة متوترة، فيعلق بالشرح والتعليق على الكلام من أجل الدفع بالنقاش إلى أبعد حد من التأجج، والاقتراب أكثر من المنحى الشعبوي. وبذلك يوحي لكل من يريد أن يكون نجمًا على الفضائية أن ما عليه إلا الارتداد عن الطائفة أو المذهب أو الحزب، وشحذ مواهب التحذلق الكلامي، والإعلان عما بقي من عمر الدولة الفلانية أو الشخصية العلانية.

هذه المعطيات كلها تجدد حقيقة، أو مسلمة، وهي أنَّ من طبيعة المجتمع الموبوء بالفساد ألّا يخرج منه ما هو مستقيم أبدًا، أيًا كان لقبه أو اسمه أو مكانته.

الإعلام ساهم في صناعة مشهد مضطرب

«سيف الصوان» لنصر بالحاج بالطيب: قسوة الصحراء تتحول إلى بوابة للخلاص

رحلة سيزيفية في عمق الصحراء التونسية بحثا عن التطهّر والغفران

تغوص رواية "سيف الصوان"، المتوّجة بجائزة الكومار الذهبي 2026 للكاتب نصر بالحاج بالطيب، في فضاء الصحراء التونسية لتسائل قضايا الذنب والخلاص. ومن خلال رحلة شاقة تخوضها شخصيتها المأزومة طلبا للتطهّر، يضع النص القارئ أمام مواجهة وجودية عميقة مع أسئلة العار والغفران وحدود الحكم على الإنسان.

حذامي خريف
كاتبة تونسية

"سيف الصوان" رواية "لن ترى العالم بعد قراءتها كما كنت تراه من قبل"، على حدّ تعبير الأستاذ محمد القاضي، الناقد ورئيس لجنة جائزة الكومار الذهبي للرواية التونسية. وهو توصيف دقيق لحالة القارئ الذي يجد نفسه أمام نصّ تونسي الهوى وجوديّ الدلالة؛ نصّ ينطلق من فضاء الصحراء التونسية ويستلهم من تاريخ البلاد، لكنه يتجاوز حدود المكان والزمان نحو فضاء مطلق يعج بالأسئلة حول الذنب والخلاص، الذاكرة والنسيان، الخطيئة والغفران.

«سيف الصوان» رواية تدفعنا إلى إعادة التفكير في معنى الذنب والعقاب والغفران وحدود الحكم على الإنسان

لا تأتي "سيف الصوان"، المتوجة بجائزة الكومار الذهبي للرواية التونسية سنة 2026، معزولة عن مشروع نصر بالحاج بالطيب الروائي، بل هي امتداد لمسار اشتغل فيه على الصحراء بوصفها فضاء للذاكرة والإنسان والتاريخ. فبعد "تمبايين" التي فتحت أبواب الأسطورة والجغرافيا الصحراوية، و"بير عوين" التي اقتربت من الإنسان الصحراوي وأسئلته، تأتي ثالثة الأثافي "سيف الصوان" لتجمع هذه المسارات في نص أكثر نضجا.

العار أطول من العمر

تبدأ الرواية بجملة "العار أطول من العمر"، التي تأخذ مساحة لافتة وبارزة في الصفحة. وتتكرّر هذه العبارة في أكثر موضع لتتحول إلى لازمة تلاحق الشخصية وأيضا القارئ الذي يجد نفسه يرددها مع تقدم مسار الأحداث: هل العار حقا أطول من العمر؟ وهل يظل الإنسان أسير خطاياه، أم أن الندم والمعاناة قادران على فتح باب الغفران؟

بين جملة البداية والسؤال الأخير، يرسم الدكتور نصر بلحاج بالطيب حكاية السرجان شاف بوبكر الروبي، عميل الاستعمار الفرنسي الذي بنى مجده على الظلم والبطش والخيانة، قبل أن يجد نفسه، وقد أثقلته الشيخوخة والمرض والكوابيس، في رحلة شاقة عبر الصحراء، نصحه بها العراف وارزغن، للتطهّر من أدران الماضي.

عن هذه الرحلة يقول سي بوبكر "ما أقسى أن تجبر على الرحيل إلى سيف الصوان بهدي من المرزم تحملك جمرة القيظ طلبا للخلاص واكتشاف أسرار الحميم، لكنه العدل الذي لا مكان لغيره لعلنا نظفر بالطمأنينة".

في رحلته يلتقي الروبي مع شخصيات الأساطير الكبرى. فهو يشبه جلجامش في حيرته بعد وفاة صديقه أنكيدو الذي كسر شوكة الظلم التي كان يستقوي بها، ويبدو أقرب إلى سيزيف وهو يدفع صخرته الشهيرة إلى قمة الجبل.

تتأكد هذه الدلالة السيزيفية في تعثر الروبي وتدحرجه إلى الأسفل، قبل أن يعاود الصعود إلى قمة سيف الصوان، أعلى كثيب رملي في تونس، وكأن العقاب لا يكمن في قسوة الطريق فقط، بل في ثقل الماضي الذي يحمله. "كان مسكونا بالبشاعة والجريمة والعلة. لا يعنيه إلا الفوز المعلق في قمة الزملة. همس لنفسه: لا تنس لحظات حيوانيتك كلها. علّقها قلادة جمر في عنقك. مرّغ أنفك وأنفها في التراب ثم اصعد للقاء بصيص من نور الملائكة فيك (...)".

غير أن الفارق أن صعود سيزيف كان مفروضا عليه، بينما صعود الروبي يبدو محاولة واعية لمواجهة نفسه؛ فهو يحمل خطاياه معه ليحاسب عليها. ويتجلى ذلك حين "نزع بوبكر الروبي جبته وألقى بها جانبا ليواصل الصعود المنهك. تدحرج مرتين إلى الأسفل حين زلت قدمه. عاد في كل مرة ليكابد المشقة (...) غاصت أقدام الروبي وزنداه في الرمل المحايد الذي لا يعرف الشفقة. زحف على بطنه معتمدا على مرفقيه وركبتيه. غمر الرمل فمه وعينيه وعفّر وجهه. كلما اشتد العناء اشتد حرصه فليس لديه من الحلو إلا الوصول".

ففي خلع الروبي لجبته وإلقائها جانبا دلالة رمزية؛ فهو يتخلى عن مظهر السلطة والوقار الذي عاش به ليعود إلى هشاشته الأولى، جسد أعزل تجرّد من كل قوته يتسوّل بصيص رحمة لم يمنحها هو لغيره عندما كان قادرا.

مأزق الاختيار

رافق الروبي في رحلته خادمه المطيع منوّر وعائشة زوجته الثانية، الجميلة التي تمثل الصورة المناقضة له، فهي صغيرة وجميلة ونقية من عائلة مرموقة ومتعلمة في المدارس الفرنسية لكنها وقعت في غرام هذا الرجل الكبير الطاغية الذي يكرهه الجميع والذي تربى يتيما فقيرا.

في لحظة بوح يحدّث الروبي عائشة عن ماضيه وكيف توفي والده وهو ابن أربع سنوات وتربى في بيت أعمامه مشردا منبوذا لا يذكر "من العيش في بيوتهم إلا القسوة والذل والجوع والضرب الوحشي"، ولم يكن زوج أمه أفضل حالا بل "دمّر ما بقي من ذرات ابن آدم فيّ. كان يضربني ويعلقني بالسلاسل ويعلقني كالذبيحة ويكوي ظهري بسيخ محميّ كما يكوى البعير... يكوي ثديي أمي أمام عيني لاعنا الثدي الذي أرضعني... تركت الوغد حتى نام. وضعت منجلا من الجمر حتى صار جمرا ثم أطفأت المنجل النار في عينيه المغمضتين".

تحدث هذه الذكريات رجّة في يقين القارئ، فهل يعقل أنه بدأ "يعطف" على الروبي؟ هل يمكن أن يغفر له ما تقدم ذكره من ذنوب؟ وهل يمكن لمن ارتكب الشر أن يستعيد شيئا من إنسانيته؟ تتواتر الأسئلة وتتصاعد الحيرة لكن نصر بلحاج بالطيب لا يريح القارئ ويقدّم له إجابة نهائية مع تقدم أحداث الرواية، بل يجعله شريكا في هذا المأزق حين ترك له مهمة الحكم بالإدانة أو الصفح.

في البداية كوّن القارئ حكما واضحا على أبي بكر الروبي: رجل ظالم، قاس، باع وطنه. لكن، مع تقدم السرد، يختل توازن هذا الحكم؛ فمثلما رأى قسوة الروبي وجرائمه، رأى أيضا إنسانا محطما يصارع بحثا عن ومضة من نور.

وربما في هذا التناقض يكمن سرّ الرواية وتأثيرها فهي تدفعنا إلى إعادة التفكير في معنى الذنب والعقاب والغفران وحدود الحكم على الإنسان. لذلك لا يغادر القارئ الرواية بحكم نهائي، بل بسؤال يظل يتردد صداه "هل العار أطول من العمر"؟

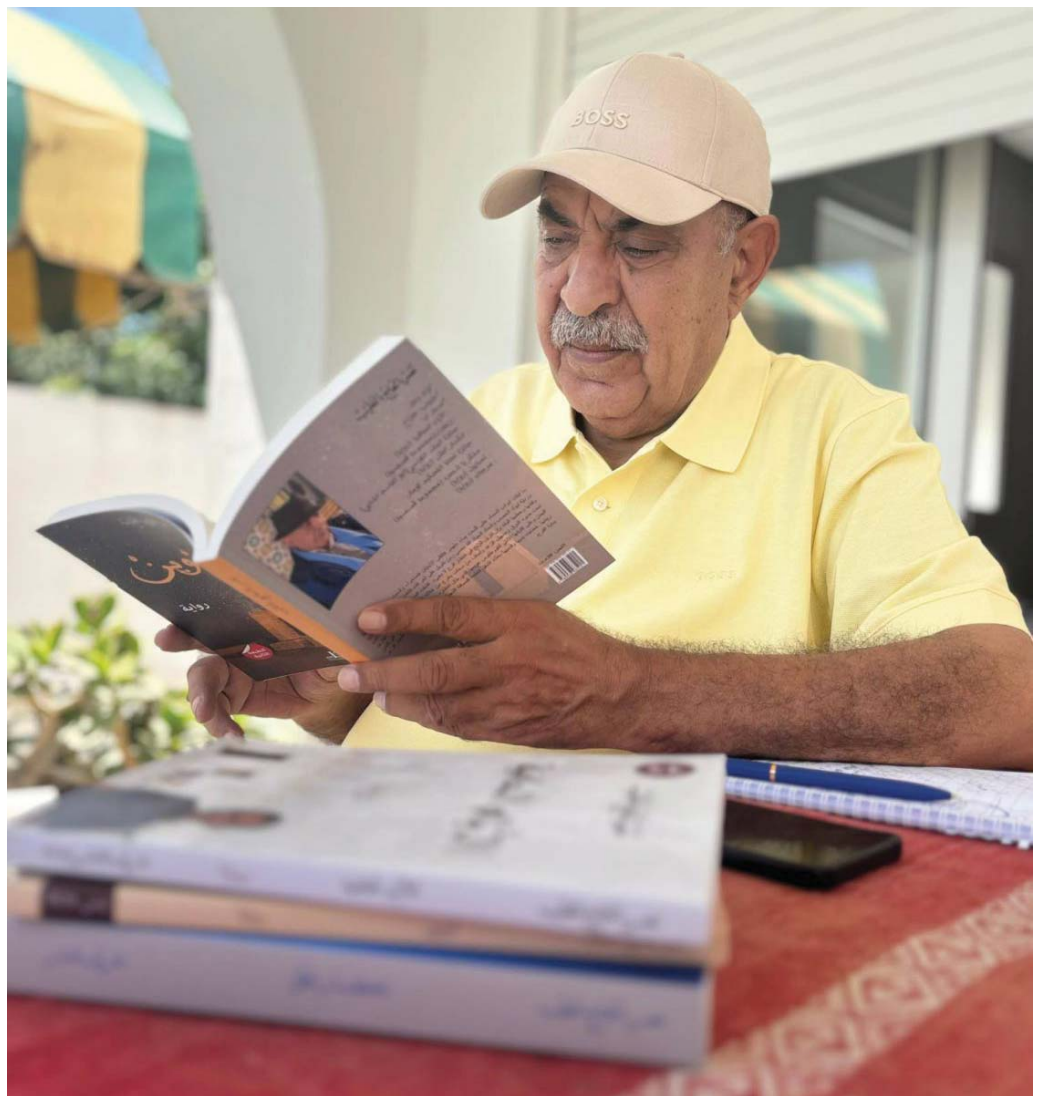

مشروع أدبي يشتغل على الصحراء

فيلم «بروفات من أجل ثورة».. صدى الماضي في إيران اليوم

علي المسعود
كاتب عراقي

قدمت المخرجة والناشطة الإيرانية بيغاه أهانغاراني فيلمها الوثائقي "بروفات من أجل ثورة" أو (تمرين هايئ براى يك انقلاب)، في مهرجان كان السينمائي التاسع والسبعين، والذي تستكشف فيه أربعين عاما من المقاومة والنضال من أجل الحرية في إيران.

من خلال المواد الأرشيفية الخاصة والشهادات من البيئة العائلية، تبني المخرجة أهانغاراني قصة تربط الماضي بواقع البلاد المضطرب الحالي. يشكل الفيلم الوثائقي خمس صور لأفراد العائلة، ويمثل تعبيرات مختلفة عن المقاومة المدنية. من بداية النظام الإسلامي في عام 1979 حتى أحداث هذا العام والحرب الأخيرة بين إيران والولايات المتحدة، تصف أهانغاراني عملها بأنه عملية استعادة الذاكرة حيث تكشف ذكريات الطفولة في وضع الصراع بين الأجيال في منظور مختلف. وفقا لتصور المخرجة، كان لا بد من إصدار الفيلم الآن حتى يتمكن الجمهور من فهم عمق الاضطرابات التي تمر بها أمتها.

وعلى الرغم من تصوير ما يعرفه الفيلم بـ"الثورات الفاشلة"، تؤكد المخرجة أن النغمة العامة للفيلم هي الأمل، حيث لم يقلل الفشل المتكرر من روح القتال في مجتمع يستمر في العودة إلى الشوارع للمطالبة بحقوقه.

صور عائلية تروي ما لا ترويه الكتب

في سيناريو الحرب الحالية، تقدم المخرجة رؤيا خاصة تؤكد فيها أن "الحل الحقيقي لن يأتي من التدخل الخارجي، بل من ثورة لشعب تم إسكاته تاريخيا من قبل هياكل السلطة القمعية".

بنت المخرجة سرد الفيلم من خلال هيكلية على شكل يوميات حميمة (مقسمة إلى فصول وهي نفسها ترويها في التعليق الصوتي)، هكذا ينقل "بروفات من أجل ثورة" الإلحاح والحس والحزن، حتى في الأسابيع الأولى من الحرب مع إسرائيل والولايات المتحدة، من خلال خمس صور شخصية لأحباء المخرجة، كل واحدة منها تمثل شخصية مقاومة للنظام الدكتاتوري في بلادها، ومع مواد أرشيفية تتراوح بين صور احتجاجات الشوارع والقمع إلى أفلام عائلية منزلية، وتسجيلات تم التقاطها بالهواتف المحمولة، والصور الفوتوغرافية، والصوتيات والرسوم المتحركة. هكذا تعيد أهانغاراني بناء ما يقرب من نصف قرن من حياة عائلتها (والدها، صانع أفلام وجندي متطوع في حرب إيران مع العراق)، معلم الأدب الذي أجبر ظلما على مغادرة البلاد، طالب قتل خلال قمع حكومة محمد خاتمي، مع تجاربها الشخصية، وهو أيضا تاريخ إيران، من ثورة 1979 إلى كارثة الحرب التي اندلعت منذ عدة أشهر.

لا تراقب أهانغاراني تاريخ بلادها من الخارج، بل من سلسلة من الروابط العائلية، والجراح الموروثة، والقرارات الحميمة التي ترتبط بالحركات السياسية الكبرى في إيران.

خصصت المخرجة الفصل الأول من الفيلم لوالدها، وجاء بعنوان "من أجل والدي"، حيث يتتبع خيبة أمل والدها جمشيد أهانغاراني. كان جمشيد مؤيدا متحمسا لثورة 1979 ومقاتلا في حرب إيران والعراق، وكان يعتقد في ذلك الوقت أن وصول آية الله الخميني إلى السلطة كان أفضل يوم في حياته، لكن رؤية الظلم والقمع والاضطهاد، من جهة، والإعدامات والاعتقالات السياسية التي نفذها النظام الإيراني من جهة أخرى غيرت آراءه السياسية، خاصة بعد اختفاء أحد أعمام المخرجة أهانغاراني. وكذلك شهد تحطم إيمانه السياسي بعد إعدام صديقه المقرب داود الذي اتهم بأعمال مضادة للثورة.

في الفصل الثاني توجه أهانغاراني نظرها إلى نفسها وهي تتذكر معلمة الأدب الخاصة بها شيرمين سراف في عرض مؤلم من النقد الذاتي، تتذكر المخرجة كيف أن تعليقاتها في طفولتها على حفلة خاصة ساهمت في فصل معلمتها ونفيها. كان ذلك الذنب نقطة تحول: تركت أهانغاراني المدرسة وبدأت مسيرتها كممثلة، غالبا ما أدت شخصيات متمردة تتوافق مع وعيها السياسي المتنامي.

تستمر في السرد من خلال عمها رشيد، طالب الصحافة الذي دعم فترة الإصلاح القصيرة للرئيس محمد خاتمي. تنتهي قصتهم بشكل مأساوي بعد المداهمة الوحشية التي استهدفت جامعة طهران عام 1999، وهي حلقة يعيد الفيلم بناءها من خلال مقاطع فيديو قاسية ومحببة لطلاب تعرضوا للضرب على يد الحرس الثوري.

الفصل الرابع يتناول النشاط المباشر لأهانغاراني خلال حركة الخضر عام 2009. من خلال لقطات الفيديو الخاصة بها، تلتقط المخرجة رعب رجال الشرطة وقسوتهم وهم يطلقون النار على المتظاهرين في ساحة الثورة والبحث اليائس عن أصدقائها وسط الفوضى. القسم الأخير، "من أجل ليلي"، يأخذ السرد إلى الحاضر: أهانغاراني المنفية في لندن، تثبت الفيلم على حاسوبها المحمول وتدمج مواد حديثة عن الحرب التي بدأت في 2026، مما يربط أرشيف العائلة بجروح جماعية جديدة. رغم ألم الحاضر، ينتهي الفيلم بصورة لابنتها، التي تعني نظرتها البريئة فرصة أمل للأجيال القادمة.

مخرجة تركز على العائلة والمرأة الإيرانية وجهودها الثورية ضد الطغيان الموجود داخل إيران من قبل الثورة إلى اليوم

أهانغاراني الممثلة التي شاركت في أكثر من أربعين فيلما روائيا قبل أن تنتقل إلى الإخراج، صورت معاناة الإيرانيين في الفيلم الوثائقي المشترك الإسباني – التشيكي "بروفات من أجل ثورة"، وصنعت فسيفساء زمنية للحركات الاجتماعية والسياسية في التاريخ الإيراني الحديث، تنتقل من الحميمية الذاتية إلى العام.

أول فيلم وثائقي طويل لأهانغاراني هو أكثر من مجرد درس تاريخي. إنه اعتراف وتحقيق حميمي وفعل مقاومة. العنوان نفسه يلخص فلسفتها: كل حركة فاشلة لا تبدو كهزيمة حاسمة، بل كـ"بروفة" لوعي أوسع؛ كما أوضحت المخرجة أهانغاراني في مقابلات خلال المهرجان، حيث قالت "رغم أن الشعب الإيراني واجه قرنا من القمع، إلا أنه يحتفظ بروح قتالية ترفض أن تنكسر".

وتضيف قائلة "هناك عائلات لديها قصص أكثر مأساوية وتعقيدا، أعرف أمهات فقدن ابنا واحدا في الحرب والآخر أعدم على يد النظام في نفس الوقت".

تركز المخرجة على سرد قصص متعددة تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية: من سبقوها (مثل والدها وأعمامها)، ومن جاءوا بعدها (مثل ابنتها الصغيرة)، ونفسها، حيث نسجت عدة وجهات نظر لتشكل صورة معقدة لماضي إيران. والنتيجة هي دراسة أكثر تأملا للاضطرابات السياسية والثقافية، مع التركيز على سلسلة من اللحظات المترابطة التي تشكل تيارا مستمرا من التعليقات التاريخية، بدلا من أحداث فردية ومعزولة.

"بروفات من أجل ثورة" وثيقة تاريخية واستعراض هادئ ومدمر لتاريخ إيران منذ السبعينات، يترك المشاهد متحمسا ومطلعا تماما على الصراع المؤلم للأمة وشعبها، ويمثل الفيلم عملا حقيقيا من المقاومة، حيث تبقى السينما الإيرانية انعكاسا لواقع شعبها، بالإضافة إلى النظر إلى مستقبل محتمل أكثر إشراقا للجيل القادم.

يذكر أن المخرجة بيغاه أهانغاراني حكم عليها بالسجن ثمانية عشر شهرا عام 2013، وأصبحت لاجئة في المملكة المتحدة منذ 2022، وهذا مصير جيل كامل من الفنانين في إيران. ولذلك، في فيلمها الروائي الأول هي تركز على العائلة والمرأة الإيرانية وجهودها الثورية ضد الطغيان الموجود داخل إيران من قبل الثورة إلى اليوم.

العرب
الخميس 2026/07/30
السنة 49 العدد 13874

مسارات جديدة في الإجازة الوطنية التونسية

عروض التكوين الجديدة أولت التكنولوجيات الحديثة اهتماما أكبر

بات تجديد عروض التكوين في مستوى الإجازة الوطنية التابعة لنظام "إمد" في تونس ضروريا باعتبار أن صلاحية تأهيل الإجازات تنتهي مع السنة الجامعية 2025 - 2026، وقد قدمت المؤسسات الجامعية عروضا جديدة تم تقييمها وفق جملة من المعايير، من بينها قدرة المؤسسة على تأمين التكوين، وإنجاز دراسة لحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي للتخصص المطلوب. وأعطيت الأولوية في دراسة الملفات للجامعات العمومية لارتباط مسالكها التكوينية مباشرة بعملية التوجيه الجامعي.

التجديد بات ضروريا

تونس - اعتمدت تونس منذ سنوات نظام "إمد"، وهو نظام عالمي يُنظّم التعليم العالي في ثلاث مراحل متتالية: إجازة وماجستير ودكتوراه.

وتدوم الدراسة بالمرحلة الأولى من هذا النظام ثلاث سنوات (6 سداسيات) وتُتوّج بشهادة الإجازة، التي تنقسم إلى إجازة أساسية، موجّهة أساساً لمواصلة الدراسة في الماجستير، وإجازة تطبيقية موجّهة لسوق الشغل مباشرة، مع تربّصات ميدانية.

ومنذ سنة ونصف السنة انطلق العمل في تونس على إعادة تأهيل الإجازات الوطنية حيث تمت إتاحة المجال للجامعات للعمل على إعداد ملفات عروض ومسالك التكوين في مختلف الإجازات خلال السنة الجامعية 2025 – 2026، باعتبارها آخر سنة لتأهيل هذه الإجازات الذي يدوم 4 سنوات، للتقييم، من أجل الانطلاق في التكوين فيها مع العودة الجامعية لسبتمبر 2026.

وقال مدير عام التجديد الجامعي منير عيادي إن الإدارة العامة للتّجديد الجامعي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وافقت خلال السّنة الحالية على قبول واعتماد تأهيل وإعادة تأهيل 1205 مسالك في الإجازات في مختلف المجالات بالجامعات التونسية العمومية، من بين 1328 ملفا ورد عليها.

وأضاف عيادي في تصريح لوكالة تونس أفريقيا للأنباء أنه وقع إيداع 1904 ملفات للحصول على التأهيل أو إعادة التأهيل، من بينها 1328 ملفا في القطاع العام، تمّ قبول واعتماد 1205 مسالك، 55 في المئة منها تتعلّق بإعادة تأهيل مسالك تكوين و45 في المئة منها تتعلّق بتأهيل جديد أغلبها في اختصاصات تتعلّق بعلوم التصرّف والاقتصاد والإعلامية والتكنولوجيات.

وكان قد أوضح أن العمل على دراسة وتقييم الملفات المودعة للحصول على التأهيل والاعتماد من قبل الجامعات والمدارس العليا الخاصة، قد تم على اعتبار أن الأولوية في دراسة الملفات أُعطيت للجامعات العمومية لارتباط مسالكها التكوينية مباشرة بعملية التوجيه الجامعي التي تعقب الإعلان عن نتائج البكالوريا.

وكان عيادي قد أفاد بأن السنة الجامعية 2026 – 2027 ستشهد إحداث مسارات جديدة في الإجازة الوطنية، بما يرفع عدد المسارات والمسالك إلى 1190، مقابل نحو 1130 خلال السنة الجامعية الحالية. وأوضح لوكالة تونس أفريقيا للأنباء أن مؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة أودعت 1904 عروض تكوين على منصة الإدارة العامة للتجديد الجامعي، منها 1328 عرضا من المؤسسات العمومية و576 عرضا من مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

> المؤسسات الجامعية مطالبة بإبراز ارتباطها بالنسيج الاقتصادي والصناعي، بما يسمح بتطوير عروض التكوين

وأضاف أن الوزارة استكملت دراسة عروض التكوين الخاصة بالقطاع العمومي، لارتباطها بالتوجيه الجامعي، في حين تتواصل حاليا دراسة ملفات القطاع الخاص. وأكد أن 1190 عرض تكوين كانت كافية لاستقبال نحو 85 ألف طالب، مبرزا أن الوزارة حرصت على توفير عروض تكوين تتلاءم مع حاجيات الطلبة في مختلف الاختصاصات.

وبيّن أن تجديد عروض التكوين أصبح ضروريا باعتبار أن صلاحية تأهيل الإجازات تنتهي مع السنة الجامعية 2025 – 2026، وهو ما يفرض على المؤسسات الجامعية تقديم عروض جديدة.

وبحسب عيادي، يتم تقييم هذه العروض وفق جملة من المعايير، من بينها مدى انسجامها مع مشروع المؤسسة والجامعة، وقدرة المؤسسة على تأمين التكوين، وإنجاز دراسة لحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستويات الجهوية والوطنية والدولية، إلى جانب ضمان اكتساب الطالب للمهارات والكفاءات التي تسهل إدماجه في سوق الشغل. وأضاف أن المؤسسات الجامعية مطالبة بإبراز ارتباطها بالنسيج الاقتصادي والاجتماعي والصناعي في محيطها، بما يسمح بتطوير عروض تكوين تستجيب للحاجيات الجهوية والوطنية والدولية، مستشهدا بالإقبال المتزايد على الاختصاصات شبه الطبية وما تشهده من طلب متزايد في سوق الشغل.

وأولت عروض التكوين الجديدة التكنولوجيات الحديثة والمهن المستقبلية اهتماما أكبر، كما برز توجه نحو إحداث مسارات مشتركة بين مؤسستين جامعيتين تابعتين للجامعة نفسها، تجمع بين اختصاصات مختلفة، مثل البيولوجيا والإعلامية، والفنون والإعلامية، وعلوم الاقتصاد والتصرف والإعلامية، إلى جانب مسارات في مهن التراث بالشراكة مع مؤسسات أخرى، معتبرا أن هذا الدمج يمثل رؤية جديدة لتطوير التكوين الجامعي واستقطاب الطلبة.

وفي سياق متصل سيتم إحداث منصة رقمية للتكوين لفائدة الطلبة بداية من السنة الجامعية الجديدة، تتيح لهم الحصول على شهادات تكوين في مجالات مختلفة بالتوازي مع دراستهم الجامعية، بما يدعم مهاراتهم ويعزز فرص إدماجهم في سوق الشغل. وهذا المشروع تنجزه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالشراكة مع وزارة تكنولوجيات الاتصال، وتشارك فيه وزارتا التربية والتشغيل والتكوين المهني، وتضم أغلب الجامعات مراكز للمسارات المهنية ستتولى مرافقة الطلبة للاستفادة من هذا البرنامج.

كما تعتزم الوزارة اقتناء شهادات تكوين لفائدة الطلبة، ستوزع لاحقا على المؤسسات، بما يتيح لهم متابعة دورات تكوينية والحصول على شهادات معترف بها تعزز سيرهم الذاتية. وسيتم التكوين بالكامل عبر المنصة الرقمية، حيث يتابع الطالب المحتوى وفق مسار تدريجي، ينتقل بعده آليا إلى المراحل الموالية قبل اجتياز اختبار للحصول على الشهادة، بما يدعم رصيده العلمي والمهني إلى جانب تكوينه الجامعي.

وجاء المشروع إثر استبيان أجرته الوزارة قبل نحو سنة ونصف السنة، شمل الطلبة والأساتذة والإداريين لتحديد احتياجات مؤسسات التعليم العالي، وفي ضوء نتائجه يتم إعداد كراس شروط سيصدر قريبا.

وتعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس على تجديد البرامج التكوينية بشبكة الجامعات وضمان الجودة في التعليم العالي.

الذكاء الاصطناعي يقود التعليم السعودي نحو الريادة العالمية

الرياض - نوّهت تقارير دولية للبنك الدولي ومنظمات عالمية متخصصة، تعززها بيانات رسمية صادرة عن هيئة تقويم التعليم والتدريب ووزارة التعليم وبرنامج تنمية القدرات البشرية أحد برامج رؤية السعودية 2030، بالتجربة السعودية في توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم؛ مبينة أن المملكة باتت من الدول المرشحة لقيادة هذا التحول عالميًا، من خلال مبادرتها التي تمثل مرجعًا إقليميًا ودوليًا في تطوير الابتكار المسؤول في مجال الذكاء الاصطناعي في التعليم.

وفي غضون أقل من عامين حققت المملكة العربية السعودية نقلة نوعية في توظيف الذكاء الاصطناعي بالتعليم؛ تبلورت بإدراجه منهجًا دراسيًا إلزاميًا في التعليم العام، مع تأهيل عشرات الآلاف من المعلمين والمعلمات في هذا المجال، وبناء منظومة وطنية للتقويم والقياس لقياس الأداء وضمان الجودة، وفق ما أوردته وكالة الأنباء السعودية.

ينبثق التحول التقني في التعليم من برنامج تنمية القدرات البشرية عبر أربع محطات، هي: "هوية تُرسّخ" لتعزيز القيم والهوية الوطنية واللغة العربية، و"أساس يُبنى" لبناء القدرات التعليمية وتنمية المهارات المستقبلية، و"جاهزية تُعزّز" لمواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، و"ريادة تتجدد" لتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

وكان وزير التعليم الأستاذ يوسف بن عبدالله البنيان قد أعلن خلال المؤتمر الصحفي الحكومي الرابع والعشرين في أغسطس 2025، تحقيق أكثر من 19 هدفًا إستراتيجيًا، شملت تطوير المناهج وتدريب المعلمين ودمج الذكاء الاصطناعي وتوسيع التدريب التقني.

وبحسب وكالة الأنباء السعودية، يعتمد منهج الذكاء الاصطناعي الذي يستفيد منه أكثر من 6 ملايين طالب وطالبة في مدارس التعليم العام بجميع مراحله على تدرج تربوي؛ يبدأ بترسيخ الوعي بالتعامل الآمن والأخلاقي مع الأدوات الرقمية، وينتقل لاحقًا إلى تمكين الطلبة من بناء أنظمة ذكاء اصطناعي بسيطة عبر بيئات برمجية ملائمة لأعمارهم.

وشهد العام الماضي تأهيل ما يزيد على 13 ألف معلم ومعلمة في مجالات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، فيما استفاد أكثر من 470 ألف متدرب ومتدربة من المنصة الوطنية لتطوير القدرات المهنية للمعلمين والمعلمات، وفق التقرير السنوي لبرنامج تنمية القدرات البشرية.

وأتاحت وزارة التعليم للمعلمين أدوات عملية عديدة من بينها: منصة "معين" التعليمية التي تساعدهم على إعداد خطط الدروس والاختبارات والأنشطة، والمساعد الذكي ضمن منصة "مدرستي"، ودليل استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي الذي أصدرته الوزارة بالتنسيق مع "سدايا" والمركز الوطني للتعليم الإلكتروني.

وأسهمت هيئة تقويم التعليم والتدريب بالتكامل مع وزارة التعليم في تحويل نهج التقويم الوطني تدريجيًا نحو منظومة قائمة على الأدلة والبيانات الضخمة، حيث شملت محطات القياس الوطنية برنامج "نافس" للاختبارات الوطنية المخصص لقياس أداء الطلبة سنويًا في الرياضيات والعلوم والقراءة.

وتُوّج طلبة المملكة خلال العامين الماضيين بالمركز الأول في مسابقة الذكاء الاصطناعي العالمية للشباب لعامين على التوالي، إلى جانب حصول جامعة القصيم على المرتبة الأولى بجائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جوائز "دبل يو إس إي إس برايسز 2026" بسويسرا عن منصتها التعليمية "كيو إس بارك" التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقديم تجربة تعلّم رقمية متكاملة.

كما أظهر التقرير السنوي لبرنامج تنمية القدرات البشرية 2025 أن 79 في المئة من الجامعات السعودية أدرجت مقررات التقنية والذكاء الاصطناعي ضمن برامجها الأكاديمية، فيما اعتمدت أكثر من 30 جامعة هذا المقرر إلزاميًا على جميع طلابها وطالباتها بعيدًا عن التخصص.

وأثمرت الشراكة مع 6 جامعات عالمية احتضان وتدريب 80 شركة ريادية رقمية في المملكة، ودعم 60 شركة ناشئة جامعية عبر برامج المسرعات الجامعية، وربطها بأكثر من 84 فرصة استثمارية وجهة تمويلية.

يعيش قطاع التعليم في المملكة مسيرةً متواصلةً من التطوير والتحديث؛ بهدف مواكبة المتغيِّرات، وشمل ذلك رقمنة العديد من المناهج، وتطوير المعلِّمين، وتحسين البيئة المدرسيَّة. ويجسِّد عام 2025 نقطة تحوُّل جذريَّة في مسيرة التحديث.

> المملكة أهّلت عشرات الآلاف من المعلمين في هذا المجال، وبنت منظومة وطنية للتقويم والقياس لضمان الجودة

كما شهد التعليم السعودي في 2026 تحولاً رقمياً شاملاً، حيث اكتمل تحول 85 في المئة من المدارس إلى أنظمة رقمية متكاملة. يعتمد هذا النظام على منصات ذكية وفصول افتراضية ومكتبات رقمية، مما يعزز المهارات التقنية للطلاب ويتكامل مع رؤية 2030 والمبادرات الوطنية.

وكانت وزارة التعليم السعودية قد عزّزت إطلاق البرامج والمبادرات التي تحقق مستهدفات رؤية 2030 في بناء مجتمع معرفي يعتمد على اقتصاد المعرفة، وصولاً إلى بناء منظومة تعليمية إلكترونية متكاملة، وتوظيف التقنيات الحديثة واستثمارها، وفق أحدث الممارسات والمنهجيات العالمية للحلول الرقمية التعليمية.

ويأتي ضمن جهود وزارة التعليم في التعاملات الرقمية توظيف برامج التحوّل الرقمي في العملية التعليمية والإفادة من الأدوات والآليات التقنية لخدمة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد؛ إسهاماً في تقديم التعليم لأكثر من ستة ملايين طالب وطالبة، إضافةً إلى التوسّع في توظيف التقنية وحوكمة تطبيقها من خلال الإدارة العامة للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، وإتاحة المكتبة الرقمية السعودية والبيانات التعليمية المفتوحة للمهتمين والمتخصصين والباحثين، وتعزيز المشاركة المجتمعية الإلكترونية، وكذلك تطوير الكتب المدرسية الرقمية التفاعلية.

كما كانت قد أعلنت عن إطلاق مناهج جديدة في 2026 تركز على المهارات الرقمية والابتكار، تشمل البرمجة والذكاء الاصطناعي، وتستهدف تجهيز الطلاب لسوق العمل المستقبلي، حيث من المتوقع أن تشكل الوظائف الرقمية أكثر من 40 في المئة من إجمالي الوظائف بحلول عام 2030. تأتي هذه المبادرة في إطار تحول شامل للنظام التعليمي لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية وتعزيز الاقتصاد المعرفي.

نحو إرساء منظومة تعليمية متكاملة

تقدم ملموس في إنجاز خطة إصلاح التعليم في الكويت

الكويت - تواجه المناهج التعليمية الكويتية انتقادات حادة لاعتمادها على الحفظ والتلقين، وضعفها في تنمية مهارات التفكير النقدي والتحليل وحل المشكلات. وخلال السنوات الأخيرة أظهرت نتائج دولة الكويت في الدراسات التقييمية الدولية تراجعًا مقلقًا، حيث حقق طلاب الصف الرابع 383 نقطة في الرياضيات والعلوم، في حين حقق الصف الثامن 403 نقاط، ما وضع الكويت في ذيل الترتيب مقارنة بالدول المشاركة.

هذه الوضعية حتمت وضع خطة إصلاح عاجلة تضمنت محاور رئيسية تتجسد في: "المحور الإداري والمالي والهندسي وتطوير التعليم وميكنة وزارة التربية والمعايير الدولية"، وتضم نحو 39 هدفا إستراتيجيًا.

وقالت الكويت إنها أنجزت في وقت سابق ضمن محاور الخطة ذاتها مسائل تطوير التعليم، وإدراج مفاهيم الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني ضمن مناهج الحاسوب للصف العاشر، في خطوة تستهدف مواكبة التحولات الرقمية وتعزيز المهارات المستقبلية للطلاب.

وبحسب تأكيدات وزير التربية الكويتي جلال الطبطبائي، بلغت نسبة إنجاز الكويت لخطتها في إصلاح منظومة التعليم للفترة 2025 – 2027 أكثر من 75 في المئة منذ الإعلان عن الخطة حتى الشهر الجاري.

وشملت الخطة تحديث المناهج الدراسية من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف التاسع مع التركيز على ترسيخ الهوية الوطنية، إذ جرى تطبيقها اعتباراً من العام الدراسي 2025 – 2026.

كما تضمنت الخطة ذاتها ضمن محور تطوير التعليم إطلاق مكتب خاص لرعاية الطلبة الموهوبين ليكون منصة لاكتشاف وتنمية الطاقات الطلابية وتوفير بيئة تعليمية محفزة على الإبداع.

وقال الطبطبائي إن الوزارة ماضية في تطوير منظومتها التعليمية وفق خطة إصلاح التعليم للفترة 2025 – 2027، التي تقوم على التنفيذ المرحلي وقياس الأداء والمتابعة المستمرة.

وأشار في الوقت ذاته إلى أن تجاوز نسبة الإنجاز حاجز الـ75 في المئة يجسد "التقدم الملموس في تحقيق مستهدفاتها وفق الجدول الزمني المعتمد، ويؤكد التزامنا بالمضي في برامج التطوير وفق منهجية مؤسسية ترتكز على قياس الأداء والتحسين المستمر وتعزيز جودة المخرجات التعليمية".

وأضاف أن "الوزارة ستواصل تعزيز شراكاتها مع المؤسسات والمنظمات التعليمية المتخصصة بما ينسجم مع رؤية دولة الكويت 2035، ويترجم توجيهات القيادة السياسية نحو بناء منظومة تعليمية عصرية قادرة على إعداد أجيال تمتلك المعرفة والمهارة والقيم، وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة".

الكويت ماضية في تطوير منظومتها التعليمية

العرب
الخميس 2026/07/30
السنة 49 العدد 13874

غضب واعتراضات.. خطة الفيفا الاستثمارية تثير قلق اتحادات كرة القدم العالمية

● الكونكاكاف والاتحاد الآسيوي يشعران بخيبة أمل
● ردود فعل غاضبة من الاتحاد الفرنسي والاتحاد الإنجليزي

إصرار على التحدي

غضب واسع النطاق، ورفض واضح من الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (يويفا)، واعتراضات من سياسيين، شكلت موجة جديدة من الانتقادات أثارها رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) جياني إنفانتينو بسبب خططه الأخيرة المتعلقة بإشراك مستثمرين في كأس العالم. وبعد تسعة أيام من نهائي كأس العالم، أعلن فيفا أنه يعتزم جمع مليارات الدولارات من خلال إمكانية بيع جزء من حقوقه التجارية.

زيورخ - قوبل المقترح المثير للجدل الذي طرحه الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لبيع حصص في كيان جديد تابع له بقيمة 20 مليار دولار بانتقادات واسعة من اتحادات قارية قالت إنها لم تستشر مسبقا وفوجئت بخطة الاتحاد الدولي لإشراك مستثمرين من القطاع الخاص في أنشطة اللعبة.

ووجه اتحاد أميركا الشمالية والوسطى والكاريبي (كونكاكاف) والاتحاد الآسيوي انتقادات لاذعة الأربعاء، مؤكدين أنهما علما بمقترح الفيفا لبيع حصص في الكيان الجديد عبر وسائل الإعلام، وليس من خلال القنوات الرسمية.

وكان الفيفا قد أعلن الثلاثاء عزمه إنشاء كيان جديد تابع له بقيمة 20 مليار دولار يتولى إدارة كأس العالم وغيرها من البطولات والفعاليات التي ينظمها، على أن يطرح ما يصل إلى 20 في المئة من أسهمه لمستثمرين خارجيين. وبموجب الخطة، سيؤسس الفيفا شركة "فيفا فورورد إنتربرايز" للإشراف على الأنشطة التجارية وعمليات تنظيم الفعاليات. وسيحتفظ الفيفا بالسيطرة على الشركة الجديدة، مع طرح حصة أقلية منها لمستثمرين من القطاع الخاص بهدف جمع ما يصل إلى 4.2 مليار دولار.

الإجراءات السليمة

وقال الكونكاكاف في بيان "لم نبلغ بهذا الأمر إلا عبر التقارير الإعلامية، ثم لاحقا من خلال بيان صحفي. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء عدم اتباع الإجراءات الواجبة". وأضاف "نتشارك خيبة الأمل التي أعرب عنها كثيرون في منطقتنا وفي مجتمع كرة القدم العالمي، إزاء إعداد هذا المقترح بهذه الدرجة من التفصيل ونشره على الملأ قبل إجراء أي نقاش مع الهيئات الإدارية المعنية وأصحاب المصلحة. وبصفتنا قادة في عالم كرة القدم، فإننا نضطلع بمسؤولية الحفاظ على اللعبة".

وتابع "تقع على عاتق الفيفا والاتحادات القارية وجميع الاتحادات الوطنية الأعضاء مسؤولية جماعية تتمثل في التصرف دائما بما يخدم مصلحة اللعبة. وينبغي أن تستند كل القرارات التي نتخذها إلى الحوكمة الرشيدة والإجراءات السليمة والإدارة المسؤولة على المدى الطويل".

وقال الاتحاد الآسيوي إنه "لم تتم استشارته بشأن هذا المقترح، ويعرب عن خيبة أمله لأن مسألة بهذه الأهمية طرحت في المجال العام قبل أن تتاح لأسرة الاتحاد الآسيوي لكرة القدم فرصة دراستها ومناقشتها من خلال قنوات الحوكمة المعتمدة والراسخة". وأضاف "وفي الوقت الذي يدرك فيه الاتحاد الآسيوي أهمية استكشاف أساليب مبتكرة يمكن أن تسهم في تعزيز مستقبل كرة القدم العالمية، فإنه يؤكد أن المبادرات بهذا الحجم وذات هذه الآثار يجب أن تستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والتشاور الهادف. كما أن القرارات التي قد تعيد تشكيل المستقبل التجاري والمالي للعبة تتطلب مشاركة شاملة ومسبقة مع الاتحادات القارية، والاتحادات الوطنية الأعضاء، وسائر أطراف اللعبة المعنيين، قبل عرض أي مقترح على الجهة أو الجهات المختصة باتخاذ القرار".

وتابع "يؤمن الاتحاد الآسيوي لكرة القدم إيمانا راسخا بضرورة تزويد جميع أطراف اللعبة بالمعلومات الكافية، ومنحهم الوقت المناسب لتقييم المقترح بصورة شاملة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالحوكمة، والاعتبارات القانونية، والتجارية، والاستراتيجية. ويعد هذا النهج ضروريا لضمان أن يعكس أي قرار المصالح الجماعية لمجتمع كرة القدم العالمي، وأن يعزز الثقة في إطار الحوكمة المعتمد لدى الاتحاد الدولي لكرة القدم".

وقال "وبصفته واحدا من الاتحادات القارية الستة المنضوية تحت مظلة كرة القدم العالمية، يؤكد الاتحاد الآسيوي لكرة القدم التزامه الراسخ بمواصلة الإسهام في تطوير كرة القدم على مستوى العالم". ويضم الاتحاد الآسيوي لكرة القدم 47 اتحادا وطنيا، مقابل 41 اتحادا في الكونكاكاف.

> المقترح أثار ردود فعل غاضبة من الاتحاد الأوروبي (اليويفا)، الذي اتهم بشأنه الفيفا بوضع «روح» اللعبة للبيع

ومع انضمام الاتحاد الأوروبي (اليويفا)، الذي يضم 55 اتحادا، يرتفع عدد الاتحادات الوطنية المنضوية تحت اتحادات قارية انتقدت المقترح أو أبدت تحفظات عليه إلى 143 اتحادا من أصل 211 اتحادا في الفيفا. وتواصلت رويترز مع اتحادات أميركا الجنوبية (كونميبول) وأفريقيا (الكاف) والأوقيانوس للحصول على تعليق. ولم يرد الفيفا على الفور على طلب للتعليق أُرسل عبر البريد الإلكتروني.

من جهته، قال رئيس الاتحاد الفرنسي لكرة القدم فيليب ديالو، إن اتحاده لم يبلغ بالمقترح أيضا. وأضاف في تصريحات إذاعية "نظرا لطبيعة هذا المشروع، الذي يهدف بحسب فهمي إلى إدخال صناديق استثمار في كيان تجاري إلى جانب الفيفا، فمن الواضح أنه يثير عددا من التساؤلات". وتابع "خصوصا أن الاتحادات الأعضاء لم تشرك في هذه العملية، كما أننا لا نملك المعلومات الكافية اللازمة لإبداء رأي مدروس بشأن مسائل تبدو أساسية لمستقبل كرة القدم".

وقال الاتحاد الإنجليزي لكرة القدم إنه لم يكن على علم بالمقترح على الإطلاق، وإنه لا يملك أي تفاصيل جوهرية بشأنه. وأضاف في بيان "استنادا إلى المعلومات المحدودة المتاحة، نشعر بقلق بالغ إزاء غياب الإجراءات والحوكمة السليمة التي أوصلت الأمور إلى هذه المرحلة، فضلا عن طبيعة المقترح والمبادئ التي يبدو أنه يستند إليها". وتابع "وعندما يشارك الفيفا المقترح بصورة كاملة وشفافة، كما تعهد الآن، سنوضح موقفنا بشكل جلي وسندلي بمزيد من التعليقات".

اجتماع طارئ

كما أثار المقترح ردود فعل غاضبة من الاتحاد الأوروبي (اليويفا)، الذي اتهم الفيفا بوضع "روح" اللعبة للبيع. وذكرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي.سي) وشبكة "إي.أس.بي.أن"، الأربعاء، أن اليويفا يسعى إلى عقد اجتماع طارئ عبر الإنترنت مع الاتحادات الأعضاء الـ55 التابعة له خلال الأسبوع الجاري لمناقشة مقترح الفيفا، ووضع تصور لموقف مشترك وخطة عمل بشأنه. ولم يرد اليويفا على الفور على طلب للتعليق أُرسل إليه عبر البريد الإلكتروني.

وقال مفوض الاتحاد الأوروبي للرياضة جلين ميكاليف إنه يشعر بالقلق من احتمال تداخل الصلاحيات التنظيمية للفيفا مع المصالح المالية لجهات استثمارية خاصة. وكتب على منصة إكس "عندما تصبح قيمة الاستثمارات مرتبطة بالقرارات التي يتخذها الفيفا، فإن ذلك يثير تساؤلات جوهرية بشأن الحوكمة والاستقلالية وتضارب المصالح".

لم يعلن فيفا عن أي تغييرات محددة تخص الجماهير. لكن وفقا لتقرير نشرته صحيفة "ذي تايمز"، فإن مثل هذه الصفقة قد تزيد الضغوط من أجل توسيع عدد المنتخبات المشاركة في كأس العالم أكثر، أو إقامة البطولة بوتيرة أكثر تكرارا من النظام الحالي الذي يقام كل أربع سنوات. ويرجع السبب إلى نموذج العمل الذي تقوم عليه مثل هذه الاستثمارات، حيث يتوقع المستثمرون نمو إيرادات الشركة التجارية. ومع ارتفاع الإيرادات وزيادة قيمة الشركة، ترتفع أيضا قيمة استثماراتهم.

وقد تؤدي زيادة عدد المباريات أو البطولات إلى تحقيق دخل أكبر. وقال فيفا في بيانه إنه سيحتفظ "بالسلطة الحصرية على إدارة كرة القدم، والمسابقات، وجدول المباريات الدولية، وجميع القرارات التنظيمية والرياضية". وكان إنفانتينو أعلن بالفعل أن إيرادات دورة كأس العالم الحالية من المتوقع أن ترتفع إلى 15 مليار دولار.

المغربي عبدالصمد الزلزولي يدخل دائرة اهتمامات روما

روما - أصبح المغربي عبدالصمد الزلزولي ضمن اهتمامات نادي روما الإيطالي للتعاقد معه بعدما تألق مع ريال بيتيس الإسباني، لكن قيمة الصفقة التي تبلغ 60 مليون يورو، قد تمثل مشكلة. لكن إذا تأكد سعر البيع المطلوب البالغ 60 مليون يورو، فسيُستبعد اللاعب من حسابات روما للتعاقد معه.

ويُجيد المغربي اللعب على الجناحين الأيمن والأيسر، وقد جذبت مهاراته المتعددة اهتمام أستون فيلا ونيوكاسل يونايتد هذا الصيف. وسجل 15 هدفا وقدم 13 تمريرة حاسمة في 43 مباراة رسمية مع ريال بيتيس الموسم الماضي. وكان من المفترض أن يشارك الزلزولي مع المنتخب المغربي في كأس العالم بالولايات المتحدة وكندا والمكسيك، لكنه اضطر إلى الانسحاب من التشكيلة في اللحظات الأخيرة بعد تعرضه لإصابة في الركبة خلال المباراة الودية ضد النرويج.

يترقّب ريال بيتيس عودة الدولي المغربي عبدالصمد الزلزولي إلى أفضل مستوياته بعد تعافيه من الإصابة التي حرمته من المشاركة في كأس العالم، واضعا آمالا كبيرة على استعادة أحد أبرز نجومه قبل انطلاق الموسم الجديد. وفي المقابل، يدرك النادي أن أي تألق جديد للاعب قد يعيد فتح باب العروض الأوروبية، ويجعل الحفاظ عليه أكثر صعوبة خلال سوق الانتقالات.

ويشارك الزلزولي حاليا في معسكر الفريق بمدينة ماربيا تحت قيادة المدرب مانويل بيليغريني، الذي يعول عليه ليكون إحدى الركائز الأساسية في مشروع الفريق خلال الموسم المقبل، خاصة مع الاستعداد للمشاركة في دوري أبطال أوروبا.

دخل الزلزولي فترة الانتقالات الصيفية الماضية بعدما قدم مستويات لافتة في الدوري الإسباني، إلا أن الإصابة التي تعرض لها قبل كأس العالم مباشرة غيّرت مسار مستقبله، بعدما حرمته من الظهور في البطولة العالمية، وأثرت في حركة انتقاله خلال الصيف. ورغم ذلك، لا يزال اسم اللاعب حاضرا بقوة في سوق الانتقالات، حيث سبق أن أبدى نيوكاسل اهتماما بالحصول على خدماته، بينما تتوقع إدارة بيتيس وصول عروض جديدة إذا استعاد اللاعب مستواه المعروف.

ويُدرك بيتيس قيمة اللاعب الذي يملكه، والذي تبلغ قيمته السوقية حوالي 30 مليون يورو، وهو مبلغ يرفضه النادي حاليا، إذ تمسك بالشرط الجزائي في عقد اللاعب، والمقدر بـ60 مليون يورو. وفي الوقت الراهن، لا يشعر اللاعب ولا النادي بأي نوع من الاستعجال، سواء في ما يتعلق بعودته إلى أرض الملعب، أو باتخاذ قرار متسرع بشأن رحيل لا يرضي جميع الأطراف.

> المغربي يجيد اللعب على الجناحين الأيمن والأيسر، وقد جذبت مهاراته المتعددة اهتمام أستون فيلا ونيوكاسل يونايتد

من جهته، يتابع نادي برشلونة الإسباني باهتمام مستقبل الزلزولي، إذ تشير آخر المعلومات إلى أن أستون فيلا ونيوكاسل الإنجليزيين، يرغبان في الحصول على خدماته هذا الصيف، وهي صفقة، في حال إتمامها، ستكون مفيدة لخزائن النادي الكتالوني، الذي يحتفظ بنسبة 20 في المئة من أي بيع مستقبلي للزلزولي.

هل يقتفي معين الشعباني أثر روجي لومار مع منتخب تونس

تونس - أعلن الاتحاد التونسي لكرة القدم، الثلاثاء، إسناد مهمة تدريب المنتخب الأول إلى معين الشعباني بعقد يمتد أربع سنوات، وذلك خلفا للفرنسي هيرفي رينارد الذي غادر منصبه بعد قيادة الفريق لفترة مؤقتة في مونديال 2026.

وقال الاتحاد التونسي عبر صفحته الرسمية في فيسبوك "قرر المكتب الجامعي للجامعة التونسية لكرة القدم المنعقد يوم الثلاثاء 28 يوليو 2026 تعيين المدرب معين الشعباني مدربا للمنتخب الوطني للكبار، بعقد يمتد أربع سنوات".

ويأتي تعيين الشعباني (45 عاما) عقب الإخفاق الذي رافق مشاركة نسور قرطاج في كأس العالم 2026، حيث غادر المنافسة بعد نتائج كارثية بالخسارة في 3 مواجهات أمام السويد 1 – 5 واليابان 0 – 4 وهولندا 1 – 3.

وسيخلف الشعباني المدرب الفرنسي هيرفي رينارد، الذي تولى الإشراف على المنتخب خلال مواجهتي اليابان وهولندا في الجولتين الثانية والثالثة من دور المجموعات في كأس العالم 2026 بعد أن قاد مواطنه صبري لموشي المباراة الأولى أمام السويد.

ويضم الجهاز المعاون للمنتخب التونسي كلا من مراد المالكي وسيف الله حسني مدربين مساعدين، وخالد المغزاوي مدربا للحراس، وحاتم بوليلة معدا بدنيا، فيما يتولى المصري وسام صفوت مهمة التحليل الفني.

والشعباني لاعب دولي سابق مع المنتخب التونسي، ولعب في مركز قلب الدفاع مع الترجي وحمام الأنف، إلى جانب تجربتين قصيرتين مع أنقرة غوجو التركي والقادسية السعودي.

وسبق للشعباني الإشراف على تدريب الترجي التونسي وقاده للقبين في دوري أبطال أفريقيا عامي 2018 و2019. ثم انتقل إلى تدريب النادي المصري وسيراميكا كليوباترا في مصر، وعاد بعد ذلك إلى الترجي، قبل أن ينتقل إلى الإشراف على نهضة بركان المغربي.

وتستعد تونس لخوض تصفيات كأس الأمم الأفريقية 2027 التي ستستضيفها كينيا وتنزانيا وأوغندا وستنطلق في سبتمبر المقبل، حيث سيخوض الفريق منافسات المجموعة الثامنة التي تضم أوغندا وليبيا وبوتسوانا. ومن المتوقع أن يبدأ الشعباني بمشروع إصلاح واسع بعد نكسات متتالية لنسور قرطاج في كأس العرب بقطر وكأس أمم أفريقيا في المغرب ثم الخروج من الدور الأول لكأس العالم في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك بثلاث هزائم ثقيلة. سيكون معين الشعباني المدرب الرابع لمنتخب تونس خلال عام 2026، فقد قاده في بداية السنة سامي الطرابلسي خلال كأس أمم أفريقيا، وبعد إقالته قاد صبري لموشي نسور قرطاج في خمس مباريات، ثم عوضه الفرنسي هيرفي رينارد في مباراتين، وانطلاقا من شهر سبتمبر سيشرع المدرب الجديد في مهامه، بحثاً عن حصد بطاقة التأهل إلى كأس أفريقيا 2027.

> خلال 18 سنة قاد 21 مدربا منتخب تونس بعد روجي لومار وقبل قدوم الشعباني، وهو رقم يكشف غياب الاستقرار الفني

ولا يعرف منتخب تونس الاستقرار في السنوات الأخيرة، فمنذ رحيل روجي لومار في عام 2008، تداول على قيادته العديد من المدربين من جنسيات مختلفة، بداية بالبرتغالي أمبورتو كويلهو، وفوزي البنزرتي، وسامي الطرابلسي (مؤقت)، ثم الفرنسي برتران مارشان، وسامي الطرابلسي، ونبيل معلول، والهولندي رود كرول، ونزار خنفير (مدرب مؤقت)، والبلجيكي جورج ليكانز، والبولندي هنري كاسبرجاك، ونبيل معلول، وفوزي البنزرتي وعوضه ماهر الكنزاري مؤقتا، والفرنسي آلان جيراس، ومنذر الكبير، وجلال القادري، ومنتصر الوحيشي (مدرب مؤقت)، وفوزي البنزرتي (المرة الرابعة في مسيرته)، وقيس اليعقوبي (مؤقت)، وعاد سامي الطرابلسي مرة ثانية، فصبري لموشي وأخيرا الفرنسي هيرفي رينارد.

وخلال 18 سنة قاد 21 مدربا منتخب تونس بعد روجي لومار وقبل قدوم الشعباني، وهو رقم يكشف غياب الاستقرار الفني، ذلك أن لومار هو الوحيد الذي قاد منتخب تونس خلال 6 سنوات تواليا (من 2002 إلى 2008)، ودون اعتبار المدربين الذين قادوا منتخب تونس لفترة انتقالية (الطرابلسي، خنفير، الكنزاري، اليعقوبي، الوحيشي)، فإن بعض الأسماء قادت المنتخب التونسي لمباراتين فقط، مثل الهولندي كرول والفرنسي رينارد، أو ثلاث مباريات مثل فوزي البنزرتي في تجربته قبل الأخيرة مع نسور قرطاج في عام 2018.

ويتطلع الشعباني إلى السير على خُطى روجي لومار، الذي تولى تدريب منتخب تونس، بعد خيبة كأس العالم 2002، حيث تمتّع بكل الصلاحيات من أجل إنجاح مشروعه الرياضي، والطريف أن لومار استبعد من قائمة كأس أفريقيا 2004 اللاعب مراد المالكي الذي كان من بين أفضل اللاعبين في تونس في تلك الفترة، والآن يعود المالكي ليكون مساعدا مع الشعباني في مهمة تبدو صعبة بالنظر إلى غياب المواهب عن كرة القدم التونسية في السنوات الأخيرة، وصعوبة التحديات. وبحكم أن العقد بين الشعباني والاتحاد التونسي سيمتد إلى عام 2030، فإن الشعباني قد يسير فعليا على خطى روجي لومار.

إرث كبير

العرب
الخميس 2026/07/30
السنة 49 العدد 13874

«الأوديسة» يعزز مكانة ورزازات عاصمة السينما العالمية

من قصبات الطين إلى أستوديوهات الإنتاج العملاقة، تواصل مدينة ورزازات المغربية رحلتها نحو الريادة السينمائية، فاختيارها لتصوير ملحمة "الأوديسة" ليس صدفة، بل نتيجة تراكم عقود من الخبرة والتميز، جعلت منها محطة مفضلة لكبار المخرجين والمنتجين الباحثين عن مواقع استثنائية.

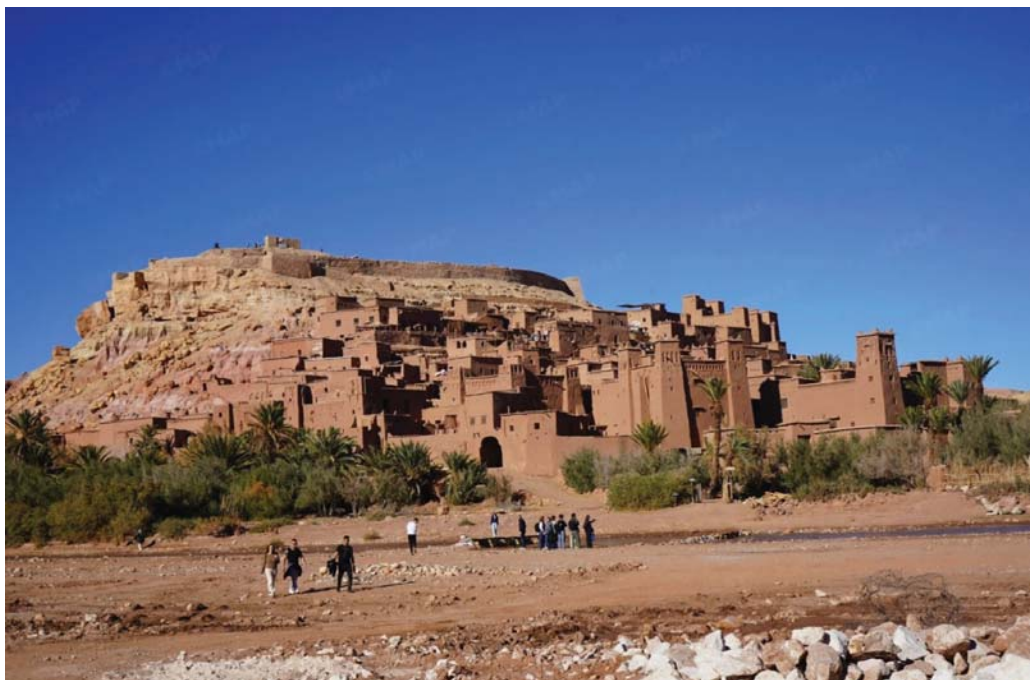
هوليوود أفريقيا

ورزازات (المغرب) - على خطى "غلادياتور" و"المومياء" و"مملكة السماء" و"صراع العروش"، تواصل ورزازات إلهام كبار المنتجين الهوليووديين وكتابة صفحات جديدة من تاريخ السينما العالمية. ويؤكد تصوير الفيلم الضخم "الأوديسة"، للمخرج البريطاني - الأميركي كريستوفر نولان، مرة أخرى مكانة ورزازات كوجهة رائدة للإنتاجات السينمائية الدولية الكبرى، بما يعزز إشعاع مدينة الألف قصبة وقصبة باعتبارها قطبا رئيسيا لصناعة الفن السابع.

ولتلبية متطلبات هذا الاقتباس السينمائي الجديد للملحمة الهوميرية، وقع الاختيار على الموقع التاريخي الشهير والجوهرة المعمارية قصر آيت بن حدو لتجسيد مدينة طروادة الأسطورية، بما أضفى بعدا سينمائيا جديدا على هذه القرية المحصنة المدرجة ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو منذ سنة 1987.

وبأسواره الطينية وأزقته العتيقة وأبراجه الشاهقة، وفر قصر آيت بن حدو ديكورا استثنائيا لهذا الإنتاج الضخم، الذي يعد من بين أكثر الأفلام طموحا في مسيرة كريستوفر نولان.

وبعد انطلاقة عالمية قياسية بلغت 264 مليون دولار خلال عطلة نهاية الأسبوع الأولى لعرضه، واصل الفيلم الطويل، الذي عرض في القاعات ابتداء من 15 يوليو الجاري، زخمه بتجاوزه عتبة 640 مليون دولار من العائدات العالمية خلال أسبوعين فقط، ليصنف ضمن أبرز النجاحات السينمائية لهذه السنة.

ويرى محللون أن الفيلم، الذي صورت مشاهد منه أيضا في الصويرة ومراكش والداخلة، قد يتجاوز عتبة مليار دولار من العائدات في شباك التذاكر العالمي، مدفوعا بالإقبال المتواصل على عروض "آيماكس 70 ملم" ذات الشاشة العملاقة.

ويندرج اختيار كريستوفر نولان ضمن تقليد سينمائي عريق جعل من ورزازات وقصر آيت بن حدو وجهتين مرجعيتين في السينما العالمية، بعدما صورت فيهما أعمال كبرى ساهمت في ترسيخ السمعة الدولية للمنطقة باعتبارها "هوليوود أفريقيا".

وإلى جانب أثره الفني والسينمائي يشكل هذا الإنتاج فرصة اقتصادية لورزازات ومحيطها، إذ تستقطب عمليات التصوير الكبرى منظومة واسعة من الفاعلين المحليين، خاصة في مجالات الخدمات اللوجستية والإيواء والإطعام والنقل والصناعات التقليدية والمهن التقنية المرتبطة بالسينما.

ويرى الفاعل الجمعوي عبدالمولى أمكاسو أن الإشعاع السينمائي لورزازات لا يمكن إرجاعه فقط إلى روعة مناظرها الطبيعية، ذلك أن المغرب، وورزازات على وجه الخصوص، نجح، إلى جانب رصيده الجغرافي الاستثنائي، في تطوير رصيد بشري وتقني ذي جودة باتت تحظى باعتراف عالمي، فضلا عن الاحترافية التي تستجيب لأعلى معايير الصناعة السينمائية الدولية.

وقال أمكاسو، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن الكفاءات المغربية أضحت مؤهلا أساسيا بالنسبة إلى شركات الإنتاج الدولية الكبرى التي تختار المغرب وجهة لتصوير أعمالها.

وذكر أيضا بأن الممثلين توم هولاند ومات ديمون أشادا، خلال إقامتهما في ورزازات، باحترافية الفرق المغربية، مشيرا إلى أن مواقع التصوير كانت تستقطب أحيانا نحو ألف شخص يعملون باحترافية عالية، سواء تعلق الأمر بفرق الإنتاج أو بطواقم الدعم.

ومن بين الكفاءات المحلية التي ساهمت في إنجاز هذا الفيلم الطويل زينب الإدريسي، التي تجسد مشاركتها في هذا الإنتاج الدولي تميز الخبرة المغربية في المهن التقنية والفنية للسينما. وأكدت الإدريسي، التي اشتغلت بقسم الأزياء والملابس، على قدرة مهنيي ورزازات على الاستجابة لمتطلبات أضخم الإنتاجات السينمائية، مبرزة أن "شهرة المدينة تقوم على جودة مواردها البشرية بقدر ما تقوم على غنى ديكوراتها الطبيعية".

وقالت إن "العمل في إنتاج بهذا الحجم قد تطلب انضباطا صارما وعناية كبيرة بالتفاصيل، حيث كانت كل قطعة ملابس تخضع لفحص ومراجعة دقيقين قبل ظهورها على الشاشة". وتواصل مدينة ورزازات نهضتها السينمائية، معززة تدريجيا موقعها باعتبارها قطبا مرجعيا للصناعة السمعية البصرية على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تعزيز مكتسبات ورزازات كقطب سينمائي رائد، أعطيت انطلاقة أشغال بناء "المدينة الدولية للسينما بورزازات".

ويستجيب هذا المشروع الضخم للحاجة إلى تزويد المدينة ببنية تحتية مندمجة، قادرة على تعزيز جاذبيتها بشكل مستدام، وتثمين رصيدها البشري والتقني، وتوفير منظومة للإنتاجات الوطنية والدولية تستجيب لأعلى متطلبات الصناعة السمعية البصرية.

إبراهيم معلوف يمزج الشرقي بالغربي في جرش

عمان - أحيا الفنان والمؤلف الموسيقي اللبناني - الفرنسي عازف الآلة النفخية "الترومبيت" إبراهيم معلوف حفلا موسيقيا مساء الثلاثاء على المدرج الشمالي في مدينة جرش الأثرية ضمن فعاليات مهرجان جرش للثقافة والفنون بدورته الأربعين التي تأتي تحت شعار "إرث يمتد.. أجيال تلتقي". ووسط حضور جما هيري كبير قدم الفنان معلوف الذي يدمج فنه ببراعة بين الجاز والموسيقى الشرقية والكلاسيكية، وفرقته الموسيقية المكونة من سبعة عازفين على آلات نفخية متنوعة، مقطوعات موسيقية من مشروعه الفني الذي يحمل عنوان "الزفاف"، وقدم مع فرقته المقطوعة الأولى بعنوان "طلب اليد" ليتبعها بمقطوعة "نشيد الحب".

وأعرب في مستهل الحفل عن سعادته واعتزازه بالمشاركة لأول مرة في مهرجان جرش، وخاطب الجمهور الذي تفاعل معه قائلا إن فكرة مشروعه الموسيقي بدأت يوم زفافه قبل نحو ست سنوات، ثم واصل مع فرقته تقديم مقطوعاته الموسيقية إلى أن قدم للجمهور المغنية الأردنية دينا بواب التي قدمت بصوتها المميز أغنية "ابتسم" العاطفية الهادئة وصاحبها معلوف على آلة الترومبيت وعازف الجيتار.

وواصل معلوف حفله بتقديم مقطوعات موسيقية بمصاحبة عازف الجيتار بإيقاعات هادئة بطيئة مفعمة بالمشاعر ليتبعها بمقطوعة أخرى مزجت بين مقام البياتي وجنوح إلى مقام نهاوند وأسلوبية الجاز، تلاها بمقطوعة بإيقاعات موسيقية مرتفعة بحيوية وأخرى سريعة وحيوية وسط تفاعل الجمهور.

كما قدم مع فرقته مقطوعات من بلاد الشام منها "ع العين موليتين" و"يا بحرية" ليختتم بمصاحبة دينا بواب التي غنت معه بالفرنسية أغنية "الوداع" وسط تفاعل الجمهور معه بالغناء والتصفيق.

يسرى محنوش تجدد العهد مع قرطاج الطربي

تونس - لم يكن لقاء الفنانة التونسية يسرى محنوش بجمهور المسرح الروماني بقرطاج مساء الثلاثاء مجرد موعد جديد ضمن فعاليات الدورة الستين من مهرجان قرطاج الدولي، بل كان تجديدا لعلاقة فنية وإنسانية نسجتها مع هذا الركح العريق على امتداد سنوات، وهي تعتليه بثقة فنانة كرست حضورها في المشهد الموسيقي التونسي والعربي.

وعلى امتداد سهرة حملت الكثير من الحنين والطرب، أثبتت يسرى محنوش أن علاقتها بجمهور قرطاج تتجاوز حدود العرض الفني العابر، لتتحول إلى موعد ينتظره عشاق صوتها، خاصة أنها اختارت أن تقدم حفلا يجمع بين أعمالها الخاصة وأغان خالدة من رصيد الموسيقى التونسية والعربية.

ومنذ اللحظات الأولى لاعتلائها الركح، نجحت الفنانة في خلق حالة من التفاعل مع الجمهور الذي غصت به مدارج المسرح الروماني، مستندة إلى قوة صوتها وإحساسها العالي في الأداء، إضافة إلى قدرتها على التنقل بين المقامات والأنماط الموسيقية المختلفة، من الطرب الأصيل إلى الإيقاعات المعاصرة.

وقدمت يسرى محنوش خلال السهرة مجموعة من أبرز أغانيها التي لاقت نجاحا لدى الجمهور، إلى جانب اختيارات فنية أعادت من خلالها الاعتبار للتراث الموسيقي التونسي والعربي، في محاولة لربط الحاضر بذاكرة فنية غنية شكلت وجدان أجيال متعاقبة.

وكان حضور الفرقة الموسيقية المرافقة عنصرا أساسيا في نجاح العرض، إذ ساهم التناغم بين الصوت والآلات في بناء لوحات موسيقية متكاملة، أبرزت إمكانيات الفنانة الأدائية وقدرتها على التحكم في تفاصيل الأغنية، سواء في المقاطع الهادئة أو اللحظات التي ارتفع فيها إيقاع الحفل.

جوجنهايم أبوظبي يجمع الحضارات عبر لغة الفن

أبوظبي - ستفتتح دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي متحف "جوجنهايم أبوظبي" في 11 ديسمبر 2026، في خطوة مفصلية ضمن المشروع الثقافي الطموح للإمارة، بما يعزز موقعها مركزاً عالمياً للإنتاج الثقافي والإبداعي، ومنصة لإعادة تشكيل الحوار حول الفن الحديث والمعاصر على المستوى الدولي.

ويجسد المتحف رؤية أبوظبي للاستثمار في الثقافة باعتبارها قوة لبناء الجسور بين الشعوب، وتعزيز المعرفة، وإلهام الأجيال المقبلة. وينطلق من جذور إماراتية وبرؤية عالمية، مقدماً قراءة شاملة لتاريخ الفن الحديث والمعاصر منذ ستينات القرن الماضي حتى اليوم، عبر أعمال لفنانين من مختلف أنحاء العالم.

ويمثل "جوجنهايم أبوظبي" أكثر من مساحة لعرض الأعمال الفنية، إذ يسعى إلى أن يكون منصة لإنتاج المعرفة وتبادل الأفكار وتعزيز الحوار بين الثقافات، من خلال تقديم روايات فنية متعددة تعكس تنوع التجربة الإنسانية ومساراتها الإبداعية.

ويشكل المتحف إضافة بارزة إلى المنطقة الثقافية في السعديات، التي تضم مؤسسات عالمية مثل متحف اللوفر أبوظبي ومتحف زايد الوطني ومتحف التاريخ الطبيعي أبوظبي، لتواصل ترسيخ مكانتها كأحد أكثر التجمعات الثقافية طموحاً في العالم.

ويحمل "جوجنهايم أبوظبي" هوية خاصة ضمن شبكة متاحف جوجنهايم العالمية في نيويورك وبلباو والبندقية، مستلهماً خصوصيته من تاريخ أبوظبي والمنطقة بوصفها ملتقى للحضارات وطرق التجارة والتبادل الثقافي عبر آلاف السنين.

صباح العرب

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

عيد الأصدقاء

لا أدري ما إذا كان هناك من العرب من يحتفلون باليوم العالمي للصداقة الذي يصادف الثلاثين من يوليو من كل عام، ولكن الثابت أننا بحاجة إلى جهد كبير من أجل إعادة الاعتبار إلى تلك العلاقة الروحية والإنسانية والاجتماعية السامية والنبيلة التي تخفف عنا صعوبة الحياة وثقل أحمالها، وتشعرنا بأن لنا شركاء حقيقيين يتقاسمون معنا الحلو والمر، ويوفرون إحساسا رائعا بأن العالم بخير وأن للإنسانية أسلحتها العاطفية التي يمكن أن تنتصر بها لنفسها عبر تلك القيمة الرائعة: الصداقة.

في عام 1930 اقترح رجل الأعمال الأميركي جيه سي هول استحداث عطلة عالمية لتكريم الصداقات. وانطلق في ذلك من طبيعة موقعه كمؤسس لشركة هولمارك لبطاقات المعايدة، حيث كان يطمح إلى إيجاد مناسبة جديدة تروج فيها تلك البطاقات إلى جانب عيد الميلاد وعيد الحب، واقترح يوم الثاني من أغسطس لهذا الاحتفال وهو التاريخ الذي اعتمدته الجمعية الوطنية لبطاقات المعايدة. لكن الفكرة لم تجد رواجا يذكر.

في عام 1957 كان الدكتور رامون أرتيميو براشو، وهو طبيب ومفكر من باراغواي، يتناول العشاء مع أصدقائه في مدينة بويرتو بينياكو، عندما طرح فكرة يوم الصداقة العالمي، لتنطلق من هناك حملة الصداقة العالمية، وهي مؤسسة تُعنى بتعزيز الصداقة والوئام بين جميع البشر، على الرغم من اختلافاتهم. في العام التالي كرر الدكتور وأصدقاؤه الاحتفال حتى 30 يوليو، الذي أعلنوه يومًا للصداقة. ومنذ ذلك الحين، نمت احتفالات الصداقة وانتشرت في الأميركتين، ثم في جميع أنحاء العالم.

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2011 اليوم الدولي للصداقة واضعة في اعتبارها أن الصداقة بين الشعوب والبلدان والثقافات والأفراد يمكن أن تصبح عاملاً ملهماً لجهود السلام، وتشكل فرصة لبناء الجسور بين المجتمعات، ولاحترام التنوع الثقافي. وهي ترى أن في زمن يعلو فيه ضجيج الانقسامات وتُسعر فيه الحروب ونيران النزاعات وتتعمق فيه التفاوتات ويشتد هاجس الخوف، تغدو الصداقة في بساطتها فعلا استثنائيا أصيلا. فهي لا تنزل بيننا بقرع الطبول، ولا تأتي مصحوبة بسياسات، ولا حاجة بها إلى خطب أو توثيقات. بل هي تنشأ في هدوء: من حوار صادق، أو لحظة صفاء وسمو نتشاركها، أو استعداد لأن ننظر إلى بعضنا بعضا، لا على أننا غرباء، بل على أننا رفقاء درب واحد في رحلة الوجود الإنساني. وفي إحياء مناسبة هذا العام لليوم الدولي للصداقة، نتذكّر أن السلام الحقيقي لا يُنسَج في قاعات التفاوض فحسب، ولا يُسطَّر حصرا في المعاهدات وحدها، بل يُبنى، خيطا خيطًا، في الثقة التي نغرسها في تعاملاتنا اليومية.

وإذا كانت دول عدة من بينها باراغواي تحتفي باليوم العالمي للصداقة في 30 يوليو، فإن مواعيد الاحتفال تختلف في دول أخرى، فمثلاً، تحتفل الأرجنتين والبرازيل وإسبانيا بيوم الصداقة في 20 يوليو، بينما تحتفل به الهند والولايات المتحدة في أول أحد من شهر أغسطس، أما في فنلندا وإستونيا، فيُحتفل بيوم الصداقة في نفس يوم عيد الحب، الموافق لـ14 فبراير من كل عام.

بوذا، المعلم الروحاني العظيم، أخبر مجموعة من الرهبان عن سبع صفات ينبغي لهم البحث عنها في الصديق: يعطي ما يصعب تقديمه، يفعل ما يصعب فعله، يتحمل ما يصعب تحمله، يكشف لك أسراره، يحافظ على أسرارك، لا يتخلى عنك في أوقات الشدة، لا ينظر إليك بازدراء في أوقات الخسارة، الشخص الذي توجد فيه هذه الأشياء هو صديقك.